دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد الرابع عشر - أكتوبر -2022م

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين-ألمانيا

ال يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a

retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail :democraticac.de

رئيس هيئة التحرير

د. عبلة مزوزي أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة – الجزائر

نواب رئيس التحرير

د. محمد بلعيشة –جامعة الجزائر3 – الجزائر

د. حنان رزايقية- جامعة الجزائر3– الجزائر

أعضاء هيئة التحرير

د.بن مهوب نسرين -جامعة الجزائر3 – الجزائر

د.كعبوش الحواس –الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3 – الجزائر

د.نصر الدين مختاري- العلاقات الدولة، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أ.أسماء بن مشيرح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر

أ.وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس

اللجنة العلمية

أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.

أ د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.

أ د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.

د. عبد القادر دندن- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.

د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر-3.-

د. جمال فاضي – باحث في الشؤن السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.

د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.

أ د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.

د. أحمدي بواعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.

أ د. العربي فاروق -أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-

د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.

د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.

د . حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.

د. عبد القادر شاقوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.

د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة /تونس.

د. جلال حسن حسن عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.

د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.

د.نزيهة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.

د. ميثم منفي كاظم العميدي- كلية القانون-جامعة بابل- العراق.

د. بن مهوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر.

أ.م.د. وحيد أنعام كاكاني-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى- العراق.

د. إلياس كشاوي، جامعة الجزائر-3- الجزائر.

د. كعبوش الحواس، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.

د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.

د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر3/ الجزائر.

د. حمدان بوعمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.

د محمد الشيخ رئيس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.

أ د كمال شطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

د فؤاد الربع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب

د.محمد بلعيشة الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر-3-

د. مجال عبدالعزيز عوضي الديسطي جامعة الشرق ألادن –قبرص – تركيا

د.مجدي عبدالله فواز خصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.

د. آسيا قبلي/ باحثة في مركز الشعب للدراسات والبحوث/ الجزائر.

الـــفـــهـــرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
	دراسات	
1	افتتاحية العدد	1
2	أمن الطاقة في العراق: الأبعاد والتحديات (سيف صباح عبود)	2
3	العملاق الآسيوى وإتحاد القرن الأفريقي 2022 بين الواقع والمأمول (د.سلوى حجازي)	25
4	حِلف الناتو الشرق – أوسطي الدوافع، والموانع (د.صريح صالح صالح القاز)	63
5	دور نظرية الأمن "الإسرائيلي" في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية (د. محمد ارمين كربيت)	80
6	دور الدبلوماسية الناعمة لمنظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية (د. بسام محمد الصرفندي)	103
	قراءة في كتاب	
7	قراءة في كتاب: الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية – القاجارية (صبار محمد رضى)	126

الافتتاحية

افتتاحية العدد

اليوم تعرف قارة آسيا نوعا من التجاذبات الناتجة عن تنوع الظواهر التي تجعلها محط أنظار العديد من المتتبعين للشأن الأسيوي، لاسيما أن هذه القارة دائما تعتبر من القارات التي لها وزن وثقل دولي لما لهذه القضايا والظواهر الآسيوية من تأثيرات إقليمية وعالمية.

لذا يأتي هذا العدد متنوع من ناحية المضامين التي تحللها مجموعة هذه المقالات، والتي لها عدة أبعاد سياسة واستراتيجية واقتصادية وذات مستويات دولية وإقليمية وحتى وطنية، وتبرز من جديد جل هذه الأعمال التنوع الذي تعرفه القضايا الآسيوية وأهميته العلمية في تفكيك الغموض عن مثل هذه الظواهر التي تشغل بال المهتمين بهذا الشأن. وقد جمع هذا العدد خمسة مقالات وقراءة في كتاب تناول المقال الأول دراسة حول أمن الطاقة في العراق: الأبعاد والتحديات، لما لهذا الموضوع من أهمية عالمية حيث تعتبر منطقة آسيا من المناطق التي تحوي مخزون هائل للطاقة، هذا بالإضافة للممرات الاستراتيجية لهذه الثروة وما يمكن أن تثيره من أزمات. كما تناول الموضوع الثاني العملاق الآسيوي وإتحاد القرن الأفريقي 2022 بين الواقع والمأمول وهي دراسة استراتيجية ذات أبعاد إقتصادية تحاول مناقشة التوجهات الصينية الاقتصادية للتعاون مع دول القرن الإفريقي، والتي توضح الوزن الآسيوي وتساهم في تسليط الضوء على أهمية تعاون القارتين اقتصاديا. كما تناول الموضوع الثالث دراسة سياسية تعالج موضوع التوجهات الأمريكية الجديد لبناء التحالفات في دراسة بعنوان: حِلف الناتو الشرق – أوسطي الدوافع، والموانع، أما الموضوع الرابع فكان بعنوان: دور نظرية الأمن "الإسرائيلي" في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية، فيما كان الموضوع الخامس حول الأدوات الناعمة لإدارة القضية الفلسطينية وجاء بعنوان: دور الدبلوماسية الناعمة لمنظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية. لتختم المجلة العدد بقراء في كتاب: الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية – القاجارية، وهو من الكتب التاريخية المهمة.

في الأخير نتمنى أن يتمكن الباحثين في الشأن الأسيوي الاستفادة من هذه المواضيع المتنوعة، لأن دور المجلة كما أشرنا لذلك سابقا هو خدمة الباحث وتذليل الصعوبات له من اجل توفير قراءات متنوعة للظواهر، ليتسنى له إيجاد مراجع علمية محكمة تمكنه من معالجة الإشكاليات التي يبحث فيها.

د. عبلة مزوزي/ رئيسة هيئة التحرير

د ر ا سـا ت

أمن الطاقة في العراق :الأبعاد والتحديات

Energy security in Iraq : dimensions and challenges

سيف صباح عبود(*)

الملخص :

تلعب الطاقة دوراً كبيراً وحيوياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتُعد مقياساً ومؤشراً كبيراً لنمو الدول ، ويعد تنوع مصادر الطاقة شرطاً مهماً من شروط التنمية المستدامة .

ويمتلك العراق ثروة نفطية كبيرة فهو يحتل المركز الخامس عالمياً من احتياطي النفط عالمياً ويمتلك أيضاً ثروة كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام وباحتياطات مؤكدة ، ألا إن ما مسوق من الإنتاج لا يتناسب مع الاحتياطي والمنتج منه .

وهناك العديد من المحددات في أمن الطاقة في العراق كالفساد الإداري والمالي في البلاد وهشاشة الوضع الأمني ، وتأثير الغزو الروسي على أوكرانيا مع التدخل الأمريكي في شؤون البلاد .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي يُعاني منها قطاع النفط في العراق وتسليط الضوء على إمكانيات وواقع الاقتصاد العراقي في مجال الغاز الطبيعي ،تحليل أبرز تحديات الطاقة في البلاد .

أمّا أهمية الدراسة فتكمن من كونها تتناول موردان مهمان من مصادر الطاقة متمثلة بالنفط والغاز الطبيعي ، كونها من السلع الإستراتيجية التي من الممكن أن تُسهم لدفع عملية التنمية الصناعية والاقتصادية في البلاد .

Abstract

Energy plays a large and vital role in economic and social life and is considered a great measure and indicator for the growth of countries, and the diversity of energy sources is an important condition of sustainable development.

Iraq has great oil fortune, as it occupies the fifth place in the world in terms of global oil reserves, and it also possesses a great wealth of natural gas associated with crude oil and with proven reserves, but the marketed production is not commensurate with the reserves and the product from it.

There are many determinants of energy security in Iraq, such as administrative and financial corruption in the country, the fragility of the security situation, and the impact of the Russian invasion of Ukraine with the American intervention in the country's affairs.

The study aims to identify the problems that the oil sector suffers from in Iraq and to shed light on the capabilities and reality of the Iraqi economy in the field of natural gas, and to analyze the most prominent energy challenges in the country.

The importance of the study lies in the fact that it deals with two important sources of energy represented by oil and natural gas, as it is one of the strategic commodities that can contribute to advancing the industrial and economic development process in the country.

المقدمة:

تُعد الطاقة المصدر الرئيس للتنمية الاقتصادية في العالم لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة في عالمنا المعاصر ، وتكمن أهميتها من خلال ارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة وأبعادها ، و أهم قطاعات الطاقة (النفط والغاز) التي تُشكل محوراً أساسياً ومهماً في السياسة الدولية .

ويكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي ، إذ تُعد مصدراً من مصادر العائدات المالية والنقدية وتمارس مدفوعاته تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق ، حيث يُعتبر من أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة .

إن وضع النفط في العراق ودوره يتوقف على عوامل عدة منها : قدرة العراق على إدامة الإنتاج بوتيرة مستقرة وممكنة النمو ، الطلب العالمي على النفط وحركة الأسعار في سوق النفط العالمية ، آفاق النمو في الدول المستوردة للنفط وقدرة العراق على المساومة داخل أوبك .

أمّا الغاز الطبيعي فقد أكتسب أهميته المتزايدة في ثمانينات القرن الماضي ، فضلاً عن كونه المورد الأقل خطورة من ناحية الآثار البيئية مقارنة بالنفط ، وأن استغلاله وإمكانية استثماره ستساهم في تطوير وتأهيل الصناعات التي يدخل في أولوياتها، ومورداً لدفع التنمية إلى الأمام .

والعراق يُعد جزء من منظومة البلدان المنتجة للغاز الطبيعي وتوفر كميات كبيرة منه لا تزال غير مستغلة والتي بالإمكان مساهمتها في تنمية الصناعات الوطنية العراقية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من كونها تتناول موردان مهمان من مصادر الطاقة متمثلة بالنفط والغاز الطبيعي ، كونها من السلع الإستراتيجية التي من الممكن أن تُسهم لدفع عملية التنمية الصناعية والاقتصادية في البلاد .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ضرورة القيام بما يلي :

1- التعرف على المشكلات التي يُعاني منها قطاع النفط في العراق .
2- تسليط الضوء على إمكانيات وواقع الاقتصاد العراقي في مجال الغاز الطبيعي .
3- تحليل أبرز تحديات الطاقة في البلاد .

إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة من سؤال رئيسي مفاده : ما حجم التحديات الطاقوية في العراق ؟ والذي يتفرع منه الاسئلة الآتية:

1- ما هي أمن الطاقة ؟ وإبعادها ؟ ومحدداتها ؟
2- ما حجم امكانيات العراق الطاقوية ؟
3- ما إبعاد الطاقة في العراق؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " أنّ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وتحكمها بأسعار الطاقة العالمية ،انعكس سلباً على بناء قاعدة صناعية للنفط والغاز بالرغم من امتلاكه لهذه الموارد بكميات كبيرة " .

منهجية الدراسة :

من أجل أثبات فرضية الدراسة اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي** لبيان ووصف مفهوم أمن الطاقة ومعرفة أبعادها ومحدداتها ، **والمنهج التحليلي** لدراسة وتحليل واقع وإمكانات العراق الطاقوية ودراسة أهم التحديات التي تقف أمامها .

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور إضافة إلى المقدمة والخاتمة ، حيث تضمن المحور الأول دراسة مفهوم أمن الطاقة ، أبعادها ، محدداتها ، أمّا المحور الثاني فتضمن الواقع الطاقوي في العراق ، ويتضمن دراسة واقع النفط والغاز من حيث أنتاجها واستهلاكها واحتياطاتها ، وأخيراً المحور الثالث الذي يتضمن دراسة محددات أمن الطاقة من خلال دراسة المحددات الداخلية والخارجية .

المحور الأول

مفهوم امن الطاقة وإبعاده ومحدداته

قبل التطرق في دراسة أمن الطاقة في العراق لابد من دراسة مفهوم امن الطاقة ومعرفة إبعاده ومحدداته ليتسنى لنا معرفة الواقع الطاقوي في العراق . وبناء على ذلك تم تقسيم المحور إلى ما يلي :

أولا : مفهوم أمن الطاقة :

تُعدُّ الطاقة هي المصدر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية لدى اغلب بلدان العالم خصوصاً (النفط والغاز) لما لها من أهمية كبيرة في السياسة الدولية من حيث سهولة الاستخدام وقابليتها على النفاذ ، وبطبيعة الحال يختلف طبيعة مفهوم امن الطاقة في البلدان المنتجة عما هي في البلدان المستهلكة ، ففي البلدان المنتجة يراد بمفهوم امن الطاقة ((ضمان تدفق المبيعات لزيادة الصادرات))[1] ، في حين يُعدُّ مفهوم امن الطاقة في البلدان المستهلكة بـ ((القدرة على ضمان تدفق النفط))[2]

يُعد ونستون تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم امن الطاقة حيث أشار إلى إن((امن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط)) [3] ومنذ ذلك الوقت وحتى ألان ما زال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية امن الطاقة .

كما ارتكز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة على أمن العرض من خلال السعي لضمان توفير الإنتاج كافي من مصادر الطاقة بأسعار معتدلة ، و ذلك بالتركيز بالأساس على جوهر أمن الطاقة الذي يكمن في تأمين دخول النفط و أنواع الوقود الأخرى ، لأن أمن الطاقة بالنسبة لأي دولة يتحقق فقط في حالة واحدة و هي أن تتوافر لديها موارد طاقوية آمنة و كافية[4] ،

إذن فالتعريف التقليدي ارتكز على تجنب أزمات الطاقة. ويقصد بـ : أزمة الطاقة ذلك الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة،و هو يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي و الاقتصادي. عزز هذا الاتجاه من خلال التركيز على أمن العرض كأساس لأمن الطاقة، حيث أن أزمات الطاقة التي شهدها العالم في القرن العشرين ارتبطت بنقص الإمدادات مما دعم فكرة أن تحقيق أمن العرض من شأنه تحقيق أمن الطاقة. و يثير تعريف أمن الطاقة على أن توفر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع يطرح عددا من الإشكاليات منها إشكالية السعر المناسب فكلمة السعر المناسب تختلف بين وجهة نظر الدول المنتجة و الدول المستهلكة ؟ فالسعر المناسب هو عندما تكون أسعار النفط و الغاز الطبيعي مرتفعة بما فيه الكفاية لتعود بعائد كبير على الدول المنتجة ، و أن تكون منخفضة بما فيه الكفاية بما يناسب الدول المستهلكة.

أما الأمم المتحدة قد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، و بأشكال متعددة و بكميات كافية و بأسعار معقولة". هذا التعريف حصر أمن الطاقة في توفر الإمدادات بالكميات و الأسعار المناسبة. لأن اهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة ، يعود لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية، و استمرارية النمو الاقتصادي و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين اللذان يمكن أن يكونا محلّ تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات و الدول[5] ،و نجد الباحث "كسين شنغ ليو" من مؤسسة "ستانلي" عرج إلى تعريف أمن الطاقة بأنه: "أمن الإمدادات لضمان ديمومة دخول إنتاج الطاقة العالمية ، ومن الطلب كحماية البيئة من

مخاطر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، و تزايد الإنبعاثات الناجمة عن تزايد نسب الاستهلاك و استعمال المصادر الطاقوية الملوثة و هذا واحد من الأبعاد الكثيرة التي يتضمنها أمن الطاقة[6].

فنجد هذا التعريف موسع لأنه لم يحصر الأمن الطاقوي في أمن الإمدادات ،بل ركز على عنصر جدا مهم و الذي يتمثل في حماية البيئة من استغلال غير عقلاني لمواردها، و التلوث...

فعلى الرغم من أن بداية طرح و استخدام مفهوم الأمن الطاقوي تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى إلا أن العقود القليلة الأخيرة شهدت مجموعة من التحولات التي كشفت عن عدم كفاية المفهوم التقليدي لأمن الطاقة و دفعت باتجاه طرح تعريفات جديدة للمفهوم ، و التي تختلف بشكل جذري عن مفهوم الأمن و المرتكز على أمن العرض.

وقد جاءت تلك التغيرات نتيجة للتحولات التي شهدها شقي مفهوم الأمن الطاقوي ، قضية الطاقة على المستوى العالمي عرفت تغيرات كثيرة كنتيجة للتحولات التي مست مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ، حيث لم يصبح غياب أمن الطريقة مرتبطا بوقف الإمدادات فحسب ، حيث برز ما يطلق عليه وطنية طاقة لأن وقف الإمدادات لم يعد آلية ضغط ملائمة يمكن أن تستخدمها الدول المنتجة كسلاح استراتيجي في علاقاتها الدولية ،و بدلا من ذلك اتجهت حكومات تلك الدول إلى إحكام سيطرتها على هذا القطاع من خلال التأميم ، كما اتجهت غالبية الدول النامية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة (80% من مصادر الطاقة التقليدية حاليا تحت سيطرة الحكومات)و على الجانب الأخر فإن الدول المستوردة و رغم اعتراضها على فكرة وقائية الطاقة التي تطالب بها الدول المصدرة فقد لجأت إلى تبني وطنية الطاقة بشكل مختلف فالمفهوم الأمريكي الحالي لأمن الطاقة الذي يقوم على عدة عناصر في مقدمتها خفض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات النفطية، عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محليا مثل "الإيثانول " فهي إن كانت لدى الدول المنتجة تركز على التحكم في سلسلة الطاقة ، فهي لدى الدول المستهلكة تأخذ شكل البحث عن بدائل أخرى بهدف تقليل واردات النفط و الغاز الطبيعي[7].

أنّ تنوع هذه الأدبيات تأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة المتعددة الوجوه لمصادر الطاقة ، إذ تلعب دوراً حيويا في الإنتاج خاصة في قطاعات عدة مختلفة و المكاسب المالية من ناحية زيادة المنافع خاصة ما يتعلق بتجارة النفط ، كذلك المعرفة التي تتعلق بالتطور التكنولوجي في القطاع الطاقوي و البيئي ،بالإضافة إلى الأمن الذي يتضمن دور المؤسسات الدولية التي تسعى لضمان إمدادات الطاقة أو اللّجوء إلى التدخل المباشر في المناطق المنتجة للنفط .

ثانيا : إبعاد امن الطاقة :

هناك إبعاد عدة لأمن الطاقة يمكن إجمالها بما يلي[8]

1- **البعد الاقتصادي**: إن الدول المستهلكة تهتم بعدم انقطاع الطاقة لأنه يؤدي لتأخيرها اقتصاديا وهذا يدل إن الطاقة والمال مرتبط وان استمر النمو للدول المتقدمة يعني طلب المزيد من الطاقة.

أي ضمان عدم إعاقة النقص في مصادر الطاقة للنمو الاقتصادي وعدم الزيادة في التضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات أو خفض قيمة العملة ويعتمد تأثير النقص في الطاقة على هذه المؤشرات الاقتصادية الأساسية على قوة العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج الداخلي الخام.

2- **البعد البيئي**: بما إن التأثير البيئي لإنتاج ونقل وإحراق الوقود الاحفوري له انعكاسات صحية واقتصادية سيطرت العديد من الدول أهدافا بيئية في صلب سياساتها الطاقوية...من الواضح إن خفض استهلاك الطاقة سيقلل من التلوث ولكن ذلك سيكون على حساب البعد الاقتصادي لأمن الطاقة (ضرورة التوفيق بين البعدين معا)

أي إن التنقيب عن الطاقة لا يكون له اثار بيئية كبيرة وهذا البعد يشمل المصدر والمستهلك.

3- **البعد الاجتماعي**: والذي لا يتعلق بمدى وفرة مصادر الطاقة ولكن بمدى قدرة الفقراء على تحصيلها فعند حدوث ارتفاع في أسعار الطاقة تزداد الهواة بين الأغنياء القادرين على توفيرها وبين الفقراء العاجزين عن ذلك والمحرومين من استخدامها في حياتهم.

إي التقليل من فجوة الدول الغنية بالطاقة والفقيرة لها وهذا البعد يشمل كل الدول سواء أكانت مصدرة أو مستهلكة أو عبور وان هذا البعد لا يرتبط بتوفير موارد الطاقة بل يرتبط بقدرة الفقراء على الحصول على هذه الموارد حيث إن اتسع الفجوة يؤدي لتقليل امن الدول التي تحتاج إلى الطاقة وهذا يعني تأخيرهم اقتصاديا وهذا يؤثر على امن الطاقة بشكل عام وهذا البعد يسعى لعدم حدوث هذا.

4- **بعد السياسة الخارجية** :معظم الدول وخصوصا ذات الاقتصاديات الصاعدة التي تحتاج بكثرة للنفط والغاز تكون في موقف غير مريح في تفاوضها مع الدول المنتجة كما إن التخوف من حدوث نقص في الإمدادات الطاقوية يمكن إن يجبر بعض الدول

المستوردة على التعاون مع نظيرتها المنتجة كما يمكن إن تجبر كذلك على اتخاذ قرارات في سياستها الخارجية تحوي تنازلات على مبادئ أو قضايا أخرى مهمة.

إي يمنع هذا البعد من اتخاذ الدول لقرار عكسي سواء أكانت هذه الدول مصدرة أو مستوردة إي عدم الدخول لحرب بسبب الطاقة.

5- **البعد التقني**: عند وضع السياسات لا بد لصناع القرار من عدم إغفال دور العامل التكنولوجي من اجل الموازنة بين مختلف إبعاد الطاقة حيث تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تطوير مصادر جديدة للطاقة ولكنها قد تعتمد في نفس الوقت على المصادر التقليدية نفسها فتكنولوجيا تطوير فحم نظيف مثلا تحتاج لكميات إضافية من الغاز والنفط.

يهدف هذا البعد إلى عدم منع التعرف على التقدم التقني من قبل الدول المتقدمة في حالة انخفاض أسعار الطاقة.

6- **بعد الأمن القومي (البعد الأمني):** بينما يرتبط بعد السياسة الخارجية بالدبلوماسية ,يرتبط البعد الأمني بقضيتين وهما امن الإمدادات الطاقوية (مثل الحماية من الهجمات الإرهابية) وتوفير الاحتياجات الطاقوية للقوة العسكرية الوطنية بهدف حماية الدولة إي حماية البني التحتية من هجمات إرهابية أو من الكوارث .

ثالثاً – محددات أمن الطاقة :

يرتبط مفهوم امن الطاقة بجملة من المحددات التي تؤثر على استراتيجيات الطاقة القومية والعالمية والتي تحمل الدول على تبني سياسات واستخدام أدوات مختلفة في أوقات مختلفة على الصعيدين القومي والدولي وتتمثل هذه التحديات المؤثرة في امن الطاقة القومي والعالمي في الآتي[9]:

1- اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي حيث هناك ارتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية يفسره تزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة خصوصا الصين والهند في مقابل إن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لايزال غير كافي لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها , وتشير توقعات الوكالات الأمريكية للطاقة لعام 2013م إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة حيث سيزيد بنسبة 56% بين 2010-2040م .

2- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة ففي دراسته عن إعادة تعريف الأمن ميز ريتشارد اولمان بين نوعين من تلك القيود الأول عندما يصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي والثاني عندما تفرض قيود على الإمدادات كقيود حكومية للحد من العرض من خلال فرض حظر أو مقاطعة أو اتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة وحظرها .

3- من جانبه أضاف بول هورسنل مزيدا من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة فميز بين التقلبات في الأسعار التي تنشأ من الانقطاع أو التغيرات الناشئة نتيجة سياسة المنتجين الانقطاع السياسي مثلما حدث مع حظر النفط العربي في عام 1973م والانقطاع السياسي عندما لايكون المعروض قادرا على الوفاء بالطلب المتزايد وحدد ثلاثة أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات تتمثل في الآتي :

- إعاقة لأسباب قهرية حيث تنشأ نتيجة عدم القدرة المنتج على تصدير إنتاجه لظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب .
- إعاقة من خلال قيود على الصادرات تنشأ عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو إستراتيجية .
- إعاقة الحظر تحدث عندما تمنع دولة مستهلكة الاستيراد من دولة مصدرة معينة .

4- استهداف المنظمات الإرهابية مصادر الطاقة وبناها التحتية وإمداداتها فخلال الأعوام التي تلت حادثة 11 أيلول عام 2001م حدث تحول في إستراتيجية تنظيم القاعدة حيث أضحى التنظيم يولي أهمية عظمى لما يعرف بالجهاد الاقتصادي القائم على ضرب عصب اقتصاد العدو مباشرة مثل البنية التحتية النفطية التي جرى تنفيذها من الفروع المحلية للتنظيم في العراق والمملكة العربية السعودية واليمن بعدما تبنى تنظيم القاعدة استراتيجية استهداف الدول الكبرى المستهلكة للطاقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية بصورة مباشرة وهذه الاستراتيجية بدأت المنظمات الارهابية تنتهجها بعد زيادة الاحتياطات الامنية الصارمة التي بدأت الدول الغربية تتبناها بعد احداث ايلول2001م لحمايتها من أي هجمات ارهابية على اراضيها .

5- التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية والتي يمكن اجمالها في ثلاثة تحديات رئيسة تحد من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة وبالتالي من امدادات الطاقة في السوق العالمي كالاتي :

التحدي الأول ويتمثل في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة التي وصلت إلى وصف شركات النفط العالمية بأنها عدوة الشعوب وسارقة الخيرات الوطنية .

التحدي الثاني ويتعلق بالتهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفوها ومنشأتها ومجالات عملها وأصولها .

التحدي الثالث ويتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعرض أو تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية والتي تعد أساس عملياتها أو حقوق شركة بعينها وامتيازاتها وحرية عملها في الدول المضيفة إضافة إلى التهديد الأسوأ المتمثل في فقدان شركة بعينها لعقودها واتفاقياتها عبر قرارات الإلغاء السياسي .

6- حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة ما يفقدها السيطرة على مناطق الإنتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية وقد يأتي ذلك عبر تدهور الوضع الأمني أو فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها أو سلطتها أو جراء حرب أهلية أو نتيجة التهديد الذي تسببه حركات انفصالية على مناطق إنتاج الطاقة وأخيرا تفكيك إحدى الدول المنتجة ولاسيما إذا كانت ذات ثقل كبير في إمدادات الطاقة عالميا وأفضل مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والأخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي وامني الذي بدوره يؤثر سلبا في امن الطاقة العالمي ومن قبله القومي .

المحور الثاني

الواقع الطاقوي في العراق

لدراسة الواقع الطاقوي في العراق (النفط والغاز) ، تم تقسيم المحور إلى ما يلي :

أولا- النفط:

تحتوي أرض العراق على ثروة نفطية كبيرة ، إذ يعد النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي لكونه اقتصاد أحادي الجانب[10] (كما موضح في الجدول الآتي)

جدول -1- مساهمة الإيرادات النفطية ضمن الإيرادات العامة (2003-2021م) (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	مجموع الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية من الموازنة
2003	1،841	304	2،146	%85،7
2004	32،627	355	32،982	%98،9
2005	39،480	1،022	40،502	%97،4
2006	46،534	2،521	49،055	%94،9
2007	51،701	2،898	54،599	%94،7
2008	75،358	4،893	80،252	%93،9
2009	48،871	6،337	55،209	%88،5
2010	60،131	10،046	70،178	%85،7
2011	103،061	5،745	108،807	%86
2012	111،326	8،491	119،817	%92،9
2013	105،695	8،144	113،840	%92،8
2014	97،072	8،537	105،609	%91،9
2015	51،312	21،233	72،546	%70،7
2016	44،267	9،146	53،413	%82،8
2017	65،071	12،350	77،422	%84،04
2018	95،619	10،905	106،569	%89،7
2019	99،216	8،350	107،566	%92،2
*2020	93،741	12،061	105،802	%88،6
*2021	93،741	12،319	106،060	%88،3

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على المصدر التالي:

1) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، النشرة السنوية للفترة (2015-2021م). 2) البنك المركزي العراقي ، مصدر سبق ذكره ، النشرات السنوية (2003-2019م). 3) عبدالجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي النفط – الاختلال الهيكلي- البطالة، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، الطبعة الثالثة، 2015م،ص49.

2) سيف صباح عبود ، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (فرص وتحديات) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية / قسم العلوم السياسية ، بغداد ،2022م، ص63-64.

(*) بيانات تقديرية/ وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة، تقديرات الإنفاق العام (2019-2021م) مصدر سبق ذكره .

ويحتل العراق الترتيب الخامس عالمياً في احتياطي النفط ، إذ، يبلغ احتياطي النفط 145مليار برميل يومياً ، وهو ثاني أكبر بلد منتج للنفط الخام بعد المملكة العربية السعودية بمتوسط انتاج يبلغ حوالي 4،1 مليون برميل يومياً في الظروف الاعتيادية ، ويخطط للوصول إلى إنتاج 8 مليون برميل يومياً خلال العقدين المقبلين[11].

جدول -2- انتاج النفط في العراق للمدة من 2010-2020م (تقاس بملايين البراميل في اليوم)

السنوات	انتاج
2010	2،4
2011	2،7
2012	3،0
2013	3،0
2014	3،2
2015	3،9
2016	4,4
2017	4,5
2018	4,6
2019	4,7
2020	4,1

BP , STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENEGRY , 2021

مراجعة إحصائية الطاقة العالمية 2021

في الجدول أعلاه نجد إن انتاج النفط في تصاعد تدريجي من عام2010 إلى عام 2019 ،ويرجع سبب ذلك إلى أبرام العراق للعديد من عقود التراخيص النفطية كعقود مشاركة أو عقود خدمة من أجل تطوير واقع أنتاج الحقول النفطية في عموم العراق وخصوصاً بعد عام (2009م)[12] ، إلا انه انخفض نسبياً في عام 2020م ، من 4،7 في عام 2019 إلى 4،1 في عام 2020م[13] ، نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمي ادنى مستوياته وتفشي فايروس كورونا [14](COVID19)

جدول-3-

احتياط النفط في العراق للمدة من 2010-2020م (تقاس بمليارات البراميل في اليوم)

السنوات	الاحتياط
2010	112،5
2015	115
2020	145

الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى المصدر الآتي :

(1) **BP , STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENEGRY, Op.Cit. P16**

جدول-4-

استهلاك النفط في العراق للمدة من 2010-2020م (تقاس بالالاف البراميل يومياً)

السنوات	الاستهلاك
2010	569
2011	628
2012	665
2013	715
2014	680
2015	686
2016	757
2017	723
2018	704
2019	716
2020	628

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر الآتي:

(1) **BP , STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENEGRY, Op.Cit. P23**

وبناءاً على ما تقدم فأنّ العراق ينتج حوالي (4،1) مليون برميل يومياً وبنسبة (4،7%) على مستوى الانتاج العالمي ، ويمتلك احتياطي كبير يصل إلى (145) مليار برميل يومياً وبنسبة (8،4%) على مستوى الاحتياطي العالمي للنفط ، ويستهلك العراق (628) الف برميل يومياً وبنسبة (0،7%) من مستوى الاستهلاك العالمي للنفط حسب بيانات عام (2020م)[15].

ثانياً – الغاز الطبيعي:

بدء عملية أنتاج الغاز الطبيعي في العراق مع أنتاج النفط الخام في عام (1927م) ، والذي كان يتم التخلص منه و حرقه من قبل الشركات الاحتكارية بحجة عدم توافر التكنولوجيا اللازمة لذلك و عدم أمكانية استغلاله بالشكل الأمثل ، فضلاً عن السعي للمحافظة على أسعار النفط الخام آنذاك ، غير إنّ بعد تعديل أسعار النفط في بداية السبعينات من القرن الماضي وسيطرة الحكومة العراقية على الموارد النفطية ، بدأ الاهتمام باستخدام الغاز الطبيعي لما له من فوائد كبيرة للبلاد[16] ، إذ قامت شركة النفط الوطنية بتنفيذ مشروع غاز الجنوب العملاق بطاقة (1050)مقمق (مليون قدم مكعبة قياسية) ، في اليوم ومن ثم مشروع غاز الشمال ، وتمت أيضاً إنشاء شبكة وطنية للغاز تمتد من الجنوب إلى الوسط وبغداد لتلتقي بالشبكة الشمالية وصولاً إلى محافظة كركوك مع توفير ما يلزم لتجهيز الغاز من الاتجاهين[17].

ومن جانب آخر؛ يقسم احتياطات الغاز الطبيعي في العراق إلى ثلاثة أنواع : النوع الأول هو الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط وتبلغ نسبته (70%) ويتواجد في الغالب بالمناطق الجنوبية ، والنوع الثاني الغاز الحر وتبلغ نسبته (20%) ويتواجد في حقول (كرومور ، جمجمال ، جرياييكا ، منصورية ، عكاس ، السيبة و خشم الأحمر)، والنوع الثالث والأخير هو غاز القبب ونسبته (10%) وتتركز في حقول (جمبور ، خباز ، باي حسن ، عجيل وكركوك)[18]

وفي الجداول اللاحقة نبين حجم الإنتاج والاحتياط والاستهلاك للغاز الطبيعي خلال السنوات العشر الأخيرة

جدول-5-

إنتاج الغاز الطبيعي في العراق للمدة من (2010-2020) يقاس بـ(مليار متر مكعب باليوم)

السنوات	الإنتاج
2010	7،1
2011	6,3
2012	6,3
2013	7,1
2014	7،5
2015	7،3
2016	9،9
2017	10،1
2018	10،6
2019	11
2020	10،5

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى المصادر الآتية

(1) **BP , STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENEGRY, Op.Cit. 36**

جدول-6-

احتياط الغاز الطبيعي في العراق للمدة من (2000-2020) تقاس بـ (ترليون متر مكعب)

السنوات	الاحتياط
2000	3
2010	3
2020	3،5

(1) **BP , STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENEGRY, Op.Cit. 3**

جدول-7-

استهلاك الغاز الطبيعي في العراق للمدة من (2010-2020) تقاس بـ(مليار متر مكعب)

السنوات	الاستهلاك
2010	7،1
2011	6،3
2012	6،3
2013	7،1
2014	7،5
2015	7،3
2016	9،9
2017	11،4
2018	14،6
2019	19،5
2020	20،8

(1) **BP , STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENEGRY, Op.Cit. 38**

وفي الجداول أعلاه نجد هنالك ارتفاع في إنتاج الغاز الطبيعي في العراق للمدة من (2010-2020م) ، إذ لا ترجع الزيادة في الإنتاج الكلي إلى تطور الصناعة في إنتاج الغاز الطبيعي ، بل نتيجة زيادة كميات الغاز الطبيعي المحروق الذي يصاحب زيادة أنتاج النفط في البلاد في جولتي التراخيص الأولى والثانية ، وما يؤكد ذلك هو انخفاض كميات الغاز الطبيعي في العراق من (3،1) مليار متر مكعب في عام (2000م) إلى (1،3) مليار متر مكعب في عام (2010م) ليذهب بدلاً من إن يصدر إلى حرقة ليصل إلى كميات الغاز المحروق في نفس العام إلى (7،5) مليار متر مكعب[19] .

ونتيجة مما تقدم يتبين عدم استثمار العراق للموارد الطاقوية واستثمارها بالشكل الأمثل من خلال زيادة كميات الغاز المحروق ، وإهمال القطاع النفطي في البلاد على رغم من اعتماد العراق على النفط دون غيره .

المحور الثالث

محددات أمن الطاقة في العراق

هنالك محددات عدة لأمن الطاقة في العراق يمكن تقسيمها إلى محددات داخلية ، وأخرى خارجية ، ويمكن إجمالها من خلال ما يلي :

أولا- محددات داخلية :

تقسم المحددات الداخلية لأمن الطاقة في العراق إلى نقاط عدة ، أهمها :

1- **تردي الوضع الأمني في البلاد** ، واجه العراق تحديات أمنية كبيرة بعد الغزو الأمريكي عام (2003م) متمثلاً بالإرهاب(*)، إذ لم يسبق للعراق أيّ خطر إرهابي يهدد أمنه ومجتمعه وجميع مؤسساته بالتجزئة والتقسيم ، بفعل وجود جماعات إرهابية متعددة، هذه الجماعات لم تجد موطَن قدم لها لولا كثرة الأخطاء التي شهدها كيان الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي خصوصاً على الصعيدين الإعلامي والأمني[20].

ومن أبرز التنظيمات الإرهابية التي كان لها تأثير في العراق هو (تنظيم القاعدة الإرهابي)(**) ، إذ قام التنظيم بتشكيل ما يسمى بـ (داعش)، وقاموا بارتكاب جرائم وحشية ضد العراقيين[21].

وبعد قيام الثورات العربية في عام (2011م)، في عدد من البلدان العربية ، تأثر العراق من تلك التطورات وبالخصوص في سوريا نتيجة ارتباط الجماعات الإرهابية مع بعضها البعض ، وقربها من العراق ، والاختلالات الأمنية بين البلدين، الأمر الذي ادّى إلى انتقال الجماعات الإرهابية بين سوريا والعراق والاندماج مع بعضها البعض تحت مسمى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" (داعش)، ومن هنا اجتاح التنظيم أجزاء واسعة من العراق في (2014/6/10م)، وأعلن إنشاء ما يسمى بـ.(الخلافة الإسلامية) التي جعل من الموصل مركزاً لها[22].

وبالرغم من تحقيق الانتصار على (تنظيم داعش الإرهابي)، في عام (2017م) وتراجع من حدة الهجمات الإرهابية في البلاد ، الّا أنّ العراق لم يستطع بناء أمن مستدام ، يعتمد على مؤسسات مهنية رصينة وذات قدرات فائقة ، وموارد بشرية عالية التخصص والتدريب ، لكون درجة التهديد ما زال كبيراً ، فنجد في آخر تقرير لمؤشر الإرهاب العالمي لعام (2020م)، تَّم تصنيف العراق كثاني أكثر البلدان في العالم تضرراً من الإرهاب، إذ أشار التقرير بأنّ أغلب الهجمات الإرهابية استهدفت بالدرجة الأساس المدنيين والممتلكات الخاصة والمؤسسات الأمنية والاقتصادية ،وفي تقرير لمؤشر السلام العالمي لعام(2020م)، تَّم تصنيف العراق في المرتبة (161) من أصل (163) متراجعاً مرتبة

واحدة عمّا كان عليه في العام(2019م) ، فتدهور الوضع الأمني في البلاد كلفت الدولة خسائر اقتصادية كبيرة ، وهو ما أكده تقرير مؤشر السلام العالمي، إذ تسبب العنف بخسارة العراق حوالي (26%) من الناتج الإجمالي ، بتكلفة مالية حوالي (5،177) مليون دولار ، ويشير التقرير أيضاً بأنّ ميزانية التسلح في العراق تصل إلى حوالي (1،9%)من الناتج الإجمالي ، ومن جهة ثانية فقد حل العراق في المرتبة (57) بـ (81) نقطة في تقرير معهد غالوب حول القانون والنظام لعام (2020م)، الذي يهدف إلى قياس قدرة مؤسسات الدولة الأمنية والبيروقراطية في توفير الأمن من خلال دراسة أجريت في (144) دولة[23] .

نتيجة لذلك فقد أدى تراجع الوضع الأمني في البلاد إلى ما يلي :

أ- بنية تحتية سيئة للغاية في البلاد غير قادرة على إنتاج كمية كافية من النفط والغاز ، إذ انخفض إنتاج النفط في العراق الذي كان يبلغ (2،5) مليون برميل يومياً في عام (2001م) ، إلى (1،344) مليون برميل يومياً في عام (2003م) ، وانخفض إنتاج الغاز المسوق من (2،8) مليار متر مكعب في عام (2001م) إلى (1) مليار متر مكعب في عام (2004م)[24] .

ب- تعرض العديد من المنشات النفطية والصناعية التي تعتمد على الغاز الطبيعي كمادة أولية إلى أعمال تخريب ممنهج وإهمال مستمر ،مما أثر بشكل كبير على قدرة المنشات النفطية والغاز الطبيعي مقارنة مع طاقتها الإنتاجية ، وأيضاً تسببت تلك الظروف إلى عدم القدرة على تطوير استخدام الغاز الطبيعي وتصديره[25].

ت- ارتفاع حجم الأموال المغسولة في العراق نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد ودخول (داعش) ، حيث بلغت حجم الأموال المغسولة في عام (2014م) (15،855) مليار دولار ، وارتفعت في عام (2018م) ووصلت إلى (17،789) مليار دولار[26] .

2- **تؤدي معضلة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية العراقية** ، يُعاني العراق من مشكلة الفساد الإداري والمالي نتيجة ضعف الرقابة الحكومية وتطبيق مبدأ المحاصصة السياسية وعدم تطبيق الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة[27] ، إذ أثر الفساد على قطاع الطاقة في البلاد ، حيث توجد العديد من عمليات السرقة النفطية في البلاد منذ عام (1991م) والتي تعد نقطة ضعف كبيرة أمام الصناعة العراقية ، فضلاً عن سوء تخزين النفط والغاز وخرق أنابيب النفط ، إذ ان الشرطة صادرت حوالي (400) الف برميل من النفط متجه إلى سوريا في عام (2006م) تقدر قيمتها حوالي (28) مليون دولار

في السوق السوداء ، أمَّا قانون (النفط والغاز) فما زالت الكتل السياسية عاجزة على تشريعها[28]، لاستمرار الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ، إذ ينص القانون على أن مسؤولية إدارة الحقول النفطية في عموم البلاد يجب أن تكون مناطة بشركة وطنية للنفط ، ويشرف عليها مجلس اتحادي متخصص بهذا الموضوع ، ألا ان الحكومة المركزية تصرح بأن الاقليم لا يسلم تلك المبالغ إليها ، بينما حكومة الأقليم تقول بأن الصادرات من الحقول النفطية التي في أراضيها يجب أن تخضع لإدارتها ، سواء من ناحية أدارة الحقول أو منح التراخيص للاستكشافات الجديدة[29] .

وبلغ عدد قضايا غسيل الأموال (64) وحجم الأموال المغسولة (8،479) مليار دولار في عام (2008م) ، وارتفعت حجم الأموال المغسولة إلى (12،249) في عام (2011م) ، نتيجة زيادة الإيرادات النفطية ، إذ كلما يزداد تصدير النفط تزيد الإيرادات النفطية ويزداد حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالنتيجة فأن زيادة الأموال تؤدي إلى زيادة عملية غسيل الأموال[30].

ثانياً – المحددات الخارجية :

هناك عوامل دولية عدة تقف كمحدد لأمن الطاقة في العراق يمكن تلخيصها من خلال ما يلي:

1. **تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية على أمن الطاقة في العراق** ، تُعدُّ الحرب الروسية – الأوكرانية من أحد العوامل المؤثرة على أمن الطاقة في العراق ؛ إذ أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط وهو ما يخدم العراق كونه المصدر الوحيد لدخله ، إلا إنّ هناك ضرراً يواجه العراق ، لكون إنّ العراق يستورد مشتقات نفطية ما يقدر حوالي (12) مليون لتر يومياً ، وهو ما يزيد من التكلفة المفروضة على البلاد في هذا الجانب ، ووجود شركات نفط روسية في العراق والتي قد تُفرض عليها عقوبات دولية جراء الغزو الروسي لأوكرانيا ، أو ربما انسحاب الشركات النفطية من العراق ، أو ربما تعرض العراق إلى ضغوطات دولية بتعاملاته مع الشركات الروسية[31] ، مما سيولد مشاكل في الطاقة للبلاد .
2. **التحكم الأمريكي على موارد النفط في العراق** ، إذ يُعدُّ منطقة الخليج العربي عامةً والعراق خاصةً من المناطق التي يرتكز حولها الاهتمام الدولي بشكل عام ، والأمريكي

بشكل خاص ، نتيجة للإمكانات النفطية الهائلة التي تتمتع بها ، مما يشكل دافعاً كبيراً للدول الكبرى من أجل فرض سيطرتها على هذه المنطقة[32] .

ونتيجة لذلك فإن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام (2003م)لم يكن ذلك بعيداً عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة ، وتأمين وصول النفط إلى البلدان الغربية المستهلكة ، لكون إن العقلية الأمريكية دائما ما تجمع ما بين تأمين مصادر الطاقة وقضية الأمن القومي الأمريكي[33] .

وبالنتيجة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من أحكام سيطرتها على منابع النفط في الخليج العربي والعراق مما ساعدها على التحكم والسيطرة على النفط وبأسعار معقولة وإنتاج أوفر ويؤمن لها ولأوربا واليابان وصول الإمدادات النفطية بكل أمان وسهولة[34] .

ونتيجة لما تقدم فإن على الرغم من توفر الطاقة في العراق (النفط والغاز) إلا إنّ العراق لم يحقق الفائدة المرجوة منها ، نتيجة التدخلات الخارجية وتحكمها بالنفط والغاز ، ووجود فساد إداري ومالي في البلاد الذي ساعد على تدهور قطاع الطاقة فيها .

الخاتمة :

بعد أنّ تطرقت الدراسة على الواقع الطاقوي في العراق من حيث الإنتاج والاستهلاك والاحتياط ، تبين ان إمكانيات الهائلة للطاقة في العراق شكلت دافعاً كبيراً ومغرياً للدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فرض سيطرتها على هذه المنطقة ، إذ إنّ توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم يساهم في تعزيز نفوذها على العراق وموارده النفطية الهائلة باعتبار العراق ضمن مناطق نفوذه ، خصوصاً وان الأخير لم يستثمر إمكانياته الطاقوية الهائلة نتيجة الفساد الإداري والمالي في البلاد ، والوضع الأمني الهش وخصوصاً في المرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق ودخول (داعش) عام(2014م) ، وبالنتيجة أثبتت الدراسة صحة الفرضية.

وبناءً على ما تقدم توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات يمكن إجمالها بما يلي :

1- عدم وجود سياسة نفطية متكاملة في العراق على الرغم من احتلاله المرتبة الخامسة عالمياً من احتياطي النفط ، مما ساهم في ضعف وتدني الصناعات النفطية في عموم البلاد .

2- لن تعمل الشركات المتعاقدة بموجب جولات التراخيص على تحديد سقف زمني في العقود من اجل نصب معالجة الغاز المصاحب ، مما دفع الشركات الأجنبية إلى تأخر بإعداد التصاميم ونصب المعامل ، فضلاً عن الاستمرار بحرق كميات هائلة من الغاز الطبيعي .

3- الهيمنة الأمريكية على العراق و الخليج العربي والذي يعدان من احد أهم مصادر الطاقة في العالم ، حيث ساهم بشكل كبير في تدني إنتاج العراق من النفط والغاز ، من خلال التحكم باسعار النفط العالمية .

4- عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق لعب دوراً بارزاً في تدهور القطاعات الطاقوية في البلاد .

المقترحات :

1- العمل على تطوير وتأهيل البنى التحتية للمشاريع الغازية في عموم العراق والتخطيط لإقامة مشاريع استثمارية تهدف إلى التقليل من الكميات المحروقة من الغاز والتي تهدر باستمرار.

2- الاستفادة من التجارب الدولية لاسيما الدول التي تمتلك مقومات وامكانيات مشابهة وتطبيقها من أجل رسم سياسة استثمارية ناجحة .

3- تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات الدخل القومي وبناء اقتصاد متوازن يبتعد بالتدريج في الاعتماد على الموارد النفطية .

4- إعادة النظر ومراجعة عقود التراخيص وإلزام الشركات النفطية التي كسبت جولات التراخيص بضرورة تطوير ومعالجة واستثمار الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام في الحقول النفطية المستثمرة من قبل هذه الشركات من خلال بناء وإنشاء معامل خاصة لاستثمار جميع المشتقات النفطية .

المصادر:

(*) باحث من العراق / ماجستير علوم سياسية / فرع الدراسات الدولية / كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية ، saif87sabah@gmail.com.

(1) نقلاً عن محمد دحام كردي ، مستقبل الرؤية التركية لأمن الطاقة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر ، العدد1 ، الانبار ، 2020م ، ص473.

(2) المصدر نفسه ، ص473 -474.

(3) خديجة عرفة محمد , امن الطاقة واثاره الاستراتيجية , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , الرياض , الطبعة الاولى , 2014م , ص 52 .

(4) المصدر نفسه ،ص52

(5) Maj Stacey L. Lee. China's Energy Security: The Grand "Hedging" strategy. School of Advanced Military Studies. Kansas. 2010. P. 9

(6.) Ipid . P. 9

(7) خديجة عرفة محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص56 .

(8)عبدالقادر دندن , الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي : أسيا الوسطى – جنوب أسيا – شرق وجنوب شرق أسيا , أطروحة دكتوراه مقدمة من كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية في جامعة الحاج لخضر – باتنة , الجزائر ,2013، ص48 .

(9) عمرو عبدالعاطي , امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , بيروت , الطبعة الاولى , 2014م , ص56 .

(10) علي عبدالكريم حسين ، آثار انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية ، دار الرائد للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، العدد8 ، 2020 ،ص339.

(11) النفط العراقي .. كل ما تريد معرفته عن الحقول والإنتاج والبنية التحتية ، شبكة الميادين متاح عبر الرابط www.almayadeen.net/news/economic ، وقت الدخول 4:57م (9-6-2022م).

(12) كاظم عبدالوهاب الأسدي و راشد عبد راشد الشريفي ، الغاز الطبيعي المصاحب في الحقول النفطية في محافظة البصرة بين الواقع وتحديات الاستثمار والتنمية ، بحث مؤتمر ، البصرة ، ص6 ، 2020م.

(13)Bp, statistical review of world energy , 2021, P18.

(14)أحمد يوسف الجميلي ، اقتصاديات في مهب الريح : الاقتصاد العراقي في ظل أزمة جائحة كورونا ، تقرير صادر من مؤسسة كونراد اديناو حول "كوفيد19 استكشاف اثر الوباء على حياة السوريين والعراقيين ، برلين ،2020،ص14.

(15) **BP , STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENEGRY, Op.Cit.P.16-23.**

(16) خالد قاسم بويش، استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والآفاق المستقبلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية / قسم الاقتصاد ، القادسية ، 2017م ، ص80.

(17) شذى خليل ، تاريخ الغاز الطبيعي في العراق ، تقرير منشور عن مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، (2017/4/23م) منشور عبر الرابط الالكتروني rawabetcenter.com وقت الدخول 10:45 م (2022/6/26م) .

(18) عبير مرتضى حميد السعدي ، مستقبل الغاز الطبيعي في العراق ، مجلة أهل البيت ، جامعة أهل البيت ، كربلاء المقدسة ، المجلد1 ، العدد27 ، 2020م ، ص363.

(19) عبير مرتضى حميد السعدي ، مصدر سبق ذكره ، ص365.

(*) يُعرف الإرهاب حسب القانون العراقي رقم (13) لسنة 2005م وفق المادة الأولى منه تحت عنوان الإرهاب وجاء فيه (كل فعل إجرامي يقوم به فرد ، أو جماعة منظمة استهدفت فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة ، بغية الإخلال بالوضع الأمني ، أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية ، أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية)، للمزيد من المعلومات ينظر إلى : نقلاً عن ياسر عبدالحسين ، الإرهاب والأمن القومي تأصيل نظري ، مجلة أبحاث إستراتيجية ، صادرة عن مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، العدد8، بغداد ، 2015م، ص190.

(20) حسن سعد عبدالحميد ، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد 2003م ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، الطبعة الأولى ، 2017م ، ص45.

(**) هو تنظيم إرهابي تكفيري متعدد الجنسيات، تدعي بأنها الوحيدة التي تلتزم بجميع التعاليم الإسلامية الحقيقية، وتبرر جميع أفعالها الإرهابية بأنه واجب مقدس للدفاع عن التعاليم الإسلامية ضد كل الذين لا يتفقون معهم ويعتبرونهم كافرين ، برز نشاطه في العراق وأفغانستان وسوريا، ولم يقتصر نشاطه على منطقة الشرق الأوسط فحسب بل طالت أوربا وباقي إنحاء العالم أيضاً، للمزيد من المعلومات ينظر: وثيقة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1267 (1999 بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من افراد وكيانات ، بتاريخ (2005/9/9م) ، ص8.

(21) ياسر عبدالحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص336.

(22) عادل عبد الحمزة ثجيل ، عشر سنوات بعد الربيع العربي الانعكاسات السياسية والأمنية في العراق ، مؤسسة فريدريش ايريت، عمان ، 2020م، ص12.

(23) المصدر نفسه ، ص13.

(24) روبن ميلز ، مستقبل النفط العراقي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2018م ، ص58.

(25) عبير مرتضى حميد السعدي ، مصدر سبق ذكره ، ص366.

(26)اخلاص قاسم السعدي و حنين عامر القرغولي ، الشفافية المالية والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان النامية (ماليزيا-لبنان-عراق) ، دار امجد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ،2022م،268-269.

(27) اخلاص قاسم السعدي و حنين عامر القرغولي ، مصدر سبق ذكره ،ص259.

(28) المصدر نفسه ، ص268.

(29) قانون النفط والغاز العراقي ... سنوات من التأجيل والخلاف ، تقرير منشور عبر الرابط الآتي : www.alhurra.com ، (30-6-2022م) ، وقت الدخول : 11:55م (30-6-2022م).

(30) اخلاص قاسم السعدي و حنين عامر القرغولي ، مصدر سبق ذكره ، ص268.

(31) أحمد الدباغ ، مشاكل اقتصادية وغذائية سيواجهها العراق إذا استمرت الحرب في أوكرانيا ، تقرير منشور الموقع الرسمي للجزيرة نت : www.aljazeera.net (2-3-2022م) ، تاريخ الدخول : 7:30م (2022/7/2م) .

(32) سليم كاطع علي ، أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية ، العدد 57 ، بغداد ، 2014م ، ص155.

(33) المصدر نفسه ، ص154.

(34) سطام حسين علوان ، الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي بعد حرب الخليج عام 1991 وحرب الخليج الثالثة عام 2003 ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية ، العدد51 ، بغداد ،2016م ، ص146.

العملاق الآسيوى وإتحاد القرن الأفريقي 2022 بين الواقع والمأمول

The Asian Giant and the Horn of Africa 2022 between Reality and Hope

د.سلوى حجاري[1]

الملخص:

تسعى الصين إلى إقامة منظمة تضم دول القرن الأفريقي فى تجمع اقتصادى تحت اسم "اتحاد دول القرن الأفريقي"، ونظرا لأهمية المبادرة المقترحة ودورها في تنمية التعاون الاقتصادى للدول الأعضاء تسعى الدراسة إلى مناقشة الدور الصيني والهدف الرئيسي من إنشاء الإتحاد المقترح إقامته هذا العام 2022 مع مناقشة الآثار الاقتصاديه المترتبه علي إنشاء المبادرة وانضمام الدول الأعضاء، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى حيث تم القاء الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة البينية بين الصين ودول القرن الأفريقى، وتناقش الدراسة المبادرة المقترحة من خلال عرض الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية بالإضافة إلى أهمية مبادرة الحزام والطريق أو طريق الحرير البرى والبحرى (BRI) وتطور التجارة الخارجية بين الصين ودول القرن الأفريقي وتوضيح دور التعاون الثقافى فى المنطقة وأخيراً عرض الآثار الاقتصادية المترتبة على الدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: العملاق الآسيوي، اتحاد القرن الأفريقي، المبادرة المقترحة2022، التجارة الخارجية للصين.

Abstract:

China seeks to establish an organization that includes the Horn of Africa countries in an economic grouping under the name of the “Union of the Horn of Africa”. Given the importance of the proposed initiative and its role in the development of economic cooperation for member states, the study seeks to discuss the Chinese role and the main goal of establishing the

[1]دكتوراه الفلسفة في الاحصاء التطبيقى والاقتصاد القياسى،وباحثة دكتوراه اقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة.
salwahegazy2@yahoo.com

proposed union this year 2022, with a discussion of the economic implications of establishing the initiative and the accession of the member states.

The study relies on the descriptive analytical approach, where some economic indicators related to intra-trade between China and the countries of the Horn of Africa have been highlighted, the study discusses the proposed initiative through a presentation of Political, security and economic goals in addition to discussing the importance of the Belt and Road Initiative(BRI), the development of foreign trade between China and the countries of the Horn of Africa and clarifying the role of cultural cooperation in the region. Finally, discussion of the economic implications for member states.

Keywords: The Asian giant, The Union of the Horn of Africa, proposed initiative2022, China's foreign trade.

المقدمة

تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر شريك تجارى واقتصادى للقارة الأفريقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمستثمر الأول في منطقة القرن الأفريقي، وتسعى دائمًا إلى التوسع في مواقع إستراتيجية جغرافيًا في القاره الأفريقية لاسيما منطقة شرق أفريقيا التي تمثل موقع إستراتيجي هام وموقع جغرافي مميز يطل على أهم ثلاثة ممرات مائية فى العالم هى المحيط الهندى باعتباره نافذة المنطقة على العالم إضافة إلى خليج عدن والبحر الأحمر الذى يطل على القارة الأفريقية وقارة أسيا ومنفذ إلى باقى قارات العالم كما تحتوى المنطقة على تنوع طبيعى مثل مرتفعات الهضبة الإثيوبية ونهر النيل ونهرى جوبا وشبيلى وصحراء أوجادين إضافة إلى سواحل إريتريا والصومال وجيبوتى، كما أن هذه المنطقة هي موطن لشعوب الأمهرة والتيجراي والأورومو والصومال.

تعد هذه المنطقة المدخل الشرقي للقاره السمراء والإمتداد الشرقي للأراضي الأفريقية الذي يجعل من المنطقة بيئه مميزة ومؤثرة علي حركة التجارة الدولية وجاذبة للاستثمارات الخارجية في كافة المجالات، ومن ثم تؤثر على إزدهار العلاقات الاقتصادية، لذا فان الصين تقوم حالياً بتوجيه كافة الجهود نحو

إنشاء منظمة تضم دول القرن الأفريقي Horn of Africa باطلاق مبادرة لتشكيل منظمة تحمل إسم **"إتحاد دول القرن الأفريقي"** وسيتم الإعلان عن هذا الكيان خلال هذا العام 2022 وتعتبر خطوة هامة بالنسبة للصين لتعزيز مكانتها وتواجدها فى القارة السمراء.

تضم دول القرن الأفريقي الصومال، جيبوتي وإريتريا، وإلى جانب روابط الجوار فهناك علاقات ترابط بين القبائل الصومالية وفروعها المتنامية أيضاً في كل من إثيوبيا والسودان وكينيا وجنوب السودان مما جعلها ضمن دول القرن الأفريقي ويوجد بعض الكتابات التى تضم دولة أوغندا إلى دول القرن الأفريقي وأخرى تقتصر على المجموعة السابقة فقط وأطلق على هذه المجموعة دول القرن الأفريقي "الكبير" وكانت للعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجوار بالغ الأثر فى التعاون الاجتماعى والثقافى والسياسى إلى جانب نمو التعاون الاقتصادى، وقد شهدت هذه المنطقة العديد من الصراعات على أراضيها سواء في ما قبل الاستقلال أو بعده، إضافة إلى التحديات والتهديدات الحالية التى تواجه المنطقة بصفة خاصة والقارة الأفريقية بصفة عامة.

أهمية الدراسة:

ينبع أهمية موضوع الدراسة من كونه يندرج ضمن موضوعات الدراسات الاستيراتيجية والقضايا الآسيوية المعاصرة والتى تحظى باهتمام كبير فى جميع المجالات لاسيما المجال الاقتصادى، وجاء الاهتمام بموضوع الدراسة من خلال ثلاث جوانب هى:

أولاً: أهمية دولة الصين العملاق الآسيوى، باعتبارها ثانى أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل قوة اقتصادية تمتد نفوذها حول القارة الأفريقية ككل.

ثانياً: الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافى المتميز لمنطقة القرن الأفريقي حيث تشكل محور رئيسى لمرور التجارة باعتباره ممر بحرى ومنفذ اقتصادى يجعلها محط إهتمام اقليمى ودولى.

ثالثاً: أهمية المبادرة المقترحة والتى تضم دول القرن الأفريقي ودور المبادرة في تنمية التعاون الاقتصادى للدول الأعضاء.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الصيني في منطقة القرن الأفريقي باعتبارها قوه إقليميه كبرى تتنامي علاقاتها مع دول المنطقة لاسيما فى مجال التجارة البينية، وسعيها الدائم الطموح نحو توسيع نفوذها على النطاق العالمي مما جعلها تتبنى فكره إنشاء إتحاد يضم دول القرن الأفريقي بالرغم من الصراعات والتحديات التي تواجه المنطقة كما تهدف الدراسة إلى توضيح الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة "إتحاد دول القرن الأفريقي" المزمع إقامتها هذا العام 2022 مع مناقشة الآثار الاقتصاديه المترتبه علي إنشاء المبادرة وإنضمام دول القرن الأفريقي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وتم القاء الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية خاصة المؤشرات المتعلقة بالتجارة البينية بين الصين ودول القرن الأفريقى.

هيكل الدراسة:

تناقش الدراسة الهدف من إنشاء المبادرة المقترحة كما نتناول مبادرات التعاون بين الصين وأفريقيا ودور الصين وأهدافها فى منطقة القرن الأفريقي من خلال عرض الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية بالإضافة إلى دور القوة الناعمة والتعاون الثقافى فى المنطقة، كما نلقى الضوء على الأهمية الاستيراتيجية لدول منطقة القرن الأفريقي وأهمية طريق الحرير البرى والبحرى، مع استعراض العلاقات الصينية مع دول المبادرة، ثم تطور التجارة الخارجية فيما بينهما، وأخيراً عرض لأهم الآثار الاقتصادية المترتبة على إنشاء إتحاد القرن الأفريقي.

وسنتناول هذه الأبعاد من خلال المحاور التالية:

أولًا: المبادرة المقترحة إتحاد القرن الأفريقي

ثانيًا: دور الصين وأهدافها فى منطقة القرن الأفريقي

ثالثًا: الأهمية الاستيراتيجية لدول منطقة القرن الأفريقي

رابعًا: تطور التجارة الخارجية بين الصين ودول القرن الأفريقي

خامسًا: الآثار الاقتصادية فى ظل مبادرة إتحاد القرن الأفريقي

أولاً: المبادرة المقترحة: إتحاد القرن الأفريقي

اجتمع ممثلوا صندوق النقد الدولي (IMF) ووزراء المالية وممثلون آخرون من دول القرن الأفريقي في واشنطن فى عام 2019 وذلك خلال الاجتماع السنوى لمجموعة البنك الدولي والذى عقد في أكتوبر 2019 وكانت بداية لفكرة مبادرة دول القرن الأفريقى نظراً لوجود تحديات ومصالح مشتركة، وكان الاجتماع لمناقشة أهمية تطوير علاقات التعاون فيما بينهم وتضافر الجهود من خلال مبادرة أفريقية تجمع دول القرن الأفريقي معًا لمواجهة التحديات الإقليمية المشتركة لاسيما تحديات الكوارث الطبيعية والأوبئة والتحديات الأمنية.

وتعد الأهداف الأساسية للمبادرة ذات أولوية في أربعة مجالات من أجل التحول الاقتصادي ولتحقيق تعاون وتكامل إقليمي أعمق في منطقة القرن الأفريقي، وتتمحور البرامج ذات الأولوية التي اتفقت عليها دول القرن الأفريقي حول 4 ركائز أساسية هى:

- تحسين ربط البنية التحتية الإقليمية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري.
- تعزيز قدرة الشعوب على التكيف مع تغير المناخ والصدمات الأخرى.
- تعزيز تنمية رأس المال البشري.

وهذه الأولويات[1] تهتم بتعزيز التكامل التجاري والاقتصادي وتعمل على تحقيق نمو فى التجارة والتوظف، إلى جانب ذلك تحسين ربط البنية التحتية الإقليمية التي تهدف إلى "القرن المترابط" Interconnected Hornوذلك من خلال تعزيز النقل والطاقة وتوصيل القطاع الرقمي، مع الأخذ فى الإعتبار تحسين قدرة المنطقة على تحمل الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات وتعزيز السلام والأمن خاصة المناطق الحدودية، إضافة إلى تعزيز تنمية رأس المال البشري لمواجهة الأوبئة، وتعزيز المهارات لتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية لشعوب دول منطقة القرن الأفريقي، حيث يساهم الاتصال الإقليمي

فى زيادة حركة التبادل التجارى، وسرعة الوصول إلى الطاقة والخدمات الرقمية، مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

في 30 يونيو 2022 تم عقد الاجتماع الوزارى الثالث عشر برئاسة وزير المالية الكينى وبحضور وزراء المالية لجيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان، وتم مناقشة عدة موضوعات كان أهمها الآثار المترتبة على تغير المناخ وكيف يؤدى إلى تفاقم حالات الجفاف والتصحر وانعدام الأمن الغذائي وأن مايقرب من 49 مليون نسمة في المنطقة معرضين للخطر بنهاية عام 2022، مما يتطلب إستجابات عاجلة وفورية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكررت دول القرن الأفريقي الدعوة لمزيد من المساعدة التقنية والمالية للبرامج الطارئة والمتوسطة الأجل، التي تهدف إلى تعزيز المرونة والأمن الغذائي والتجارة والنظم الإيكولوجية للسوق في القرن الأفريقي،

وتناول الاجتماع الدور الفعال الذى يؤتى ثماره من مشاركة القطاع الخاص مع توصية بتكوين فريق عمل مقترح لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاجتماع الوزاري المقبل، وتحليل الإنجازات والمعوقات.[2]

الموقع الهام للمنطقة جعلها مطمع للدول الكبرى حيث تتميز المنطقة بموقع استيراتيجى هام عالمياً به العديد من الموانئ التى تربط القارة السمراء بالعالم بالإضافة إلى أنها منطقة غنية بالثروات الطبيعية، وتعد مخزن للنفط والغاز الطبيعى وتتمتع بوفرة المياه وخصوبة التربة والمحاصيل الزراعية النقدية، إلى جانب إمكانية إنتاج الطاقة النظيفة المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ونظراً لهذه الأهمية فقد اهتمت الصين بتعيين مبعوث خاص لدول القرن الأفريقي فى يناير 2022 لتعزيز الاستقرار والسلام فى دول المنطقة التى تشهد العديد من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية، ولذا توجه جهودها بقوة نحو إنشاء منظمة تضم دول القرن الأفريقي وذلك باطلاق مبادرة بتشكيل منظمة بإسم "إتحاد دول القرن الأفريقي" تضم 7 دول أفريقية هى الصومال، جيبوتي، إريتريا، كينيا، السودان وجنوب السودان إثيوبيا.[3]

وسيتم الإعلان عن هذا الكيان الجديد فى مؤتمر خاص بالمبادرة خلال الشهور المقبلة من هذا العام حيث تم الإعلان عن هذا التوجه فى مارس 2022 من خلال جولة المبعوث الصينى فى دول القرن الأفريقى،

وقد التقى برؤساء دول إريتريا وجيبوتي والصومال بالإضافة إلى كينيا وجنوب السودان وأوغندا كما تم تسليم مقترح بالمبادرة لرئيس المجلس السيادي السوداني عن طريق المبعوث الصيني الخاص بالشرق الأوسط،[4] وتسعى الصين إلى إقامة علاقات اقتصادية تتسم بالإستدامة وبسط نفوذها على منطقة القرن الأفريقي وذلك لحماية مصالحها واقتصادها القومى.

تحليل أهداف المبادرة المقترحة

يشتمل المقترح الجديد على عدة جوانب للتعاون الاقتصادى والسياسي والأمنى بين دول منطقة القرن الأفريقى إسوةً بالإتحاد الأفريقى الذى يضم دول القارة الأفريقية حيث تهدف المبادرة الجديدة المقترحة إلى عدة أهداف تصب فى مصلحة الجانبين أهمها:

- إنشاء عملة موحدة بين الدول الأعضاء ومن ثم تفعيل حرية التجارة البينية وتنمية العلاقات والتعاون الاقتصادي.
- الإعفاء من رسوم تأشيرات التنقل عبر الحدود مما يساهم فى حرية تنقل رأس المال البشرى وحرية التجارة وما يترتب عليه من تقليل تكاليف نقل المنتجات بالإضافة إلى الوقت والجهد خاصة السلع سريعة التلف.
- الاهتمام بإنشاء مشروعات بنية تحتية قوية لدعم وسائل النقل والمواصلات أهمها إنشاء خطوط سكك حديدية ومواصلات للربط بين عواصم الدول الأعضاء.[5]
- تشجيع الاستثمار بين الدول الأعضاء فى مختلف القطاعات لاسيما قطاع الطاقة بأنواعها.
- تأمين واردات الصين التى تمر عبر منطقة القرن الأفريقي خاصة الواردات النفطية والغاز.
- ضمان التواجد فى المنطقة فضلاً عن تحقيق الأمن القومى الصينى.[6]
- تهدف المبادرة إلى التعاون الاقتصادى المشترك والتنمية المستدامة فى كافة القطاعات لاسيما زيادة حجم التبادل التجارى بين الصين وشركائها التجاريين فى المنطقة خاصة وان دول المنطقة يعتمد اقتصادها على صادرات المواد الخام الزراعيه والاستخراجية.

- تهتم المبادرة المقترحة بسبل التغلب على التحديات الأمنية والعقبات الحالية التى تواجه القارة الأفريقية لاسيما الصراعات التى تشهدها المنطقة والتى أعلنت الصين عزمها على تسويتها عبر المفاوضات، كما أعلن المبعوث الصيني الخاص بمنطقة القرن الأفريقي عزم بلاده رعاية أول مؤتمر للسلام كمحاولة سلمية لتسوية الصراعات.

مبادرات التعاون بين الصين وأفريقيا

من أهم المبادرات التى تحرص الصين عليها مع بداية كل عام هى التوجه بزيارات إلى دول القارة الأفريقية وذلك فى إطار تقليد دبلوماسى، وتحافظ الصين على هذا التقليد منذ أكثر من 32 عام لتوطيد العلاقات فى مختلف المجالات بين الصين ودول القارة الأفريقية.

تم تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين ودول القارة السمراء ويعقد كل ثلاث سنوات، وتحرص الصين على أداء التزاماتها المتزايدة تجاه القارة في كل لقاء، وتضاعفت الالتزامات الصينية بصفة خاصة منذ عام 2006 ، ويعد إجتماع هذا المنتدى أحد أكبر التجمعات الدبلوماسية التى تعقده الصين بصفة منتظمة للزعماء الأفارقة،[7] وقد ساهم فى تطور العلاقات بين الجانب الصينى والأفريقى.

منتدى فوكاك (FOCAC) أحد المنتديات التى تعمل على تطوير البنية التحتية المشتركة بين الصين والدول الأفريقية وبرامج الإقراض والمساعدات غير المشروطة التى تقدمها الصين، من خلال الإستفادة من مبادرة الحزام والطريق فى تنمية الروابط بين الشعب الصينى والشعوب الأفريقية.[8]

في عام 2018 تعهدت الصين بتقديم 50 الف فرصة تدريبية جديدة للمهنيين الأفارقة، في مختلف القطاعات أهمها قطاع تكنولوجيا المعلومات والسياحة والطاقة والإغاثة، كما تم الإعلان عن خطة تعاون جديدة بين الجامعات الصينية والأفريقية وفى نفس العام استقبلت وفود رفيعة المستوى من 50 دولة أفريقية لحضور ندوات وحلقات نقاشية، للتعرف على الإمكانات والقدرات العسكرية وكان منها دول القرن الأفريقي.

ثانيًا: دور الصين وأهدافها فى منطقة القرن الأفريقي

نناقش فى هذا المحور دور الصين فى منطقة القرن الأفريقي والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها سواء الأهداف السياسية والأمنية أو الأهداف الاقتصادية مع الأخذ فى الإعتبار دور القوة الناعمة والتعاون الثقافى فى التوغل الصينى داخل دول المنطقة.

تعد منطقة القرن الأفريقي منطقة تنافس دولي بين القوى الكبرى لاسيما الصين العملاق الآسيوى حيث وجهت الصين إهتمامها للقارة فى مجال التعاون الاقتصادى على أن تكون العلاقة بينها وبين الجانب الأفريقى علاقة تكاملية تهدف إلى التنمية، ومن ثم كان الإهتمام بتقديم الدعم الكامل لإقامة المشروعات التنموية العملاقة من توفير طاقة، طرق، سكك حديدية، سدود، موانئ، ومطارات.

كما تشهد المنطقة تنافس كبير بين القوى الدولية على التواجد المستمر لتأمين المصالح التجارية لذا تنافس القوى الدولية على إنشاء قواعد عسكرية تمثل تواجد للقوات البحرية.

تعمل الصين على الحفاظ على أمنها القومى وتوفير الأمن الخارجي مع دول المنطقة التى تعاني من إضطرابات ونزاعات داخلية، وقد قامت الصين بالفعل بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي نظراً لأهميتها فى هذا الموقع الاستيراتيجى[9] إضافة إلى التواجد الصينى المستمر على السواحل الصومالية وما بها من صراعات وتهديدات إلى جانب تواجدها فى كينيا وذلك **لعدة أسباب أهمها:**

- ان التواجد العسكرى فى هذه المنطقة يسمح بتأمين مضيق باب المندب بالإضافة إلى تعزيز التعاون العسكرى مع ضمان التواجد الصينى على خريطة الاقتصاد العالمى.
- حماية السفن البحرية الصينية وتأمين الإمدادات النفطية من القرصنة.
- تأمين التجارة الخارجية وسلامة مرور الصادرات العابرة المارة بخليج عدن والبحر الأحمر وقناة السويس وصولا إلى قارة أوروبا.
- حماية المشروعات الاقتصادية والاستثمارات الصنية بدول منطقة القرن الأفريقي، إضافة إلى الحفاظ على سلامة المواطن الصينى المتواجد في هذه المشروعات.

وعملت الصين على مبدأ احترام الشأن الداخلى الأفريقي وعدم التدخل فى الشأن الداخلى لأى دولة مع التركيز على تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول.[10]

وكان لهذا المبدأ بالغ الأثر في تسهيل التواجد الصينى داخل القارة كما حرصت كل الحرص على تقديم المساعدات والمنح والقروض المُيسرة غير المشروطة فى كافة القطاعات وكان أهمها الطاقة، التعليم، الصحة والتعاون المشترك لتنمية قدرات العنصر البشرى وتطوير الكوادر الفنية.

وبالرغم من أن هذا المبدأ يعتبر من الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية منذ أكثر من ستين عام إلا أن هذا الأمر تغير بالفعل حيث بدأت تسعى الصين إلى إقامة علاقات سياسية ولعب دور وسيط سلام في القارة الأفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الأفريقى بصفة خاصة حيث تقوم بالوساطة وإحلال السلام بين الدول محل النزاع عن طريق المفاوضات ومكافحة القرصنة داخل مياه المنطقة.[11]

وفى هذا النطاق أعلنت الصين عن تنظيم مؤتمر لدول القرن الأفريقي وإعلان تشكيل المنظمة المقترحة فى هذا العام 2022، لتحقيق أهداف سياسية وأمنية وأخرى اقتصادية، بالإضافة إلى الإهتمام بتنمية العنصر البشرى مع نشر الثقافة الصينية فى ربوع القارة الأفريقية.

أهداف الصين من التواجد فى المنطقة

هناك عدة أهداف ومكتسبات تسعى الصين إلى تحقيقها من تواجدها فى منطقة القرن الأفريقي وفيما يلى نناقش بعض الأهداف السياسية، الأمنية، والاقتصادية بالإضافة إلى دور القوة الناعمة والتعاون الثقافى.

الأهداف السياسية والأمنية

- عزم الصين على مواجهة التحديات الأمنية التى تواجهة المنطقة ومحاولة إيجاد حلول سلمية للنزاعات والصراعات القائمة مع تعزيز التنمية السلمية لدول المنطقة خاصة فى ظل المستجدات الحالية والصراعات القائمة، بداية من جائحة كورونا التى شهدها العالم إلى جانب تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية وما آل إليه الاقتصاد العالمى.
- ان الصين حددت القرن الأفريقي كنقطة محورية لفرص النمو السياسي والعسكري والهدف الواضح هو تأمين مصالحها فى شرق أفريقيا، مما أدى إلى زيادة السيطرة على المنطقة والمزايا الاستراتيجية فيها.
- تعمل الصين على تطوير الاستثمار الدبلوماسي فى كثير من المجالات ومنها المجال العسكرى والدفاع والأمن وإبرام تعاقدات خاصة بصفقات السلاح.

- تقوم الصين بعمل تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة على أرضها لقوات حفظ السلام والشرطة الأفريقية لتنمية مهارات الجيوش الأفريقية.
- تدريب الفرق الشرطية الأفريقية على حماية المشروعات والاستثمارات المشتركة بين الجانبين وقد قامت الصين بتدريب الفرق الشرطية الكينية على حماية مشروعات البنية التحتية خاصة خط السكك الحديد مومباسا- نيروبي.[12]
- تقديم تقنيات تكنولوجية حديثة فى مجال جمع المعلومات الاستخباراتية وطرق معالجتها والتعامل معها إضافة إلى الدعم اللوجستي وعمليات مكافحة الإرهاب فى ظل الصراعات التى تشهدها منطقة القرن الأفريقي.[13]

الأهداف الاقتصادية

- الاستثمار فى مجال التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره إلى جانب الغاز الطبيعى كمورد أساسي للطاقة.
- منافسة النفوذ الغربي وتقليل دوره وتواجده فى المنطقة لاسيما الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف الاستفادة من الأسواق والموارد الأفريقية.
- سعى الصين للاستحواذ على الثروات الطبيعية من المواد الخام سواء الزراعية أو الاستخراجية.
- تنمية الشراكة الإستراتيجية مع الدول وتعزيز العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات.
- تعزيز التعاون فى مجالات الطاقة المتجددة النظيفة مثل الطاقة الكهرومائية والشمسية وطاقة الرياح وتوليد الطاقة المركبة اللازمة للتنمية المستدامة خاصة وان منطقة القرن الأفريقي لديها وفرة فى الموارد الطبيعية اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة.
- زيادة حجم الاستثمارات الصينية لاسيما الصناعات كثيفة العمالة كصناعة الملابس والأحذية مع تأمين الاستثمارات الصينية فى منطقة القرن الأفريقي التى تقع في نطاق مشروع الصين الأكبر وهى مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative (BRI)
- زيادة حجم التبادل التجارى وتشجيع التدفقات الاقتصادية بين الصين ومنطقة القرن الأفريقى باعتبارها سوق إستهلاكى واعد للصادرات الصينية من المنتجات وكذلك الأيدى العاملة مما

يتيح فرص مشتركة للنمو الاقتصادى والإستفادة من فرص الاستثمار والعمالة والتبادل التجارى البينى.

- تقدم الصين مساعدات تنموية ضخمة غير مشروطة للعديد من دول القارة السمراء لإقامة مشاريع البنية التحتية العملاقة من بناء السدود وشبكات للسكك الحديدية والطرق البرية السريعة فضلاً عن تطوير المطارات والموانئ لاسيما تطوير وإدارة بعض الموانئ فى المنطقة.

دور القوة الناعمة والتعاون الثقافى

تهتم الصين باستخدام القوة الناعمة التى تستهدف الدول ليس فقط حكوماتها بل تستهدف المجتمعات أيضاً والاهتمام بالبعد الثقافى ونقل الثقافة الصينية إلى شعوب القارة الأفريقية بما تحويه من قيم أخلاقية وإنسانية والتركيز على فكرة العدالة الدولية والشرعية إلى جانب إقامة المبادرات الدبلوماسية والتنموية إضافة إلى الزيارات المستمرة لدول القارة الأفريقية.[14]

الإهتمام بتأسيس "جمعيات الصداقة الصينية" في مختلف دول العالم للتواصل والترويج الثقافى، وهناك العديد من الأنشطة التى تقوم بها الصين لنشر الثقافة الصينية التى تدعم فكرتها فى التعاون الاقتصادى نذكر بعض منها:

تقدم الصين مساعدات مالية وتنموية وإنسانية كقوة ناعمة من خلال وزارة التجارة والصناعة لتحقيق أهداف اقتصادية في صورة منح وقروض ميسرة أو بمعدل فائدة منخفض أو قروض تفضيلية وهى قروض بدون فوائد لخدمة القطاعات المختلفة للدولة كما تقدم القروض الإمتيازية وهى قروض خاصة بتمويل المنح الدراسية.

يولى الجانب الصينى إهتماماً كبير لتنمية الثقافة الصحية في دول القارة الأفريقية والإهتمام بتقديم دورات تدريبية وندوات علمية لأعداد الكوادر الطبية فى العديد من المجالات الصحية منها تقديم الخدمات الصحية واللقاحات والأدوية وكافة التجهيزات والمستلزمات الطبية فضلاً عن المساعدات الطبية المقدمة لمواجهة جائحة كورونا فى السنوات الأخيرة.[15]

العمل على تنمية قطاع التعليم والتعاون فى مجال التعليم الأساسي والجامعى والبعثات التعليمية وذلك بتقديم منح دراسية للدراسة فى الجامعات الصينية ونقل الخبرات.

الإهتمام بتقديم العديد من المبادرات البحثية المشتركة بهدف نشر الثقافة الصينية فى دول القارة السمراء وقد تزايد أعداد الطلاب في عام 2018، حيث بلغ عدد طلاب القارة الأفريقية الذين يدرسون في الصين 80 ألف طالب أفريقي مقارنة بعام 2003 حيث كان عدد الطلاب أقل من الفين طالب.[16]

تقديم المساعدات الخاصة بمشروعات البنية التحتية كنوع من أنواع القوة الناعمة نظير الحصول على الموارد الطبيعية الإستخراجية من معادن ونفط وغاز طبيعى وهى الموارد التى تتميز بها الدول الأفريقية وأيضاً هى الموارد اللازمة لإقامة الصناعة الصينية.

تعمل الصين على تنشيط قطاع السياحة وتنظيم الحملات التسويقية من إعلان وترويج ودعاية عن الأماكن السياحية والخدمات المقدمة مع تبادل الأفواج السياحية بين الصين ودول القرن الأفريقي لاسيما بين الصين وكينيا.

ومن ثم فان حضور الصين المتطور والمتنامى في أفريقيا يعتمد على الاستثمار في تطوير رأس المال الإجتماعي والبشري والإهتمام بتدريب الكوادر الفنية وتطوير الأداء، بالإضافة إلى الإهتمام بالبعد الثقافى والتربوى وفهم طبيعة الشعوب.

ثالثًا: الأهمية الاستيراتيجية لدول منطقة القرن الأفريقي

تحتل دول منطقة القرن الأفريقى مكانة إستيراتيجية كبيرة مستمدة من أهمية الموقع الجغرافى المتميز باعتباره بوابة مرور التجارة من أفريقيا إلى آسيا وأوروبا حيث تطل المنطقة على المحيط الهندى وخليج عدن ومضيق باب المندب ومنه إلى البحر الأحمر ومنه إلى قناة السويس، ويوجد العديد من الموانئ الهامة فى دول المنطقة.

ومن أهم الموانئ الصومالية ميناء بربرة، ميناء هوبير، ميناء مقديشيو، بوصاصو، كسمايو، إضافة إلى ميناء مركا، براوة، ومن أهم الموانئ فى جيبوتى ميناء جيبوتي، ميناء دوراليه وفى إريتريا ميناء عصب وميناء مصوع، وفى السودان نجد ميناء بورتسودان الذى يضم 6 موانئ متخصصة، وفى كينيا ميناء كيسومو وميناء مومباسا وهي موانئ بحرية رئيسية في كينيا وتعتبر هذه الموانى منافذ إستيراتيجية لمرور التجارة الخارجية لاسيما للدول الحبيسة.

بالإضافة إلى ذلك فمنطقة القرن الأفريقي غنية بالثروات الطبيعية غير المستغلة سواء الزراعية أو الإستخراجية لاسيما المعادن كالذهب والماس والنحاس واليورانيوم إضافة إلى النفط والغاز الطبيعى محور الصناعة الرئيسي.

كما أن هذه المنطقة تتمتع بوجود مصادر المياه العذبة من أنهار وبحيرات وهطول الأمطار فى معظم شهور العام كمصدر هام لإنتاج الغذاء والحفاظ على الأمن الغذائى وكمصدر هام أيضاً لإنتاج الطاقة الكهربائية إضافة إلى الثروة السمكية والمراعى الطبيعية ومن ثم الثروة الحيوانية خاصة فى السودان والصومال وإثيوبيا.

وللموقع الجغرافى أهمية إستراتيجية ودور بارز فى نمو العلاقات الاقتصادية وتنشيط حركة التجارة حول العالم بصفة عامة وبين الصين ودول المنطقة بصفة خاصة باعتبارها المدخل الشرقى للقارة الأفريقية وخط الشحن الرئيسي لنقل الواردات الصينية من القارة الأفريقية وأهمها الإمدادات النفطية.

ونناقش أيضًا فى هذا المحور أهمية طريق الحرير البري والبحري أو مبادرة الحزام والطريق (BRI) كما نتناول أهم الموانئ الموجودة فى منطقة القرن الأفريقي من خلال عرض لأهمية الدول الأعضاء فى مبادرة إتحاد دول القرن الأفريقي.

أهمية طريق الحرير البرى والبحرى (BRI)

ترتبط منطقة القرن الأفريقي بطريق الحرير البرى والبحرى ويطلق عليه مبادرة الحزام والطريق (BRI)، ويمثل هذا الطريق مبادرة تنموية جيوسياسية وعنصر فعال فى تنفيذ خطة الصين الإستراتيجية لإعادة التواجد في المنطقة بقوة وفاعلية.[17]

ويعتبر أكبر مشروع بنية تحتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الإتصال الإقليمى باعتباره طريق حيوى يربط قارة آسيا والشرق الأوسط وشرق أوروبا ولإمكانية التواجد والإنفتاح على العالم، وقد تم دمج المبادرة في الدستور الصينى عام 2017 على أن ينتهى المشروع فى عام 2049 بالتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين.[18]

يعتبر طريق الحرير مشروع عملاق يخدم 70 دولة عبر القارات الثلاثة أفريقيا وآسيا وأوروبا من خلال العديد من المشروعات التى تركز المبادرة على إنجازها خاصة فى مجال البنية التحتية الأساسية كعنصر محورى في هذه المبادرة، فضلاً عن الإهتمام بقطاع الطاقة والنقل والمواصلات والتجارة البينية

والخارجية، مما يؤدى بدوره إلى زيادة الاستثمارات والتعاون بين الدول لاسيما زيادة العائد التنموى على الصين ومنطقة القرن الأفريقي من إرتفاع حجم التبادل التجارى.[19]

إضافة إلى جذب الاستثمارات بين الصين ودول المنطقة والعالم الخارجي حيث تتمتع هذه المنطقة بوجود العديد من الموانئ التى تتميز بأهمية إستراتيجية كبيرة والتى لها دور هام فى حركة التجارة الخارجية، ومن ثم لها تأثير فى نجاح المبادرة باعتبار طريق (BRI) مشروع ضخم أساسي ومحورى تسعى الصين إلى استكماله، وتستمد قوتها البحرية من محاولة سيطرتها على الكثير من الموانئ في المحيط الهندى.

- **دول مبادرة إتحاد القرن الأفريقي**

تضم دول مبادرة إتحاد القرن الأفريقي 7 دول هى الصومال، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، السودان وجنوب السودان.

الصومال:

تقع الصومال في شرق قارة أفريقيا على سواحل المحيط الهندي ويحدها خليج عدن من الشمال الذي يفصل بينها وبين دولة اليمن وقناة جارداڤوي والبحر الصومالي من الشرق وإثيوبيا من الغرب وكينيا من الجنوب الشرقي، لديها أطول خط ساحلي في دول القرن الأفريقي وتتمثل الموارد الطبيعية في اليورانيوم وخام الحديد والقصدير والنحاس والبوكسيت والغاز الطبيعي بالإضافة إلى احتياطيات النفط غير المستغلة، كما تشكل الأراضي الزراعية 70.3 في المائة من أراضيها ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية بالإضافة إلى شركات الإتصال، وتتميز الصومال بوجود العديد من الموانئ والتى لها أهمية إستراتيجية شديدة الحساسية نظراً لموقعها الجغرافى المتميز حيث يقع معظمها على المحيط الهندى والبعض الآخر على خليج عدن أو بالقرب من مضيق باب المندب، وتعتبر ممر تجارى دولى هام يوفر الإمدادات النفطية للسفن العابرة القادمة من الشرق الأقصى (الصين، أستراليا).

تعتبر الصومال منطقة نفاذ إلى عمق دول الجوار ومن أهم الموانئ الصومالية ميناء بربرة ويوجد بمدينة بربرة التى تعتبر من أهم المدن التجارية ويعتبر الميناء من أكبر الموانئ بالدولة ويعد ميناء بربرة عصب الاقتصاد الصومالى وقد استحوذت عليه شركة موانئ دبي العالمية بحق انتفاع لمدة ٣٠ عامًا تبدأ من عام ٢٠١٥، إضافة إلى ميناء هوبير ويقع بالقرب من خليج عدن وقد حصلت عليه قطر باتفاق يهدف

إلى تطوير الميناء في عام ٢٠١٩، وتستخدمه إثيوبيا في معاملاتها التجارية حيث أصبحت دولة حبيسة منذ استقلال إريتريا.[20]

إضافة إلى ميناء مقديشو وهو ميناء هام نظراً لموقعه المتميز على المحيط الهندى فى مدينة مقديشو عاصمة الصومال ويعتبر الميناء أحد أهم المراكز التجارية في الصومال بالإضافة إلى ميناء بوصاصو ويقع على خليج عدن الذى يعتبر ممر هام إلى البحر الأحمر وميناء مدينة كسمايو والتى تعد ثالث أكبر المدن بعد العاصمة مقديشو في ولاية جوبالاند بالإضافة إلى ميناء مركا، براوة وتطل هذه الموانئ على المحيط الهندي.

وهناك العديد من المشروعات الصينية المقامة فى الصومال أهمها التنقيب عن النفط وإستخراج المعادن إضافة إلى الاستثمارات الصينية فى مجال البنية التحتية والطرق والمواصلات وخطوط السكك الحديدية إلى جانب تصنيع الملابس والجلود والمواد الغذائية والتى يعمل بها جزء كبير من الأيدى العاملة الصينية.

جيبوتى

تحتل جيبوتي موقع إستراتيجي متميز إذ يحدها من جهة الشرق البحر الأحمر وخليج عدن وتطل على مضيق باب المندب الذي يربط بين قارة آسيا وقارة أفريقيا وتمتلك جيبوتي ميناء دوراليه الذي يُعد بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد في جيبوتى.

ميناء جيبوتي، وهو الميناء الرئيسي الوحيد الذي يعتمد مواصفات القانون الدولي لأمن السفن والموانئ الأمريكي في شرق أفريقيا، ويقع على الساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا وازدادت أهميته الاقتصادية في عام 1949 باعتباره مستودع تخزين ومحطة للإمدادات النفطية للسفن العابرة للمحيطات التي تمر عبر البحر الأحمر، وتمر بخليج عدن ومنه إلى المحيط الهندى ويقدم الميناء العديد من خدمات التجارة الدولية بالإضافة إلى وجود مرفق البضائع العامة ومساحة تخزينية كبيرة للبضائع كما يوجد به محطة الحاويات الوحيدة في المنطقة وهي محطة دوراليه وقد تم إفتتاح المحطة فى عام 2009، وقامت الصين بشراء حصة من تلك المحطة قدرها 23.5% وذلك فى عام 2013.[21]

وقد أنشأت الصين أول قاعدة عسكرية خارج حدودها في دولة جيبوتي نظرًا للأهمية الإستراتيجية وموقعها المتميز على خليج عدن بهدف تأمين الواردات النفطية والتعاملات التجارية فضلاً عن مشاركة

القطع البحرية الصينية في عمليات حفظ السلام فى المنطقة خاصة بالقرب من السواحل اليمنية والصومالية.

قام بنك الصين للإستيراد والتصدير بتمويل خط السكك الحديدية الذى يربط بين ميناء جيبوتي والعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بمسافة قدرها ٤٧٠ ميلاً وتقدر التكلفة بما قيمته ٤ مليار دولار، ويرتبط ميناء جيبوتي بإثيوبيا عن طريق السكك الحديدية، إلى جانب تمويل المشاريع التنموية[22] وتعتبر دولة جيبوتى أحد المنافذ الهامة لثلاث دول أفريقية حبيسة هى جنوب السودان وإثيوبيا إضافة إلى أوغندا ولذلك تعمل الصين على وجود تعاون بينها وبين الدول الثلاث.

وبالرغم من الموارد الطبيعية المحدودة ، فإن أراضيها غنية بالترسبات المعدنية مثل الذهب والجرانيت والحجر الجيري والرخام، وتعتبر اللوجستيات والموانئ والخدمات المرتبطة بها من أهم المشاريع الاقتصادية بالدولة.

إريتريا

تتمتع إريتريا بموقع استيراتيجى متميز حيث تقع في شمال شرق القارة السمراء وبطول البحر الأحمر الذى يحدها من الشمال والشمال الشرقي ويحدها من الغرب دولة السودان، ومن الجنوب إثيوبيا، ومن الجنوب الشرقي جيبوتي[23] ومن مواردها الطبيعية الاستخراجية الذهب والنحاس والزنك والغاز الطبيعي، ومن أهم المنتجات الزراعية الذرة والقطن والتبغ والبن والخضروات وتقوم بتصديرها خام بدون أى عمليات تصنيع سواء موارد استخراجية أو زراعية، وتتمثل الصناعات الرئيسية في بعض الصناعات الغذائية وصناعة الملابس والمنسوجات.

بدأت الصين فى تجديد نشاطها عبر بوابة القرن الأفريقي من إريتريا، حيث قامت فى يناير من العام الحالى بزيارة وزير الخارجية الصيني إلى مدينة أسمرا عاصمة اريتريا ولأهمية الموقع فقد اتخذتها الصين إحدى محطات مبادرة الحزام والطريق (BRI) للاستفادة من ميناء عصب باعتباره الميناء الرئيسى بالإضافة إلى ميناء مصوع، حيث بدأت الصين بتطوير البنية التحتية وذلك ببناء طريق بطول 134 كيلومتراً فى مايو 2019.

وتعمل الصين على الإرتقاء بالعلاقات إلى مستوى شراكة إستراتيجية، وأعلنت عن دعمها لإريتريا وتقديم مساعدة مالية غير مشروطة بقيمة 15.7 مليون دولار بالإضافة إلى تنفيذ عدة مشاريع تنموية ووجود فرص الاستثمار التى تقدمها فى مجال الصحة والطاقة كما تؤكد على أهمية تأمين مواقعها في القارة السمراء من جهة البحر الأحمر وضمان دخول ميناء عصب وكذلك ميناء مصوع في مبادرة الحزام والطريق(BRI).

تطمح الصين فى جعل إريتريا بمثابة مركز إقليمى في شرق أفريقيا، وقد قامت بالفعل بتوقيع مذكرة تفاهم فى نوفمبر 2021 للإنضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، بما يضمن للصين منفذاً إلى البحر الأحمر ومن ثم قناة السويس وصولاً إلى أوروبا، وأشارت الصين إلى عمق العلاقات الثنائية بالإضافة إلى تعزيز الأمن الاقليمى والتنمية وذلك في إشارة إلى دور إريتريا الحيوي في مبادرة الصين للسلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي،[24] مما يؤهل إلى إقامة اتحاد لدول القرن الأفريقي لاسيما أن هناك إتفاق بين الجانبين لإزالة التعريفات الجمركية لصادرات إريتريا إلى الصين منذ عام 2007 وحتى الآن كما تم إلغاء جزء من الديون مع تقديم مساعدات تقنية صينية لزيادة حجم صادرات إريتريا إلى الجانب الصينى.[25]

السودان

تقع السودان في شمال شرق إفريقيا يحدها مصر من الشمال وليبيا من الشمال الغربي وتشاد من الغرب وجنوب السودان من الجنوب وجمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي وإثيوبيا من الجنوب الشرقي وإريتريا من الشرق والبحر الأحمر من الشمال الشرقي، الموارد الأساسية هي الموارد الزراعية وتصدرها فى صورتها الخام ومنها القطن والفول السوداني والصمغ العربي وبذور السمسم.

السودان تحمل عضوية بارزة في منتدى التعاون العربي الصيني والمنتدى الأفريقي الصيني أيضاً، وقد إستضافت الدولة عدد من اللقاءات الدورية لكلٍ منهما خلال الأعوام الماضية وتعتبر أكبر دولة أفريقية تستقبل الإستثمارات الصينية في مجال النفط.

ميناء بورتسودان يمثل أهمية اقتصادية كبيرة للسودان ويتميز بموقعه الإستراتيجى الذي يتوسط البحر الأحمر ويعتبر ممر هام إلى البحر المتوسط شمالاً والمحيط الهندي جنوباً وتبلغ الايرادات الشهرية لميناء بورتسودان فى ظل انتعاش الحركة التجارية حوالى 30 مليون يورو شهرياً كما يبلغ عدد العمال

بالميناء حوالى 13 الف عامل، بالإضافة إلى العشرات من شركات الملاحة وأصحاب التوكيلات الجمركية وتعتمد بعض الدول الأفريقية الحبيسة مثل إثيوبيا على ميناء بورتسودان فى التجارة الخارجية عبر البحر الأحمر والمحيط الهندى أو تمر بخليج عدن.[26]

ويضم ميناء بورتسودان 6 موانئ متخصصة، تشمل ميناء (حيدوب) الخاص بتصدير الثروة الحيوانية، وميناءي (بشائر والخير) لتصدير خام النفط ومشتقاته من الديزل والبنزين، وميناء سواكن للمسافرين بالإضافة إلى الميناء (الجنوبي) لصادر ووارد الحاويات، ويوجد الميناء (الشمالي) للبضائع العامة، كما يوجد الميناء (الأخضر) المخصص لإستيراد السكر والسماد والقمح ويتم تعبئته على رصيف الميناء.[27]

ومع الحظر الاقتصادي الذى فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على السودان خلال 20 عام مضت كان له آثار سلبية على أداء ميناء بورتسودان، ونتج عن ذلك إهمال وسوء إدارة للموانئ التي تساهم في زيادة الإيرادات بالموازنة العامة والتى تعتمد عليها السودان اقتصادياً

وهنا يأتى دور الصين حيث ساعدت فى إعادة تحديث ميناء بورتسودان وتشغيله وقدمت الصين المساعدات غير المشرطة وأسهمت في تنفيذ عدد من المشروعات لتحديث موانئ بورتسودان ورفع قدراتها كتعميق المرابط وزيادة الأرصفة وتحديث معدات المناولة مع إدخال التقنيات الحديثة في عمليات الإجراءات والتخليص الجمركى.

تم زيادة عدد المشروعات ومن أهمها مشروعات التنقيب عن الذهب والبترول وتم إنشاء خط أنابيب من حقول مرسى البشير إلى ميناء بورتسودان، إلى جانب مصفاة في الخرطوم العاصمة ومصنع الخرطوم الخاص بالبتروكيماويات.

قدمت الصين العديد من المساعدات للجانب السودانى فى ظل حاجة الصين إلى الموارد البترولية المتضاعفة، وقد حافظت على علاقتها مع السودان حتى بعد الانفصال 2011 وذهاب أكثر من 75% من البترول إلى دولة جنوب السودان، فعملت على تأمين الحصول علي المواد البترولية من ميناء آخر نظراً لإستمرار حالة عدم الاستقرار في دولتي السودان وجنوب السودان، ولذلك تم العمل على بناء المجمع البحري في جزيرة لامو بكينيا التى تقع على شواطئ المحيط الهندي لتسلم النفط السوداني بهدف

إستمرارية إستيراد الصين للموارد النفطية وتنمية التبادل التجارى مع القارة السمراء،[28] ومن ثم فهناك علاقات مثمرة فى كافة المجالات وتواجد صينى لحماية مصلحة كل من الجانبين مما يؤهل إلى إقامة إتحاد دول القرن الأفريقي.

جنوب السودان

جمهورية جنوب السودان دولة حبيسة غير ساحلية لا تطل على بحار أو محيطات وتقع فى شمال شرق أفريقيا، يحدها دولة السودان من جهة الشمال وكينيا من الجنوب الشرقي وتعتبر السودان وكينيا منفذ هام للتجارة الخارجية لجنوب السودان، كما يحدها إثيوبيا من الشرق، وأوغندا من الجنوب، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الجنوب الغربي، وجمهورية أفريقيا الوسطى من ناحية الغرب وقد انفصلت عن السودان فى عام 2011 وتعد جوبا أكبر مدن جنوب السودان وهى العاصمة وتضم الدولة عشرة ولايات.

جنوب السودان عضو فى الإتحاد الأفريقي وكذلك فى تجمع شرق أفريقيا (EAC)[29] وتتميز جمهورية جنوب السودان بأنها منطقة غنية بالموارد والثروات الطبيعية، ويعتبر البترول والمعادن من أهم الصادرات حيث تتركز فيه ما نسبته 85% من إحتياطي السودان قبل الإنفصال عن السودان، وقامت الشركة الصينية الوطنية لإنتاج البترول بدعم مشروع لإنتاج النفط فى شمال الخرطوم فى السودان وهو قائم إلى الآن، وتعد الصين أهم مستورد للبترول من جنوب السودان وتعتبر الشريك التجارى الأول للدولة.

كينيا

تعد كينيا ثالث أكبر اقتصاد في دول أفريقيا جنوب الصحراء وتعتبر المحور الاقتصادي والمالي لدول شرق أفريقيا ولديها العديد من الموارد الطبيعية مثل الحجر الجيري والأحجار الكريمة والزنك ورواسب معدنية تعتمد عليها في التصدير إضافة إلى مناطق المرتفعات المناسبة للزراعة المتنوعة واستدامة الحياة البرية، وهى عضو فاعل وشريك تجارى هام في تجمع شرق أفريقية (EAC)، كما تتمتَّع بموقع إستيراتيجى هام في منطقة شرق القارة الأفريقية وتقع في منطقة القرن الأفريقي على حدود المحيط الهندي بين الصومال وتنزانيا وتضمُّ ثماني محافظات.

تطل سواحل كينيا الجنوبية الشرقية على المحيط الهندي ممَّا يجعلها نافذة تجارية على العالم، تُجاورها الصومال من جهة الشمال الشرقي وتنزانيا من الجنوب، وتحدها إثيوبيا وجنوب السودان من

الشمال وهما دول حبيسة، كما تطل على جزءٍ من بحيرة فكتوريا من الجنوب الغربي وأوغندا من ناحية الغرب.[30]

يوجد بكينيا نهر أثي ونهر تانا، بالإضافة إلى بحيرة تيركانا وبحيرة فيكتوريا التى تعتبر مجرى مائي هام للنَّقل البحري إضافةً إلى ميناء كيسومو Kisumu وميناء مومباسا Mombasa، وهي موانئ بحرية رئيسية في كينيا وتمثل منافذ هامة لحركة التجارة لدول أفريقية حبيسة.[31]

تقوم كينيا بعمليات تطوير وإقامة العديد من المشروعات الاستثمارية وقد تمَّ إنشاء عدة مشروعات لخدمة منطقة بحيرة فيكتوريا، بهدف زيادة إنتاجية سلسلة الخدمات اللوجستية وإتاحة بعض السلع سواء الصادرات أو الواردات المُمكنة التي لم تكن متاحة من قبل، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في كافة المجالات الاقتصادية لاسيما مجال التجارة الخارجية، إضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين كينيا ودول الجوار[32] فضلاً عن تطور ميناء مومباسا بمشروع لزيادة الطاقة الإنتاجية السَّنوية للميناء إلى 1.5 مليون وحدة. باعتباره الميناء الرئيسي للدولة، وميناء لامو Lamu، ويبلغ عدد المرافق به 29 مرفقًا، وهو ميناء دولى هام يعالج 24 مليون طن من البضائع، وأيضًا يحد من الضغط على ميناء مومباسا، ويساعد كينيا على الإحتفاظ بمكانتها كمركز للنَّقل الإقليمي.[33]

إثيوبيا

إثيوبيا دولة غير ساحلية تشترك في حدودها مع 6 دول هى إريتريا من الشمال وجيبوتي من الشمال الشرقي والصومال من الشرق وكينيا من الجنوب وجنوب السودان من الغرب والسودان من الشمال الغربي، وتتمثل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في قطاع الاتصالات والبنوك وتوزيع الطاقة وتمتلك احتياطي محدود من الرواسب المعدنية مثل الذهب والبلاتين والنحاس والغاز الطبيعي.

في يناير 1993 إنفصلت إريتريا رسمياً عن إثيوبيا وأصبحت إريتريا دولة ذات سيادة وموقعها يمثل شريط ساحلي يفصل بين الأراضي الإثيوبيه والبحر الأحمر شرقاً، وتعتبر إثيوبيا منذ ذلك التاريخ دوله حبيسة غير ساحليه وليس لها أراضي متصله ببحار أو محيطات، وفي عام 2000 تحولت التجاره الخارجيه لإثيوبيا من ميناء عصب الإريترى إلى ميناء جيبوتي حيث تعتمد عليه بنسبه 95% من تجارتها الخارجية نظراً لموقعه الإستيراتيجى وباعتباره الميناء الوحيد الذي يعتمد مواصفات القانون الدولي لأمن السفن

والموانئ الأمريكي في منطقة شرق أفريقيا، وتعمل إثيوبيا على تنمية العلاقات مع دول الجوار لتصريف منتجاتها.

نظراً لأهمية ميناء مومباسا الكينى فقد قامت إثيوبيا بتمهيد الطرق السريعة التى تربط بين كينيا وإريتريا لاسيما خطوط السكك الحديدية للمساهمة فى النقل البرى للصادرات الإثيوبية، وفى عام 2018 قامت بالإستحواذ على حصة مساهمة فى ميناء بورتوسودان فى السودان وتم توقيع إتفاقية بين شركة دبي العالمية وإقليم صومال لاند للإستحواذ على 19% من ميناء بربرة الصومالى، ومع بداية عام 2021 أعلنت إثيوبيا عن إنشاء مشروع طريق جديد لربط إثيوبيا بميناء عصب الإريتري.

تحرص الصين وإثيوبيا على تنمية العلاقات الثنائية فى كافة المجالات مع توثيق الترابط والتواصل الفعال فيما بينهم وخلال لقاء المبعوث الصيني الخاص بالقرن الأفريقي مع نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إثيوبيا فى مارس 2022 أكد المبعوث الصيني على إستعداد الصين لدعم دول منطقة القرن الأفريقي في مواجهة تحديات الأمن والتنمية وبحث سبل توطيد العلاقات الثنائية كما تم مناقشة عدة موضوعات كان أهمها التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية الرئيسية ومبادرة التنمية السلمية في القرن الأفريقي كما شدد على أن إثيوبيا يجب أن يكون لها دور فعال في تعزيز السلام في القرن الأفريقي.[34]

وأكد على رغبة الصين الدائمة فى إستكمال التزاماتها تجاه مبادرة الحزام والطريق وإتفاقيات منتدى التعاون الصيني – الأفريقي من تعزيز العلاقات الثنائية فيما بينهم والتعاون فى مجال التبادل الثقافي مع الإهتمام بقطاع السياحة وأيضاً المنتديات متعددة الأطراف فضلاً عن الحل السلمى لقضية الحدود مع السودان.[35]

وفى مارس 2022 أجرى السفير الإثيوبي لدى السودان محادثات ثنائية تتعلق ببدء التعاون الثنائي بين الدولتين لتعزيز التجارة البينية الحدودية، وأكد أن التجارية الحدودية لها دور إيجابي وفعال في المنطقة الحدودية وأنها بداية لإعادة النشاط التجاري للدولتين وتم مناقشة سبل حفظ الأمن الحدودي المشترك والعمل على التصدي لأي نوع من التهديد أوالاختراق الأمنى بطريقة مشتركة.[36]

رابعًا: تطور التجارة الخارجية بين الصين ودول القرن الأفريقي

تعد التجارة الخارجية بمثابة القوة الداعمة للنمو الاقتصادى وأداة فاعلة تعكس الوضع الحالى للهيكل الاقتصادى وتعتمد دول القرن الأفريقي على توفير الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات التى لم تتوافر محلياً، وذلك من خلال الاستيراد مع تصدير بعض المنتجات السلعية ومعظمها من المواد الخام الأولية سواء كانت زراعية أو استخراجية.

و تسعى الصين إلى توطيد العلاقات الاقتصادية فيما بينها وبين الدول الأفريقية عامة ودول القرن الأفريقي خاصة مع زيادة التعاون فى مجال التبادل التجارى باعتباره المحرك الرئيسي لنشاط التجارة الخارجية ولديها من الأهداف الاقتصادية التى تعزز من سعيها لإنشاء منظمة إتحاد القرن الأفريقي، ونناقش صادرات وواردات الصين خلال الفترة (2014-2021) حيث توافر الامدادات والتبادل التجارى بشكل مستمر بعد اطلاق مبادرة طريق الحرير الجديدة في عام 2013 بهدف تطوير وتنمية التعاون التجارى بين الصين ودول العالم، وفى هذا المحور نناقش تطور قيمة الصادرات والواردات الصينية من دول القرن الأفريقى والتى يطلق عليها "القرن الأفريقي "الكبير" والآثار الاقتصادية التى تعود على الصين عند إتمام إنشاء إتحاد دول القرن الأفريقي التى أعلنت عنه فى مارس من هذا العام 2022.

صادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021)

تشمل صادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها، الآلات والأجهزة الميكانيكية، المركبات وعربات السكك الحديدية وملحقاتها، مصنوعات من الحديد والصلب، المصنوعات البلاستيكية والإكسسوارات بالإضافة إلى المنتجات الجلدية والمطاط ومصنوعاته.[37]

والجدول رقم (1) يوضح قيمة صادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة من 2014 إلى 2021 والقيمة بالألف دولار

جدول رقم (1)

صادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021) القيمة بالألف دولار

السنوات / الدول	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الإجمالى
الصومال	206079	300015	397138	473644	637244	732058	892640	890486	4529304
اريتريا	88144	135395	69317	43063	42841	48608	70486	65651	563505
جيبوتى	1112181	1985868	2191006	2187202	1871676	2210291	2308236	2375962	16242422
السودان	1928693	2399546	2193031	2227198	1884771	2292123	2511655	1752483	17189500
جنوب السودان	66079	155333	45680	51852	77076	122630	156053	122616	797319
اثيوبيا	2922309	3445410	3247689	2669946	2537682	2322761	2233338	2085684	21464819
كينيا	4930627	5918049	5668583	5045166	5204944	4984585	5410773	6053461	43216188
الإجمالى	11254112	14339616	13812444	12698071	12256234	12713056	13583181	13346343	104003057

المصدر: تم حساب وتلخيص البيانات بواسطة الباحثة باستخدام بيانات:

https://trademap.org/index,in June, 2022.

بدراسة وتحليل بيانات الجدول رقم (1) لصادرات دول القرن الأفريقي خلال الفترة من 2014 إلى 2021 على مدى ثمانية أعوام تبين أن إجمالى الصادرات الصينية إلى دول القرن الأفريقي بلغت أكثر من 104 مليون دولار كما تبين إستحواذ كينيا على النصيب الأكبر من صادرات الصين بقيمة إجمالية قدرها 43216188 الف دولار وتحتل المركز الأول بداية من عام 2014 لتصل إلى أقصى قيمة فى عام 2021 حيث بلغت قيمة صادرات الصين إلى كينيا ما قيمته 6053461 الف دولار بعد إنخفاض متكرر من عام 2016 إلى عام 2019 يليها إثيوبيا في المركز الثانى وقد بلغت أقصى قيمة فى عامى 2015، 2016 بما قيمته 3445410، 3247689 الف دولار على التوالى، يليها السودان وجيبوتى بقيمة إجمالية قدرها 17189500، 16242422 الف دولار على التوالى وجاءت الصومال وجنوب السودان وإريتريا فى آخر القائمة

والشكل رقم (1) يوضح القيمة الإجمالية لصادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021) والقيمة بالألف دولار، والشكل رقم (2) يوضح ترتيب الدول التى تستحوذ على الصادرات الصينية.

الشكل رقم (1)

إجمالى صادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021)

القيمة بالألف دولار

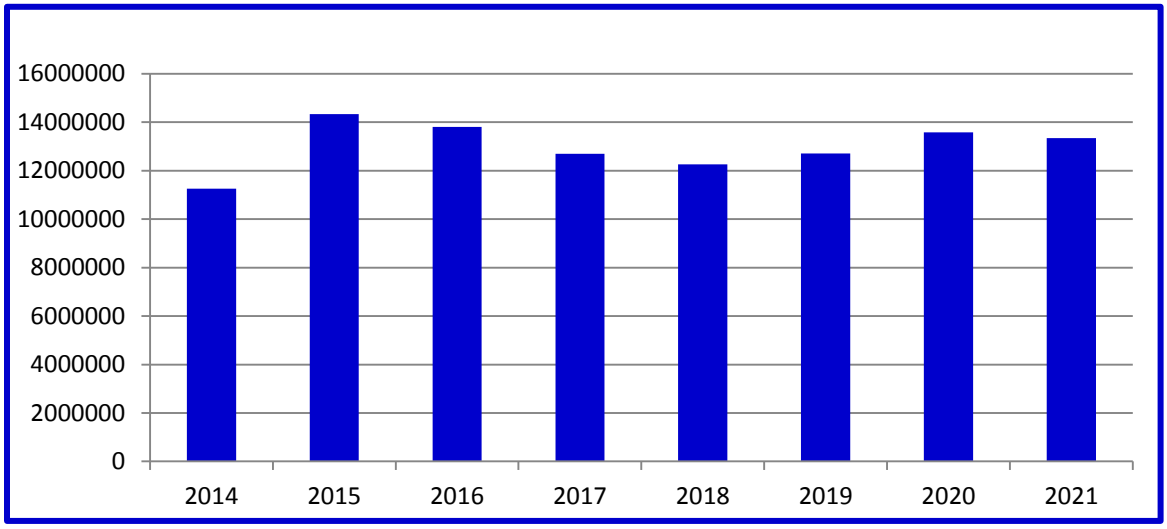

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1)

شكل رقم (2)

صادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021)

القيمة بالألف دولار

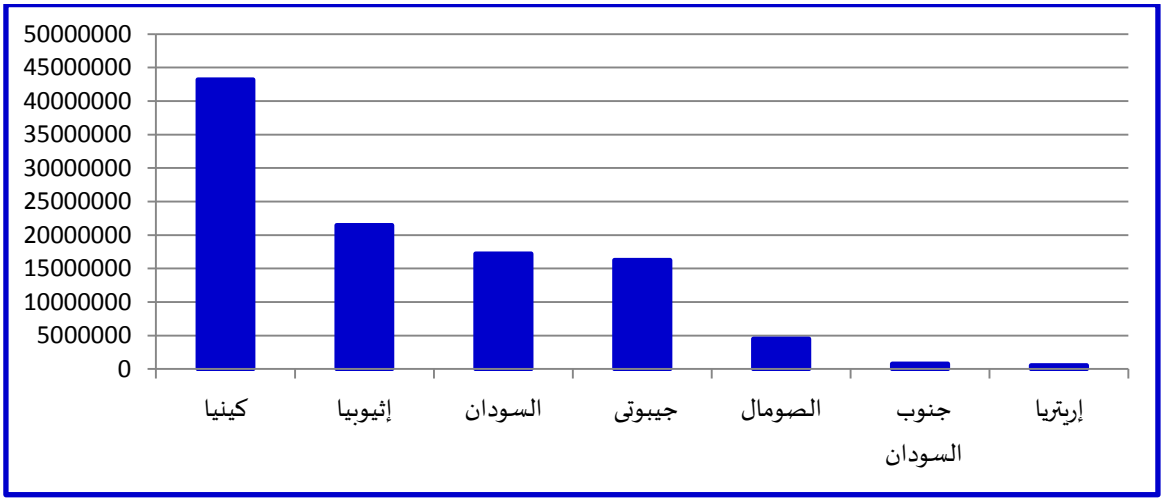

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1)

شكل رقم (3) يوضح الأهمية النسبية لصادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2021 ويبين إستحواذ كينيا على النصيب الأكبر من صادرات الصين بنسبة 42% يليها إثيوبيا في المركز الثانى بنسبة 21% ويليها السودان وجيبوتى بنسبة 16.5% ،15.6% على التوالى.و تأتى الصومال وجنوب السودان وإريتريا فى آخر القائمة بنسبة لا تتعدى 5%من صادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي.

شكل رقم (3)

الأهمية النسبية لصادرات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021)

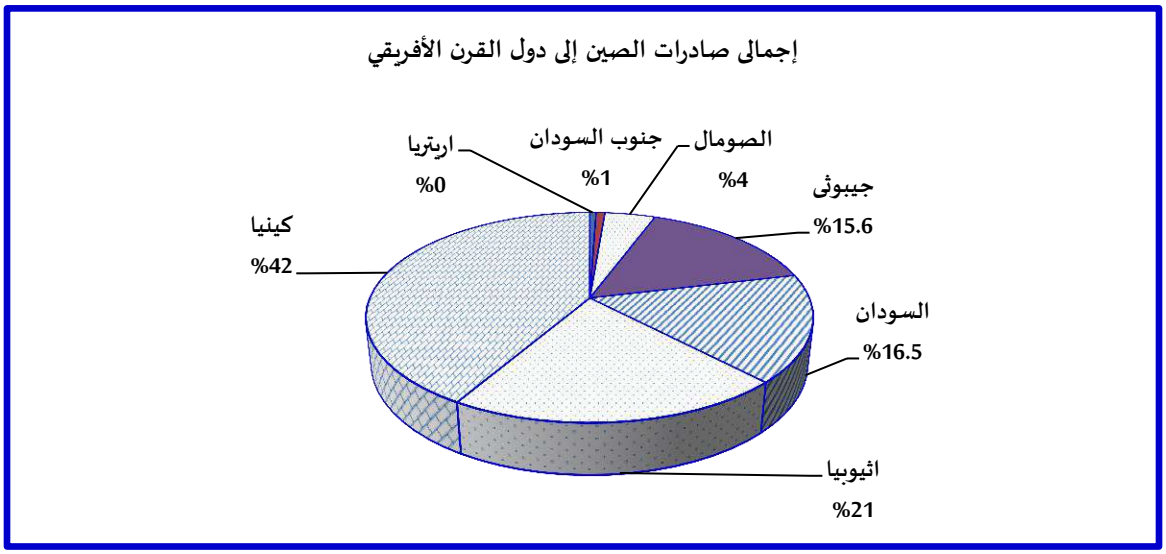

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1)

واردات الصين من دول القرن الأفريقى خلال الفترة (2014-2021)

تشمل واردات الصين الخامات والخبث والرماد، المعادن كالنحاس ومصنوعاته إضافة إلى البن، الشاى، الكاكاو، التوابل، البذور الزيتية، الفواكه، الحبوب المتنوعة والنباتات الطبية والعطرية.[38]

الجدول رقم (2) يوضح قيمة واردات الصين من دول القرن الأفريقى خلال الفترة (2014-2021)

جدول رقم (2)

واردات الصين من دول القرن الأفريقى خلال الفترة (2014-2021)

القيمة بالألف دولار

السنوات / الدول	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الإجمالى
الصومال	29880	24677	11684	11798	16552	18638	7936	9783	130948
إريتريا	321685	187285	170972	165307	314578	209892	289364	353118	2012201
جيبوتى	1685	898	132	12	204	20136	46249	48588	117904
السودان	1521312	732863	495727	580255	670035	740420	766261	773263	6280136
جنوب السودان	4329242	2322967	1455878	1269079	1588452	1510938	676874	296280	13449710
إثيوبيا	489954	380295	421157	357495	345313	343911	338419	342464	3019008
كينيا	77039	98662	97101	166791	174200	181207	151002	213499	1159501
الإجمالى	**6772811**	**3749662**	**2654667**	**2552754**	**3111352**	**3027161**	**2278125**	**2039016**	**26169408**

المصدر: تم حساب وتلخيص البيانات بواسطة الباحثة باستخدام:

https://trademap.org/index,in June, 2022.

وبدراسة وتحليل بيانات واردات الصين من دول القرن الأفريقى خلال الفترة (2014-2021) على مدى ثمانية أعوام تبين إرتفاع واردات الصين مع وجود تذبذب ملحوظ فى قيمة الواردات فى بعض الدول لاسيما الصومال وجيبوتى حيث ارتفعت القيمة فى عام 2014 ثم حدث انخفاض ملحوظ فى عام 2015 لتصل إلى 29880 الف دولار فى الصومال ثم ارتفعت مرة أخري إلى عام 2019 وتراجعت فى عامى 2020، 2021 بينما ارتفعت الواردات من جيبوتى خلال الفترة 2019-2021 وكذلك تصل القيمة عام 2015 إلى 898 الف دولار فى جيبوتى وتقل من الفترة 2016-2018 ويلي هذه الفترة ارتفاع متزايد في قيمة الواردات الصينية بداية من عام 2019.

والشكل رقم (4) يعبر عن قيمة واردات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021) ويوضح الإتجاه العام المتناقص لواردات الصين من دول القرن الأفريقى حيث بلغت أقصى قيمة فى عام 2014 ثم بدأت فى التراجع، وبالرغم من الإرتفاع الضئيل فى عامى 2018،2019 إلا أن القيمة تظل منخفضة بالمقارنة بعام 2014، وتصل إلى الحد الأدنى فى عام 2021 وأيضًا مع بداية الأزمة الروسية الأوكرانية فى فبراير عام 2022 تراجعت حركة التجارة الخارجية لدى دول العالم بشكل عام وكان له بالغ الأثر على تراجع الواردات الصينية لدول القارة الأفريقية، والشكل رقم (4) يوضح ذلك

الشكل رقم (4)

قيمة واردات الصين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة (2014-2021)

القيمة بالألف دولار

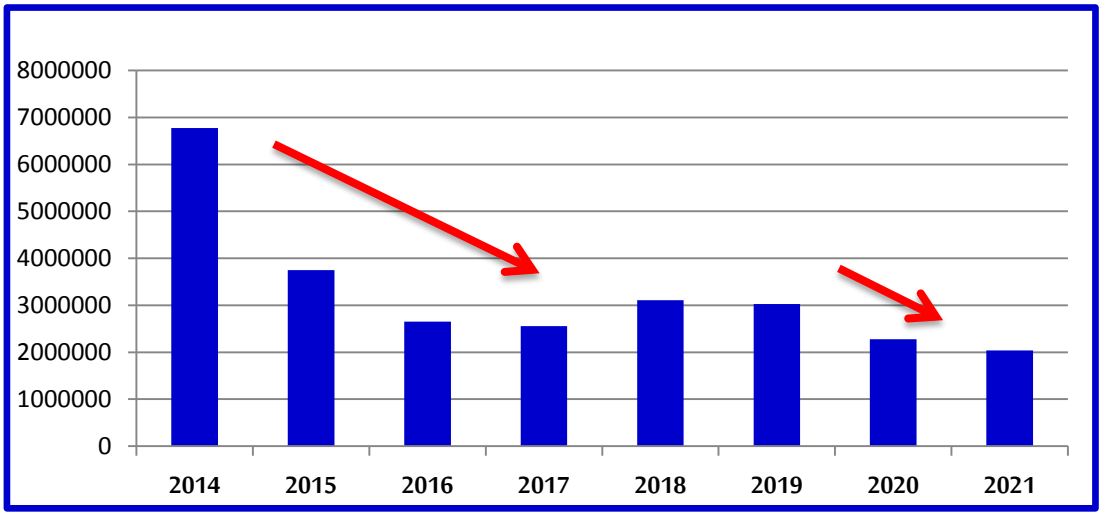

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (2)

نلاحظ أن جنوب السودان تستحوذ على النصيب الأكبر من قيمة واردات الصين وذلك ما يوضحه الشكل رقم (5) حيث بلغت حوالى 13.45مليون دولار بما يعادل 51% من قيمة الواردات الاجمالية لدول القرن الأفريقي خلال الثمانى سنوات بينما تأتى السودان فى المركز الثانى يليها إثيوبيا بقيمة 6280136،

3019008 الف دولار على التوالى بما يعادل 24% ، 12% بينما تأتى الصومال وجيبوتى فى نهاية القائمة حيث تمثل واردات الدولتين معاً أقل من 3% من إجمالى الواردات.

الشكل رقم (5)

إجمالى واردات الصين من دول القرن الأفريقى خلال الفترة (2014-2021)

القيمة بالألف دولار

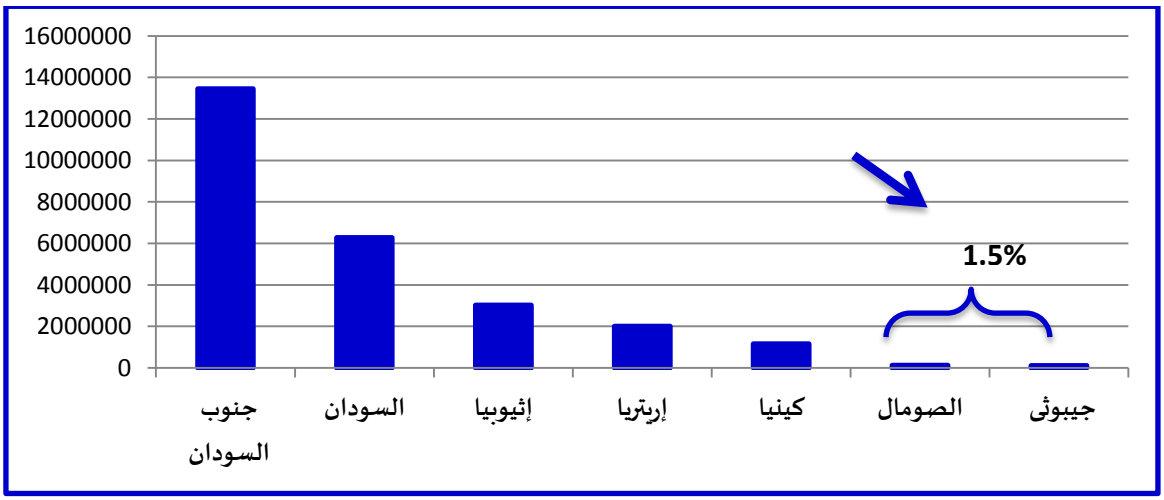

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (2)

شكل رقم (6) يوضح الأهمية النسبية لواردات الصين من دول القرن الأفريقي خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2021 ويبين إستحواذ جنوب السودان على النصيب الأكبر من صادرات الصين بنسبة 51% يليهاالسودان في المركز الثانى بنسبة 24% ويليها إثيوبيا بنسبة 12% من حجم الواردات الصينية.

الشكل رقم (6)

الأهمية النسبية لواردات الصين من دول القرن الأفريقى خلال الفترة (2014-2021)

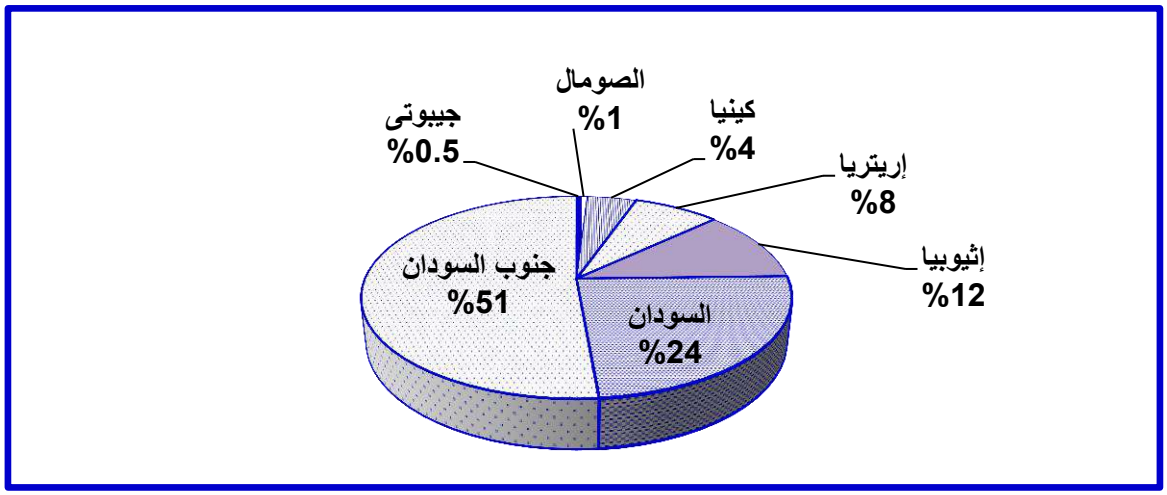

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (2)

خامسًا: الآثار الاقتصادية فى ظل مبادرة إتحاد دول القرن الأفريقي

الآثار الاقتصادية المترتبة على التعاون الاقتصادى تحت مظلة مبادرة إتحاد دول القرن الأفريقي تشتمل على العديد من الآثار باعتبار المبادرة إمتداد منظم للتعاون الاقتصادى بين الصين ودول منطقة القرن الأفريقي وتأمين للمصالح الصينية فى المنطقة، وهناك العديد من الآثار الإيجابية التى تؤدى إلى إحداث تنمية اقتصادية حقيقية إلى جانب بعض الآثار السلبية التى يجب أن يُنظر لها بعين الاعتبار

أهم الآثار الإيجابية التى تعود على اقتصادات دول القرن الأفريقي

- توحيد العملة الذى يؤدى إلى زيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء وتفعيل الإعفاءات الجمركية على صادرات باقي دول القرن الأفريقي إلى الصين حيث وجود إتفاق مُفعل بين الصين وإريتريا منذ عام 2007
- زيادة حجم التبادل التجارى بين الصين وشركائها التجاريين فى منطقة القرن الأفريقي مع تفعيل حركة التجارة البينية بين دول القرن الأفريقي بعضها البعض وفتح أسواق جديدة بها مع تحسين القدرة التنافسية للمنتج الأفريقي.

- الإعفاء من رسوم تأشيرات التنقل عبر الحدود وأثره على حرية انتقال رأس المال البشرى وحرية التجارة البينية.
- تشغيل الأيدى العاملة ووجود فرص مستقبلية لاسيما في مشروعات البنية التحتية وأثره على الإرتقاء بمستوى معيشة الأفراد عن طريق إيجاد فرص للعمل والاستثمار مما يترتب عليه من إنخفاض معدل البطالة والفقر ومن ثم زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بمشروعات البنية التحتية والطرق والسكك الحديدية لتلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية يساهم ذلك فى تقليل تكلفة نقل المنتجات وسرعة الانتقال والتواجد فى الأسواق الأفريقية وبالتالى تقليل التالف منها.
- تشجيع الاستثمار بين الصين والدول الأعضاء فى مختلف القطاعات التى تحقق التنمية المستدامة وبصفة خاصة في مجال الطاقة والتعدين حيث تقوم الصين بعمل حملات ترويجية للاستثمار وفتح أسواق جديدة بها.
- توفير الإمدادات اللازمة للاقتصاد الصينى خاصة وان دول المنطقة تعتمد فى صادراتها على المواد الخام الزراعيه والإستخراجية.
- تبادل الخبرات فى مجال التصنيع وتنمية الصناعة كثيفة الأيدى العاملة مع تدريب الكوادر الفنية واستفادة الجانب الأفريقي من الخبرات الصينية في مجال الطاقة، التعليم، والصحة.
- مساهمة الشركات الصينية في نقل التكنولوجيا إلى منطقة القرن الأفريقى وتحسين مستويات الخدمة فى مجال الاتصالات.
- التعاون الاقتصادى وتنمية العلاقات الثنائية بين الصين ودول القرن الأفريقي يتيح زيادة معدلات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادى بشكل عام بين الجانبين.
- تنمية وتطوير قطاع الزراعة حيث تعتمد الصين على صادرات المواد الخام الزراعية من دول القرن الأقريقي لاسيما النباتات الزيتية والتوابل والبن والشاى والكاكاو.
- إنشاء مشروعات توليد الطاقة المتجددة الكهرومائية بالاضافة إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى جانب أنظمة نقل الطاقة وتوزيعها، وتوليد طاقة مركبة.

أهم الآثار السلبية التى تعود على اقتصادات دول القرن الأفريقي

وبالرغم من الآثار الاقتصادية الإيجابية الإ أن هناك عدة آثار سلبية على الاقتصاد والعمالة الأفريقية بشكل عام لاسيما دول القرن الأفريقي وتمثل تحديات وعقبات يصعب التغلب عليها، نذكر منها:

- استنزاف الموارد الأفريقية لاسيما النفط والمعادن حيث تعتبر وقود إحفورى غير متجدد بسبب زيادة الصادرات الأفريقية للنفط.
- التبعية الاقتصادية باعتبار الصين الشريك التجارى الأكبر لدول القرن الأفريقي فهناك إعتماد على صادرات عدد محدود من المواد الخام تمثل سلع نقدية.
- كثرة المديونية بالرغم من وجود مساعدات ومنح وقروض مُيسرة حيث يوجد قروض لم تسدد بعد لوجود أزمات سياسية واقتصادية لدى بعض الدول المثقلة بالديون.
- منافسة المنتجات الصينية للمنتج الأفريقي وإعتبار السوق الأفريقي سوق إستهلاكية واعدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج والمعروض الصينى بأسعار منخفضة وجودة عالية مما ساهم فى رواج المنتج الصينى ومنافسة المنتج الأفريقي.
- تشترط الصين أن يكون 70% من العمالة فى المشروعات تكون عمالة صينية مما يؤثر على تشغيل العمالة الأفريقية خاصة فى المشروعات التى تحتاج إلى كثافة الأيدى العاملة.
- انخفاض معدل البطالة ولكن بنسب ضئيلة نظراً لتشغيل العمالة الصينية وبذلك تقل فرص العمالة الأفريقية.

خاتمة

نظرًا لأهمية المبادرة المقترحة والتى يطلق عليها مبادرة إتحاد دول القرن الأفريقي ودورها في تنمية التعاون الاقتصادى بين الصين والدول الأعضاء اهتمت الدراسة بتوضيح الدور الصيني في منطقة القرن الأفريقي وعرض الأهداف المرجوة من إنشاء منظمة إتحاد دول القرن الأفريقي المزمع إقامته هذا العام 2022

كما تناولت الدراسة عدة محاور بداية من المبادرة المقترحة لإتحاد دول القرن الأفريقي وأهدافها والجوانب التى استندت عليها وتم الإشارة إلى بعض مبادرات التعاون بين الصين وقارة أفريقيا ودورها وأهدافها لاسيما فى منطقة القرن الأفريقي.

تم عرض الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية ودور القوة الناعمة والتعاون الثقافى مع توضيح الأهمية الاستيراتيجية لدول المبادرة ومدى أهمية طريق الحرير البرى والبحرى والإشارة إلى تطور قيمة التجارة الخارجية والتعاون التجارى بين الصين ودول القرن الأفريقي.

وأخيرًا تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية بشقيها الإيجابى والسلبي فى ظل مبادرة إتحاد دول القرن الأفريقي وان المبادرة تحمل قدر كبير من الإستفادة للطرفين وتحقيق تنمية اقتصادية ومعدلات نمو ولكن مع وجود التبعية الاقتصادية واستنزاف الموارد الطبيعية لدى دول المنطقة كالوقود الأحفورى، إضافة إلى كثرة المديونية ومنافسة المنتج الصينى داخل الأسواق الأفريقية

ومن العرض السابق نجد الصين العملاق الآسيوى تسعى دائمًا إلى التوسع في مواقع إستراتيجية جغرافياً وتحاول السيطرة على منطقة القرن الأفريقي باعتبارها موقع مميز ومؤثر علي حركة التجارة الدولية ومنطقة جاذبة للاستثمارات الخارجية والعمالة، كما تعمل على تحقيق الأمن القومى الصينى ولذلك تتطلع إلى إنشاء منظمة تضم دول القرن الأفريقي وبالفعل قامت باطلاق مبادرة في مارس 2022 لتشكيل منظمة تحمل اسم "إتحاد القرن الأفريقى" تمهيدًا للإعلان عنها رسميًا فى الشهور القليلة المقبلة من هذا العام 2022 ويعتبر توجه هام لدى الصين لتعزيز مكانتها وتواجدها بفاعلية داخل القارة السمراء.

المراجع العربية

- أسماء بن مشيرح، (2022)، الهند واستعادة النفوذ في الهند وباسيفيك: بين التوازن مع الصين وتفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكى، مجلة قضايا آسيوية، المركزالديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية – برلين / المانيا ،العدد 13،ص 45-56.
- جوزيف صموئيل ناي، (2016)، هل انتهى القرن الأمريكى؟، ترجمة منير الكشو، سياسات عربية ،العدد 22، ص 129.

- حكمات العبد الرحمن، (2016)، إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا،سياسات عربية ،العدد 22، ص 71.

- فاطمة الزهراء أحمد، (2022)، آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق، (جامعة الاسكندرية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد 7، العدد 13، ص 287-326)، في: https://esalexu.journals.ekb.eg/article
- محمد مطاوع، (2020)، طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، والوزن الإستراتيجي، والتحديات، (سياسات عربية، مجلد 28، العدد 46).

المراجع الأجنبية:

- Abdilahi Ismail Abdilahi, 2020, Cooperation and Development between China and East Africa, Journal of Social Sciences, pp. 153-166.

- China-Africa Cooperation Enters a New Stage and Implements a New Plan, at: http://na.china-embassy.gov.cn/eng/dsxx, in Jan 2022

- China looks to play more active role in horn of Africa conflicts, at: https://thediplomat.com, Jan 2022.

- China's Presence in the Horn of Africa, International Relations, at: https://www.drishtiias.com/daily, news-analysis

- Counterbalancing Chinese Influence In The Horn Of Africa: A Strategy for Security and Stability, at: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article, in Nov,18, 2021

- For Peace and Development in the Horn of Africa, China Is Doing Its Part, at: http://mu.china-embassy.gov.cn/eng/zgxw_1 ,in May 2022

- Horn Economic and Social Policy Institute, Cooperation between China and the Horn of Africa: in the context of FOCAC and Belt & Road Initiative, at: https://www.hespi.org/wp-content, in Dec 2020.

- Kenya Economic Outlook 2017, Kenya Economic Review, pp. 20 ,2017, at:https://www2.deloitte.com/eg/en/misc/search.html#qr=kenya

- Rahamtalla M. Osman Elnor, Prospects for China–Africa Cooperation, In: Wang, H., Miao, L, (eds) China and the World in a Changing Context. China and Globalization, springer link, Singapore, pp. 55–58, Mar 2022.

- Member States Seven countries, One Direction, One Goal, at: https://hoainitiative.org/member-states

المواقع الالكترونية

- https://albawabhnews.com
- https://alittihad.ae/article
- https://arabic.sputniknews.com
- https://asharq.com/ar/5wo2vviph
- https://britannica.com/place/Horn-of-Africa
- http://eleqtra.com/projects/
- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7068/
- https://hoainitiative.org/member-states/
- https://mawdoo3.com
- https://siyasatarabiya.dohainstitute.org
- https://tijaratuna.com
- https:// trademap.org/index.aspx, in June, 2022
- https://waltainfo.com/arabic/2022/03/15

- https://www.dw.com/ar
- http://www.focac.org/eng/
- https://www.fekera.com/
- https://www.independentarabia.com/node/314546/9F
- https://www.independentarabia.com/node/292606
- http://www.moqatel.com/openshare/Kenya
- https://www.turkeynow.news/politics/2022/03/14/

الهوامش

1 The 4 Pillars of Horn of Africa Initiative, at: https://hoainitiative.org/our-projects, in Aug. 2022

2 13th Ministerial Meeting of the horn of Africa Initiative, at: https://hoainitiative.org/ in Aug. 2022

3 Member States Seven countries, One Direction, One Goal, at: https://hoainitiative.org/member-states

4 https://www.alittihad.ae/article , July 2022

5 https://asharq.com/ar/

6طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية https://siyasatarabiya.dohainstitute.org

7 https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7068/, Feb 2022

8 http://www.focac.org/eng/ltjj_3/ltjz

[9] Counterbalancing Chinese Influence in the Horn of Africa: A Strategy for Security and Stability, at: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/

[10] China's Presence in the Horn of Africa, at: https://www.drishtiias.com/daily-updates, in Jun 2022.

[11] https://thediplomat.com/2022/01/china-looks-to-play-more-active-role-in-horn-of-africa-conflicts

[12] For Peace and Development in the Horn of Africa, China Is Doing Its Part, at: http://mu.china-embassy.gov.cn/eng/zgxw_1 ,in May 2022.

[13] Counterbalancing Chinese Influence in the Horn of Africa: A Strategy for Security and Stability, at: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2847035/ , in Nov. 18, 2021.

[14] د. سعود محمد الشاوش، 2022، القوة الناعمة في السياسات الخارجية للصين (2019-2021)،قضايا أسيوية،المركز الديمقراطي العربي، برلين،ع 12، ص 42.

[15] China-Africa Cooperation Enters a New Stage and Implements a New Plan, at: http://na.china-embassy.gov.cn/eng/dsxx, in Jan 2022.

[16] https://asharq.com/ar/5WO2vViPH.

[17] شرعان، عمار، (2019)، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادى فى العالم، (برلين:المركز الديمقراطى العربى).

[18] محمد مطاوع ، (2020)، طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، والوزن الإستراتيجي، والتحديات، سياسات عربية ، مجلد 28،العدد 46.

[19] https://www.dw.com/ar, in June 2022

[20] https://www.fekera.com/112807.

[21] https://tijaratuna.com/%D8

[22] https://www.muhtwa.com/380235.

[23] https://mawdoo3.com

[24] https://www.independentarabia.com/node/292606 in Jan 2022

[25] https://www.fekera.com/112587/

[26] https://arabic.sputniknews.com/20200506 , May 2022

[27] https://arabic.sputniknews.com

[28] https://www.independentarabia.com/node/314546/9F , in Mar 2022

[29] د. سلوى حجازى،(2020)، تحليل أداء التجارة الخارجية لدول تجمع شرق أفريقيا EAC في الفترة (2001-2016م) ، قراءات أفريقية ،(المملكة العربية السعودية ، الرياض، العدد 44).

[30] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/KENYA.

[31] د.سلوى حجازى،(2018)، تطوُّر التجارة الخارجية في دولة كينيا:التحديات وآفاق المستقبل، رؤية أفريقية،(العراق، المجلد الثانى، العدد الثامن).

(32) **Source** :http://eleqtra.com/projects/lake-victoria-marine-transport-project/

(33) Kenya Economic Outlook 2017 , **Kenya Economic Review**, pp 20 ,2017,

at : https://www2.deloitte.com/eg/en/misc/search.html#qr=kenya

34 https://www.turkeynow.news/politics/2022/03/14/

35 https://waltainfo.com/arabic/2022/03/15

36 https://arabic.sputniknews.com/20220310/2022

37 https:// trademap.org/index.aspx, in June, 2022

38 https:// trademap.org/index.aspx, in June, 2022

حِلف الناتو الشرق – أوسطي

الدوافع، والموانع

The Middle East NATO: Motives and obstacles

الدكتور . صريح صالح صالح القاز

مركز الدراسات الاستراتيجية، صنعاء..

Sana'a, sareeh22777@gmail.com

الملخص:

تواترت الأخبار، وتضاعفت التفسيرات فيما يتعلق بقضية إنشاء حلف عسكري شرق - أوسطي (ناتو شرق - أوسطي)، لمجابهة إيران، - خاصة - بعد التصريح الذي أدلى به ملك الأردن (عبدالله الثاني بن الحسين)، بخصوص ذلك للقناة الأمريكية"CNBC"، في يونيو 2022.

وفي بحثنا هذا الذي توزع بالإضافة إلى المقدمة، والخاتمة على ثلاثة مباحث: الأول منها تناول دوافع بعض الأطراف الدولية لتشكيل الحِلف، بينما تناول الثاني الخطوات العملية على طريق تشكيل الحِلف، فيما تناول الثالث التباينات الدولية القائمة، سعينا للإجابة عن التساؤلين البحثيَّين الآتيين : ماهي دوافع أمريكا ، وحلفائها في التوجه نحو تشكيل حلف عسكري شرق - أوسطي؟

وهل من الممكن تشكل مثل هذا الحلف في المنطقة؟، وباستخدام المنهجين التاريخي، والتحليلي الوصفي، توصلنا إلى أنَّ الانقسام الكائن داخل دول مجلس التعاون الخليجي،- تحديدًا فيما يتعلق بالتحالف، أو عدم التحالف ضد إيران - يعد أحد أهم العوامل المانعة لتَشكل الحلف، علاوة على أن أمريكا تفضل التعاون العسكري الرفيع بين إسرائيل، والدول العربية في هذه المرحلة، ريثما تتكشَّف نتائج الحرب الروسية - الأوكرانية، ومن ثم تُتخذ القرارات على ضوئها.

الكلمات المفتاحية: حلف . دوافع . خطوات . إيران . شرق أوسط.

Abstract:

News spread, and explanations multiplied regarding establishing a Middle Eastern military alliance (NATO) to confront Iran, especially after the statement made by the King of Jordan (Abdullah II bin Al Hussein) in this regard to the American channel "CNBC" in June 2022.

This paper is divided into three parts in addition to the introduction. The first dealt with motives, the second dealt with steps, and the third dealt with results. We sought to answer the two research questions: What are the reasons for America and its allies to move towards forming a Middle Eastern military alliance?

Is it possible to form such an alliance in the region? Using the historical and analytical-descriptive methods, we concluded that the division within the countries of the Gulf Cooperation Council, specifically the alliance or non-alliance against Iran, is one of the most important factors preventing the formation of the alliance; in addition to that, America prefers high military cooperation between Israel and the Arab countries at this stage until the results of the Russian-Ukrainian war unfold and then Decisions are made accordingly.

Keywords: alliance, motives, steps, Iran, the Middle East.

المقدمة:

تعتبر مسألة إنشاء حلف عسكري شرق - أوسطي مسألة قديمة - جديدة تراود أذهان صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائهم (إسرائيل . المملكة العربية السعودية ...وغيرها).

ويرتبط التفاعل معها - إلى حد كبير- بالتطبيع مع إسرائيل، إضافة إلى كل المستجدات العسكريَّة، والسياسيَّة - التي تؤثر على مصالح أمريكا، وحلفائها- في الإقليم.

فحين كان الصراع الشيوعي الرأسمالي على أشده، تبنى الغرب بقيادة أمريكا تَشكيل حلف بغداد 1955، الذي لم يُعمَّر- طويلا-، وفي السنوات الأخيرة الراهنة ترى أمريكا، وحلفاؤها أن أسباب تشكل الحلف في هذا التوقيت باتت أكثر موضوعية من ذي قبل، فهي لا تحبِّذ وجود أي نفوذ توسعي - روسي،صيني، إيراني- في المنطقة، لاسيما بعد ظهور حجم قوة روسيا، ونواياها التوسعية في غزوها لأوكرانيا، وتُعاظم قوة الصين الاقتصادية، والعسكرية، والتمدد الإيراني الشيعي في عدد من الدول، بينما يتضاعف قلق السعودية، والإمارات، والبحرين، وإسرائيل تحديدًا من تراجع الالتزامات الأمريكية المعهودة في الشرق الأوسط المتزامن مع تنامي القوة العسكرية الإيرانية، وأهمها القنبلة النووية، التي قد تمتلكها إيران في حال فشلت المفاوضات مع أمريكا، والغرب بشأنها، بينما ترى إسرائيل أن قيام هذا الحلف في غاية الأهمية، إذ سيمكنها من الاندماج بسرعة أكبر في الجسد العربي-الأعداء التقليديين- لتتمكن من مواجهة عدوها الجديد إيران، بعد أن سبق التمهيد له باتفاقات (أبراهام).

وقد سعى الباحث للإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في التساؤلين التاليين: ماهي دوافع أمريكا، وحلفائها في التوجه نحو تشكيل حلف عسكري -شرق أوسطي-؟ وهل من الممكن تشكل مثل هذا الحلف في المنطقة؟! وذلك من خلال معالجة الموضوع فضلا عن المقدمة، والخاتمة في ثلاثة مباحث: الأول تناول دوافع بعض الأطراف الدولية لتشكيل الحِلف، بينما تناول الثاني الخطوات العملية على طريق تشكيل الحِلف فيما تناول الثالث التباينات الدولية القائمة.

افتراضات البحث:

. كلما تزايد النفوذ الروسي ، الصيني في المنطقة، ازداد التوجه إلى تشيكل الحلف.

. الموقف العربي المتباين تجاه إيران يعطل قيام الحلف.

. التهديد الإيراني ساهم في توسيع دائرة التطبيع العربي مع إسرائيل.

الإشكالية البحثية:

تتمثل الإشكالية البحثية في التساؤلين البحثيَّين الآتيين : ماهي دوافع الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها في التوجه نحو تشكيل حلف عسكري شرق - أوسطي؟ وهل من الممكن تَشكل مثل هذا الحلف في المنطقة؟!

منهجية البحث:

تماشيًا مع طبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج التاريخي، ومنهج التحليل الوصفي.

أهداف البحث:

1. توضيح دوافع محاولة أمريكا، وحلفائها من تَشيكل الحلف.
2. الكشف عن أهم التحالفات العربية التي لم تكلل بالنجاح.
3. معرفة المعوقات التي ماتزال قائمة أمام قيام الحلف.

أهمية البحث:

1- البحث إضافة علمية جديدة بمراجع موثقة.

2- تناول البحث التحالفات العربية غير الموفقة، والدوافع وراء تشكيل حلف عسكري شرق - أوسطي، إضافة إلى الصعوبات الماثلة أمام قيامه في الوقت الراهن.

المحور الأول: دوافع بعض الأطراف الدولية لتشيكل الحِلف

أ. على المستوى العربي:

ما لبث الموقف العربي أن تراجع في صراعه مع إسرائيل، وبشكل أكثر عقب إبرام معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية، وإسرائيل، في 26 مارس 1979(معاهدة كامب ديفيد)، إذ دخل هذا الصراع في

سياقات، ومنحنيات أخرى، وأخذ أشكالا مختلفة بين الدول العربية، لأن خروج مصر بزخمها القومي، وحجمها العسكري، والسياسي، من معادلة الصراع، وما أعقبه من قطيعة بينها، وبين بقية الدول العربية، قد أضعف الموقف العربي أكثر تجاه إسرائيل، وحشر الدول العربية في خلافات، ومناكفات بينية . عبثية . متضاربة، ودفع بها

نحو التفكير في المصالح، والمشاريع القطرية الوطنية حينا، وفي المصالح القومية العربية المشتركة حينا آخر(1). ولم يكن الصراع العربي - الإسرائيلي بعيدًا عن نتائج الثورة الإيرانية في فبراير 1979، بنظريتها الفكرية الشيعية(2).

فنجاح الثورة، وأهدافها، ونشوء الحرس الثوري الإيراني، وتصديرها فكريًّا وعسكريًّا إلى كل من:

1) لبنان بتَشكل حزب الله اللبناني بفصائله المسلحة كامتداد لها منذ 1982.

2) العراق منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين 2003، وقيام أحزاب، وتيارات سياسية، وعسكرية موالية لإيران مثل: ائتلاف دولة القانون، الحشد الشعبي ، كتائب الإمام علي.

3) سوريا من خلال مشاركة الكتائب التابعة لحزب الله اللبناني، والحرس الثوري الإيراني، إلى جانب الجيش العربي السوري التابع للدولة بقيادة الرئيس (بشار الأسد) في معركته مع قوى المعارضة منذ 2011(3).

4) اليمن بسيطرة حركة (أنصار الله)، على السلطة بوصفها حركة سياسية شيعية منذ 2014، وتعرض المنشآت النفطية السعودية الإماراتية لقصف جوي بالطائرات المسيرة، والصواريخ من قوات سلطة صنعاء، فضلا عن تعرض منشآت حيوية إماراتية للقصف بطائرات مسيَّرة من قبل (ألوية الوعد الحق) العراقية الموالية لإيران التي هَددت الإمارات بأنها سوف تتعرض إلى ضربات -لاحقة- مؤلمة إذا لم تتوقف عن التدخل في شؤون الدول العربية، ومنها اليمن والعراق(4). وكذا التهديد الحدودي المباشر للأردن من القوات الإيرانية المتواجدة جنوب سورية (كتائب أبو الفضل العباس . لواء فاطميون)، وانتشار تجارة المخدرات في هذه المنطقة(5).

زد على ذلك تراجع حضور أمريكا في المنطقة، وانسحاب جيشها، وأسلحتها من: أفغانستان، العراق، سورية، بسبب انشغالها بالصراع مع روسيا، والصين في المنطقة " الإندو باسيفيك" بالإضافة إلى تعاطيها غير الحاسم مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ورفعها اسم حلفاء إيران جماعة الحوثي (حركة أنصار الله)، من القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية (6).كل ذلك قد دفع بالملك الأردني (عبدالله الثاني بن الحسين إلى المطالبة بتشكيل ناتو عسكري شرق - أوسطي على غرار الناتو الأطلسي لمواجهة الخطر الإيراني التوسعي في المنطقة، والذي سبق أن أسماه (الهلال الشيعي)،أي الديموغرافيا الشيعية في المنطقة (إيران، العراق، سورية، لبنان)، التي تشكلت جغرافيًّا على شكل هلال، وتشاطره في

هذا الطرح عدد من الدول العربية ذات الفكر الإسلامي السني الأكثر قلقا من النفوذ الإيراني مثل : المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرين، التي تحول اهتمامها، وغيرها من الدول، من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، إلى قضية الصراع العربي الإيراني، وخرجت من دائرة التحالف لمجابهة إسرائيل إلى دائرة التحالف لمواجهة إيران(7).

أي أنه منذ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، والثورة الإسلامية الإيرانية كما أسلفنا تبدل الحال من تحالفات عربية ــ إسلامية تتصدى لإسرائيل إلى تحالفات إسلامية - يهودية تتصدى لإيران، ومن مشاورات ضد إسرائيل، إلى مشاورات لصالحها، وتزايدت مخاوف السعودية، وحلفائها في الآونة الأخيرة أكثر من ذي قبل تجاه نفوذ إيران الذي يرتكز على الثنائية (القومية - الفارسية، والشيعية - الإسلامية)، وتمددها في المنطقة، واقترابها من صنع القنبلة النووية(8)، في مرحلة زمنية قد تسمح لها بذلك، نتيجة للتقلبات الأخيرة (العسكرية، السياسية، الاقتصادية) في ميزان القوى الدولية، التي بدأت مؤشراتها بعد الغزو الروسي لأوكرانيا تدلل على نشأة نظام عالمي جديد(متعدد الأقطاب) يوفر لإيران مساحة كافية يمكن لها من خلالها الوصول إلى أهدافها، خلافا لما كان عليه الوضع في فترة السيطرة الأحادية (الولايات المتحدة الأمريكية)،التي كانت تشكل إلى حد ما كابحًا سياسيًا، وعسكريًا لإيران (9).

وهكذا نجد أن ما يُعرف بالخطر الإيراني كان ومازال سببا في تمتين العلاقة بين إسرائيل، والدول العربية المطبِّعة معها علنا، وسرا بقيادة، إذ تهتم الأولى بالثانية من حيث الكم، وتهتم الثانية بالأولى من حيث الكيف، فالدول العربية بالنسبة لإسرائيل تمثل عمقا استراتيجيًا من الناحية الجغرافية، وقوة مالية من الناحية الاقتصادية، وقوة بشرية من الناحية الديموغرافية،في حين تعتبر إسرائيل بالنسبة للدول العربية دولة ذات نفوذ عالمي، ووزن اقتصادي، وقوة عسكريَّة نوعيَّة ذات تكنولوجيا متقدمة.

ب . على المستوى الإسرائيلي - الأمريكي:

بما أن إسرائيل كيان صغير، ودخيل على المنطقة، له شريعته الدينية، وهويته الثقافية، وتطوقه الدول العربية، وتهدده إيران التي لا يقوى على مواجهتها بمفرده، فإنه دون شك يعيش حالة من الشك، والارتياب، إضافة إلى أزمة وجود يعاني منها، و يسعى إزاء ذلك إلى دمج ذاته الغريبة في الجسم العربي، مستغلا التناقضات، والخلافات العربية - العربية، والعربية - الإسلامية، ولم يتردد هذا الكيان في استخدام، وتوظيف كل الإمكانات المختلفة لفرض وجوده، و تأمين نفسه من كل المهددات المحدقة به، لذلك فقد عمل، ومعه أمريكا على ضخ "بروباغندا" إعلامية للتهويل، والمبالغة في الحديث عن الخطر الإيراني، وتصوير إيران على أنها، وحلفاءها خطرا داهم يزعزع كل ما هو عربي، وإسلامي - سني في المنطقة (10).

ونجح، ومعه أمريكا منذ وقت سابق في خلخلة الموقف العربي المتصلب ضد إسرائيل، واستدرج عددا من الدول العربية، - ومنها دول مواجهة - لإبرام اتفاقات سلام (معاهدة السلام مع مصر 1979، اتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية 1993،اتفاقية وادي عربة مع الأردن 1994)، في مسار سعيه الحثيث نحو التطبيع الكامل مع الدول العربية(11)، الذي تُوج باتفاق (أبراهام) مع الإمارات، والبحرين في مراسم احتفالية بحديقة البيت الأبيض ترأسها الرئيس الأميركي(دونالد ترامب) في 13 سبتمبر 2020 بحضور رئيس وزراء إسرائيل(نتنياهو)، ووزيري الخارجية الإماراتي،(عبد الله بن زايد)، والبحريني (عبد اللطيف الزيّاني)، لتتبعه اتفاقيات التطبيع مع المملكة المغربية في 10 ديسمبر 2020، ومع جمهورية السودان في يناير 2021 (12)، وفي مارس 2022 جرَّت إسرائيل مصر، والإمارات إلى قمة (شرم الشيخ)، وجرَّت كل من : مصر، والإمارات، والبحرين، والمغرب إلى قمة(النقب) على مستوى وزراء الخارجية بحضور وزير الخارجية الأمريكي(أنتوني بلينكن)، وحرصت إسرائيل من هاتين القمتين على تعزيز قدراتها الدفاعية، ورفع مستوى التعاون العملياتي، والاستخباراتي بينها، وبين هذه الدول، إضافة إلى توفير المزيد من الحماية الأمريكية للدول العربية المستهدفة من إيران مع التركيز على الصواريخ، والطائرات بدون طيار. ولعل القمتين كانتا خطوة تشاورية متقدمة نحو إقامة حِلف عسكري عربي - إسرائيلي(13) يعالج مخاوفها المتزايدة خلال 2022 مما تعتبره عدواناً إيرانياً في المنطقة جنبا إلى جنب، مع رغبة أمريكية في الحد من النفوذ الروسي- الصيني في دول الخليج العربي الغنية بالنفط (14).

وبالإضافة إلى محاولة احتواء إيران فإن تغييب روسيا، والصين عن منطقة الخليج سوف يوفر مزايا تجارية كبيرة لأمريكا، مثل: ديمومة هيمنة الدولار الأمريكي، وبقاءها وكيلا وحيدا لتزويد المنطقة بالأسلحة التي تصنعها، أو تلك التي تصنعها إسرائيل، وعندئذ لن تستطيع روسيا، أو الصين اختراق هذه المنطقة ببيع أي أسلحة، أو منظومات دفاعية منها (15).

المحور الثاني: الخطوات العملية على طريق تشكيل الحِلف

أ. خطوات عربية:

لا شك أن نزعة امتلاك مصادر القوة كانت ، ومازالت أمنية تدغدغ مشاعر العرب، قادةً، وشعوبًا في العصر الحديث، لاسيما حينما يقرؤون تاريخ العرب التليد من الزاويتين العسكرية، والسياسية، فيجدوه حافلا بالبطولات، والتجارب ، والمآثر التي تدل على عظمة، ومجد الرجل العربي، مثل:(حلف الفضول)، الذي عُقد بين بطون عربية في مكة قبل مجئ الإسلام، ويقوم على أساس نصرة المظلوم. بَيد أن عاملي الارتباك، والإحباط اللذان مني بهما العرب بفعل النهضة الأوروبية (اختراع الآلة)، وبالذات المعدات، والوسائل العسكرية (سفن ـ طائرات ـ دبابات ـ غيرها) جعلهم يتلكؤون، ويَضطربون، وأصبحوا مشتتي الطموحات، والغايات، ومنقسمي التوجه بين من يتصف بهمة عالية، ويرى أن العرب لا بدلهم من أن يصنعوا قوَّتهم بأنفسهم، بالاعتماد على ذواتهم، وبين من أصيب بالإحباط، وبات ينجرُّ خلف الأوروبيين، وثقافتهم كعميل، ومنتفع(16).

وبالرجوع إلى بواكير الصراع العربي- الإسرائيلي لكونه ذا أهمية في هذا البحث سوف نجد أن العرب منذ العام 1916 كانوا يميلون إلى التكتل، والتحالف السياسي، والعسكري، والاستقلالية، ومن أمثلة ذلك: الالتفاف العربي الكبير حول شريف مكة(حسين بن علي الهاشمي)،الذي رفع العلم العربي الواحد، وأعلن الجهاد المقدس في وجه العثمانيين، وقاد تحالفا عسكريًا(الجيوش العربية)، لتحرير منطقتي الشام، والحجاز من سلطتهم إبان الحرب العالمية الأولى، حين كانوا يقفون في صف دول المحور بقيادة ألمانيا ضد دول الحلفاء بزعامة بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى بعد أن أوهمته الأخيرة بأنها سوف تجعله ملكا على العرب، وكانت في الوقت نفسه تتقاسم البلدان العربية مع فرنسا سرا بمقتضى اتفاقية(سايكس ـ بيكو 1916)، ووعد(بلفور 1917)، الذي أعطى اليهود الحق في الأراضي الفلسطينية، لينتهي به المطاف بلا دولة عربية، ولا مُلكٍ لصالح مَلكٍ جديد (عبد العزيز بن عبدالرحمن بن آل سعود)،حليف بريطانيا الجديد الذي بدعمها ناصبه العداء، وأبعده عن مشروع مُلك العرب(17).

ليس ذلك فحسب، بل إن تحالف الجيوش العربية في حربه مع المليشيات الإسرائيلية المحتلة لفلسطين عام 1948 (حرب النكبة) قد انهزم، وتمكنت العصابات المسلحة الإسرائيلية من السيطرة على الأرض، على الرغم من أقليتها مقارنة بضخامة هذه الجيوش، وفي حرب 1967 (حرب النكسة) فشل التحالف العسكري العربي أمام جيش إسرائيل، وسقط كل من: قطاع غزة، والضفة الغربية الفلسطينية، و هضبة الجولان السورية، سيناء المصرية بيد الكيان الإسرائيلي، وكانت نتيجتها أشد وطأة، من سابقاتها على القادة العرب، وكل الشعوب، العربية(18).

وفي سياق بحثنا هذا نجد أن التحالفات العربية السياسية الشرق أوسطية - أيضا- لم يكتب لها النجاح كما هو حال جامعة الدول العربية 1945،ومعاهدة الدفاع العربي المشترك الملحقة بها، وعضوية العراق في حلف بغداد 1955، والوحدة المصرية السورية(الجمهورية العربية المتحدة(1958ـ1961)،و مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981، وقوات درع الجزيرة التابعة له، ومجلس التعاون العربي، في 16 فبراير 1989 بين مصر، الأردن، العراق، اليمن، والاتحاد المغاربي في 17 فبراير 1989 بين: ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، لعدم وجود رؤية عربية مشتركة (19).

ب- خطوات إسرائيلية - أمريكية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية قصوى لما تتمتع به من موقع جيو استراتيجي- فضلا- عن ثروتها النفطية، والغازية الهائلة، وإطلالتها على طرق الملاحة البحرية (البحر الأبيض المتوسط . البحر الأحمر ،البحر العربي ،المحيط الهندي)، ومن أجل ذلك كانت هذه المنطقة، وماتزال محل اهتمام القوى العالمية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت في العقود الأخيرة من أشد المهتمين بها، وخلعت عليها بين فترة، وأخرى مسميات، ومفاهيم مطاطية قابلة للتمدد، والانكماش بحسب الحاجة الأمريكية،

وحاجة القوى الغربية - السياسية، والجغرافية - في المنطقة من مسمى الشرق الأوسط، إلى الشرق الأوسط الجديد، إلى الأورو متوسطية، إلى الشرق الأوسط الكبير.

وترجع جذور مفهوم الشرق الأوسط إلى بدايات القرن العشرين، حينما نبه الجنرال الأميركي (الفرد ماهان) في عام 1902م دولته بمنطقة الخليج العربي التي أطلق عليها حينذاك (الشرق الأوسط، للإمبراطورية البريطانية)، وقد تطور هذا المفهوم عمليا ليصل إلى تأسيس القيادة العسكرية للشرق الأوسط التابعة لدول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ومع قيام دولة إسرائيل 1948، عزز قادتها اهتمامهم بمفهوم الشرق الأوسط ، بهدف الخداع، والتضليل الحضاري في المنطقة، وألف اليهودي (شمعون بيريز)، في 1991 كتابًا حول مفهوم الشرق الأوسط الجديد، وهيكلة الشرق الأدنى، دعا فيه إلى اختراق الوطن العربي(20). وطرحت إدارة الرئيس الأمريكي(بل كلنتون) مشروع الشرق الأوسط الجديد في1991، بغرض نزع فتيل الصراع العربي - الإسرائيلي، ودمج إسرائيل في المنطقة العربية، وهذا المشروع، أو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش)، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كلاهما يهدف إلى تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل(21). التي سوف تحقق من مشروع التطبيع الشرق - أوسطي ، شعارها التلمودي(أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل)، بإقامة (إسرائيل الكبرى)(22).

واختراق المنطقة عسكريًّا، وسياسيًّا، واجتماعيًّا، واقتصاديًّا وكذا توسيع نطاق عمل حلف شمال الأطلسي في جهتي الشمال، والجنوب ، وإعادة توزيع القوات الأمريكية في المنطقة، وفق ما يُستجد من مهام(23)

وكان البنتاجون (وزارة الدفاع) عام 2020 في عهد الرئيس الأمريكي(ترمب) قد أقدم على ضم إسرائيل إلى القيادة المركزية الأمريكية، التي يقع الخليج، وجُل الدول العربية ضمنها، بعد أن كانت في إطار القيادة الأوروبية، ولا يوجد أي تفسير لهذا الإجراء عدا سعي أمريكا الحثيث نحو المزيد من التطبيع، لأن إبعاد إسرائيل عن القيادة الأوروبية يحررها من النقد الأوروبي على ما تقترفه من انتهاكات بحق شعوب: فلسطين، ولبنان، وسورية، ويُقربها أكثر صوب التطبيع العسكري مع الدول العربية المطبعة لمواجهة عدوهما المشترك (إيران)، ويخفف الأعباء المالية، والبشرية عليها في أي تحرك عسكري بفضل تقاسم هذه الأعباء مع أمريكا، والدول العربية، ويمنحها المزيد من حرية الحركة، وسرعة تبادل المعلومات الدقيقة في المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة لها(24).

وفي جهود معركة التطبيع العربي المتواصلة مع إسرائيل كشف وزير الدفاع الإسرائيلي(بيني غانتس)،عن أهمية قيام تحالف دفاعي جوي موحد يهدف بواسطة الاتصالات الألكترونية عن بعد إلى

مزامنة أنظمة الدفاع الجوي الخاصة كخطوة أولى بين إسرائيل، وكل الدول العربية المطبعة معها للحد من محاولات إيران مهاجمة دول المنطقة باستخدام الطائرات بدون طيار، والصواريخ(25).

وتأتي تصريحات(غانتس)، بعد أسبوعين على مشروع قانون قدمه أعضاء (الكونجرس) الأمريكي في 9 يونيو 2022، يسمح لوزارة الدفاع بالتعاون مع إسرائيل، ومصر، والأردن، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي بتطوير، وتنفيذ هيكل دفاع جوي، وصاروخي متكامل للدفاع ضد التهديدات الإيرانية، وبموجبه يجب على وزارة الدفاع ، تقديم استراتيجية تحدد نهجًا لنظام دفاع جوي، وصاروخي متكامل في غضون 180 يومًا من تاريخ الموافقة عليه(26).

وليس الاهتمام الأمريكي - الغربي بالتطبيع العسكري حديث العهد على الوطن العربي، بل إن تأسيس القواعد العسكرية الأمريكية فيه يعود إلى عام 1991(حرب الخليج الثانية)، حين وجدت أمريكا - خاصة - في قضية تحرير الكويت من القوات العراقية فرصة لترسيخ وجودها العسكري، حيث أنشأت في المملكة العربية السعودية: قاعدتي الإسكان، والأمير سلطان، وفي الإمارات: قاعدتي الظفيرة، والفجيرة، وفي البحرين: الأسطول الخامس الأمريكي، وقاعدتي الشيخ عيسى، والمحرق، وفي الكويت: قاعدتي عريفات، والشيخ علي السالم، وفي الأردن: قاعدة الأزرق، وفي عُمان: قاعدة مصيرة، وفي العراق: قاعدة عين الأسد، وفي قطر: قاعدة العديد، لخدمة أمنها القومي، وحماية إسرائيل، وفرض عملية التطبيع بينها، والدول العربية(27).

وما الغزو الأمريكي للعراق 2003، واحتلاله، وتوقيع الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن)، مع رئيس وزراء العراق(نوري المالكي)، اتفاقية تمركز القوات الأمريكية على أراضي العراق عام 2007، إلا وثبة من الوثبات المتلاحقة في خط التطبيع مع إسرائيل، لأن النظام العراقي بقيادة الرئيس صدام حسين كان يدعم المقاومة الفلسطينية بكل أنواع الإمكانات ، ويرفض أي تقارب عربي مع إسرائيل، وأي تواجد أجنبي في المنطقة، وبقي يشكل عائقا أمام المشاريع الإسرائيلية - الأمريكية في المنطقة(28).

المبحث الثالث: التباينات الدولية القائمة

أ. من الناحية العربية:

على الرغم من الرغبة الجامحة في تشكيل تحالف عسكري شرق أوسطي، فإنه لا يوجد حتى اللحظة ما يشير إلى وجود موقف موحد بشأن تشكيل هذا الحلف لمواجهة إيران، ولو افترضنا الشروع الفعلي في تأسيس حلف عسكري(ناتو شرق - أوسطي)،فلا بد من إثارة عدد من الأسئلة: هل يشمل هذا الحِلف كل الدول الشرق - أوسطية؟ وإذا كان كذلك فماذا عن الدول العربية (الشرق - أوسطية)، الحليفة لإيران داخل ما يعرف بمحور المقاومة (بيروت ـ دمشق ـ بغداد ـ صنعاء)؟، وعلى افتراض أن

الحلف يشمل كما يُشاع كل من :(إسرائيل ـ تركيا- الأردن ـ مصر ـ العراق ـ السعودية ـ قطر ـ الإمارات ـ البحرين ــ عُمان)، فماذا عن موقف تركيا التي هي عضوا في حلف شمال الأطلسي، وماذا عن موقف العراق حليفة إيران؟ وكيف يتمكن الحلف من التشكل، والنهوض بمهامه في ظل التنوع الهويَّاتي بداخله (مسيحي، يهودي، إسلامي)؟ وهل يكون هذا الحلف بقيادة أمريكا أم بقيادة غيرها؟ ولمن تكون القيادة غير الأمريكية في ظل روح المنافسة التي قد تطرأ بين الدول الفاعلة مثل: السعودية التي قد تجعل من ثقلها الديني، وقدرتها على دفع الحصة الأكبر من التمويل ذريعة لقيادة الحلف، ومصر، التي تتخذ من ثقلها القومي، والديموغرافي وسيلة لقيادته، وإسرائيل التي قد تطمح في القيادة بحكم أسلحتها النوعية، ونفوذها العالمي في شتى المجالات(29).

ولو نظرنا إلى موقف دول مجلس التعاون الخليجي لوجدناه منقسمًا، إذ تتفق كل من : المملكة العربية السعودية، البحرين، الإمارات، في مسألة العداء لإيران بوصفها خطرا إقليميًّا عليها، في حين ترى : قطر، عُمان، الكويت، أن إيران دولة إقليمية ينبغي العمل معها في حل جميع المشاكل بالطرق السلمية، والحوار.

وتعود هذه الحساسيات، والحسابات إلى توترات بينية - خليجية سابقة، مثل: الحصار الذي سبق وأن فرضته السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر ، على قطر، ولا تقتصر النزاعات داخل دول مجلس التعاون الخليجي، بل تتعداه إلى خارجه، كالفتور في العلاقات بين الأردن، والمملكة العربية السعودية، الذي وصل حدّ الاتهام الضمني للمملكة بمحاولة تغيير نظام الحكم في الأردن تنفيذا (لصفقة القرن)(30). وقد تمكنت إيران من استمالة بعض دول الخليج إلى صفها، فالكويت، وعُمان، وقطر تربطهن علاقات جيدة معها انطلاقا من مواقف سابقة معها، مثل: العلاقات القائمة على الحياد الإيجابي بين الكويت ذات الأقلية الشيعية، وإيران، وموقف إيران الذي سجلته مع سلطان عُمان (قابوس بن سعيد) في إخماد ثورة ظفار الشيوعية عام 1975بحكم التقارب الجغرافي البحري بين البلدين، والعلاقة القائمة بينهما على حسن التعاون حتى اليوم، إضافة إلى المساندة الإيرانية لقطر بحرًا، وجوًا، أثناء الحصار الذي فرضته عليها السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر من 2017 حتى2021(31).

مازالت السعودية نفسها تعلق مسألة التطبيع العلني الكامل مع إسرائيل، وكأنها تبحث عن أي إجراء ملموس من قبل إسرائيل لصالح شعب فلسطين، وقضيته، لتجعل منه بادرة سلام يساعدها على التطبيع، كما تخشى في الوقت ذاته من التسرع في التطبيع، لأنه يضعف موقفها من الناحية الدينية أمام إيران، التي بدورها قد تستغله في العمل على تشويهها ،وحشد ما تستطيع حشده من العالمين العربي، والإسلامي ضدها، وليست وحدها في هذا التردد، بل إن دولا عربية يتوقع عضويتها لا تحبذ

الانخراط في أي تحالفات قد تجرها إلى حرب مباشرة مع إيران، لكونها على خط المواجهة معها، كالعراق التي صوت مجلس نوابها على تجريم التطبيع مع إسرائيل (32)، والإمارات التي نفت صلتها بأي تحالف عسكري ضد إيران(33)، ومصر التي رفضت أن تكون في مثل هذا التحالف، وليس ذلك فحسب، بل توجد هناك معوقات بين الدول المتوقع عضويتها من قبِيل غياب العقيدة العسكرية المشتركة لتحديد العدائيات القائمة، والمحتملة ،وامتلاك كل دولة لمقاتلات يختلف طرازها عما تملكه بقية الدول من طرازات في ظل غياب الثقة، التي تُعد ضرورة لتبادل المعلومات اللوجستية.

والواضح، والمعلوم أن التحالفات العربية - العربية - أيًّا كان نوعها - وطبيعتها منذ تأسيس جامعة الدول العربية 1945 مصيرها الفشل بسبب غياب الثقة بين شعوب، وقيادات الأمة العربية، وعدم توحيد الجهود، والرؤى، والتصورات تجاه مختلف القضايا المحلية، والإقليمية، والدولية(34).

ولم تَنجح الدول العربية- فقط - إلا في تحالفاتها إلى جانب حلف الناتو الأطلسي بقيادة أمريكا ضد بلدان، وشعوب عربية، وإسلامية، مثل: التحالف العسكري على العراق منذ عام 1991 حتى إسقاط نظام الرئيس العراقي (صدام حسين) عام 2003، وعلى أفغانستان 2001، والمشاركة الفاعلة للطائرات المقاتلة - العربية (السعودية ــ قطر ــ الإمارات) على ليبيا، وإسقاط الرئيس الليبي (معمر القذافي)، ونظامه عام 2011، والحشد الخليجي: البشري، والعسكري، والمادي لإسقاط نظام الرئيس السوري (بشار الأسد) عام 2011، وعلى اليمن منذ 2015، وكل هذا يعني أن دول المنطقة في حالة تحالف عسكري مع أمريكا، إلا أنه تحالف سري - غير رسمي -. ويتضح ذلك أكثر من تمركز القواعد العسكرية الأمريكية، في الوطن العربي، والأجواء المفتوحة لها.

ومنذ اتفاقية السلام بين مصر، وإسرائيل في عام 1979، والدول العربية، وبالذات الخليجية منها تتهاوى إلى الفلك الإسرائيلي - المغناطيسي، وتقلبت في تحالفاتها، وتلونت في سياساتها، فقد انخرطت في تحالف خليجي - عراقي ضد إيران في ثمانينات القرن الماضي، ومنه إلى تحالف خليجي - إيراني ضد العراق في تسعينياته، وها هي اليوم تتحالف مع إسرائيل ضد إيران، وتبحث عن أي صيغة، أو وعاء سياسي يهيكل هذا التحالف ويؤطره، ولطالما يتملكنا الاستغراب من غياب الصحوة السياسية العربية تجاه قضايا الأمة التي لو كان قادتها حقا يتوقون إلى تَشكيل تحالف عسكري - عربي، فلماذا لايقومون بتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك الملحقة بميثاق جامعة الدول العربية؟

ولِمَ لا تقوم دول الخليج العربي، ومعها الدول العربية بتطوير قوات درع الجزيرة لتصبح تحالفا عسكريا عربيا في إطار جامعة الدول العربية؟ بدلا من إبقاء هذه القوات راكدة في الحيز الخليجي الضيق ، وغير مفعلة بالمستوى المطلوب(35)، وكل ما نتوقع إنجازه في هذه المرحله هو التنسيق، والتعاون العسكري، وبشكل أكبر في مجال الدفاع الجوي من حيث إعادة توزيع المنظومات الدفاعية

الجوية على جغرافيا هذه الدول الشرق - أوسطية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والخدمية، فيما بينها، بمستوى لا يرقى إلى حلف عسكري على غرار حلف شمال الأطلسي.

ب . من الناحية الإسرائيلية . الأمريكية:

من غير المنطقي قبول فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية مكترثة بأمن حلفائها في منطقة الخليج العربي، أو الشرق الأوسط بقدر ماهي مهتمة بأمن إسرائيل التي تتعامل معها، - وكأنها ولاية من ولاياتها- و لا تدخر جهدا في سبيل تعويمها، ودمجها في الوطن العربي الذي تحاول طمس هويته العربية، واستبدالها بهوية شرق - أوسطية، ولا تحبذ قيام أي تحالف قوي، ومستقل في المنطقة، سواءً أكان عربيا خالصا، مثل: جامعة الدول العربية، أو إسلاميا، مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي، بل تريدها هشة، ومضطربة، وغارقة في تناقضاتها القائمة على أساس: عربي، إسلامي، مسيحي، يهودي، كردي، وغيرها،... وإن دعت الضرورة هذه الدول لتشكيل أي تحالفات مؤقتة، أو دائمة فلابد أن تكون بقيادة أمريكا، وتحت إمرتها(36).

وتسعى إسرئيل، وأمريكا إلي تمييع، بل، وتضييع القضية الفلسطينية، والقرارات الأممية ذات الصلة في الحاضر، والمستقبل من خلال تهجين الإعلام، والمناهج الدراسية، وتشويش الذهنية العربية، وقد تمكنتا من إدارة الخوف، والقلق العربيين حتى انحرفت بوصلتهما من(تل أبيب)، إلى (طهران)(37)، مع أن أمريكا هي في الأساس من ساند (الخُميني) في ثورته عام 1979، حين رأت يومذاك أن نظريته الإسلامية الشيعية تمثل سياجا فكريا يمنع تمدد الشيوعية من أفغانستان إلى المياة الدافئة (الخليج العربي)، وفي الوقت نفسه تظل فزَّاعة يستفاد منها عند الاقتضاء، وورقة سياسية فكرية يتم توظيفها، واستثمارها في المنطقة إن على الصعيد الديني مع الإسلام السني، أو على الصعيد القومي مع الدول العربية(38). وهي اليوم أي - أمريكا - فيما لو أحدثت أي ترتيبات، أو تنسيقات عسكرية في الشرق الأوسط تحت أي مُسمى، ومن أي نوع إنما تهدف أولا إلى تأمين، وحماية مصالحها بواسطة حليفتها إسرائيل التي تنوبها في قيادة المنطقة ضمن أي تشكيل تحالفي في حال لو انشغلت بقضايا شرق آسيا، وثانيا لقطع الطريق أمام أي تغلغل روسي - صيني في المنطقة، خاصة في المجال العسكري(39). ولوحظ ذلك في كلمة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) الذي أكتفى في قمة دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مصر، والأردن، والعراق منتصف يوليو 2022 ،التي كان من المتوقع فيها إعلان تحالف عسكري شرق أوسطي بالقول: " لن تترك أمريكا أي فراغ في الشرق الأوسط لروسيا، والصين، وإيران "وسبق أن أشار في تصريح سابق أن "قطر حليف استراتيجي لأمريكا من خارج حلف الناتو".

الخاتمة:

يمكن القول إن عددا من الدول العربية الشرق - أوسطية تطمح إلى حد ما في تشكيل حلف عسكري مع إسرائيل ضد إيران، غير أن هناك جملة من العوامل التي مازالت تقف أمام هذا الطموح، منها ما يعود إلى هذه الدول نفسها، مثل: الانقسام بين دول الخليج العربي تجاه العداء لإيران، ومنها ما يعود إلى إسرائيل، وأمريكا اللتان قد تكون لهما تصورات حول قيادة الحِلف، وتمويله، وحجم بنيته التحتية، وغيرها، لا تتفق مع التصور العربي .

كما أن الظروف التي تتداعى فيها الأصوات اليوم لتشكيل ناتو شرق - أوسطي تختلف عن تلك التي شكلت حِلف الناتو الأطلسي، فالناتو الأطلسي نشأ لمواجهة الاتحاد السوفيتي كدولة اقتصادية عظمى تمتلك السلاح النووي، والمقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي، وكان فكرها الشيوعي يجتاح دول شرق أوروبا بل، وغربها بينما إيران التي ضدها نتوقع قيام الحِلف العسكري الشرق - أوسطي قد لا يرقى خطرها في الوقت الراهن إلى مستوى خطر الاتحاد السوفيتي فهي من الناحية الاقتصادية ضعيفة، ومحاصرة، ومن الناحية العسكرية لا تمتلك السلاح النووي، كما أن أمريكا تدرك أن إيران مازالت تحت السيطرة بسبب تموضع قوات حلف الناتو الأطلسي بجوارها في العراق، وسوريا، وغيرهما.

وعلى الرغم من أن قضية إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط عسكريا تُعد أولوية بالنسبة لأمريكا في هذا الظرف إلا أنها لا ترغب في إشهار أي تحالف شرق - أوسطي ريثما تكتمل موجة التطبيع السياسي - العربي مع إسرائيل، وتنضج فكرتها من جهة، وحتى تتضح نتائج حرب روسيا في أوكرانيا من جهة أخرى، وكل ما نتوقع إنجازه في هذه المرحله هو التنسيق، والتعاون العسكري وبشكل أكبر في مجال الدفاع الجوي من حيث إعادة توزيع المنظومات الدفاعية الجوية على جغرافيا هذه الدول الشرق - أوسطية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والخدمية، فيما بينها، بمستوى لا يرقى إلى حلف عسكري على غرار حلف شمال الأطلسي.

وهكذا تستمر أمريكا في نهجها البراجماتي - الانتهازي، فمن أجل أن يستمر نفوذها في أوروبا بواسطة حلف (الناتو)، كانت في الماضي تهددها بالشيوعية (اللينينية،)، ومابرحت اليوم تهددها بالقومية الروسية - (البوتينية)، وتهدد في الوقت نفسه السعودية، ودول الخليج، بالشيعية الإيرانية كي تتحالف عسكريا مع إسرائيل ضد إيران.

قائمة الهوامش:

اولاً: الكتب:

- محمد حسنين هيكل، أوهام القوة والنصر،القاهرة، مركز الأهرام للترجمة، والنشر، ط 1، 1992 ،ص 109.
- عبد الغني نصر الشميري، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، بيروت، منتدى المعارف، ط1، 2014، ص 369.
- سعيد محمد الفقيه، الاستراتيجيةالعربية لمواجهة تأثير مستقبل العراق على الأمن القومي العربي،صنعاء، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العلياء،2010 ص 74

ثانياً: المقالات العلمية :

- ميثاق مناحي دشر، مشروع الشرق الأوسط الكبير: قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر(العراق، جامعة أهل البيت، مجلة أهل البيت، العدد(19) 2016)، ص 557 ـ 558 ـ 560.
- ماجد كيالي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، التغير والتقدم والانكفاء ، القاهرة،مجلة شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 154، صيف 2013، ص77.
- النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حلب، الآفاق، والحدود، تركيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل، تقدير موقف، 16 ديسمبر،ص7-8.
- أمريكان بروسبكت،(ترجمة عادل رفيق الله)، الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط يلفظ أنفاسه الأخيرة(القاهرة، المعهد المصري للدراسات، 30 يونيو 2022 ، ،ص 2 . 3 . 4.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- اتفاقيات كامب ديفيد - Camp David Accords - المعرفة متوفر على الرابط التالي :
https://m.marefa.org › simplified
- خالد الديري، ناتو شرق أوسطي جديد، 11 يوليو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.afrique2050.net
- شيماء الحديدي ،تاريخ اتفاقيات السلام العربية مع إسرائيل.. لماذا أُبرمت معاهدات مع تل أبيب، 15 سبتمبر 2020، متوفر على الرابط التالي: https://arabicpost.net ›
- ميس الفارسي، رهانات التطبيع و مآلاته في الخليج - البيت الخليجي للدراسات والنشر، 8 يونيو

2022، متوفر على الرابط التالي : https://gulfhouse.org › posts

- عدنان أبو عامر، الرابحون، والخاسرون من اجتماعات النقب، وشرم الشيخ،14 إبريل 2022، متوفر على الرابط التالي : https://adnanabuamer.com › post ›

- ناتو الشرق الأوسط".. من يضم؟ ومشروع حقيقي أم وهم؟ - السورية نت، 25 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي : https://www.alsouria.net

- علي نور الدين، "ناتو" الشرق الأوسط: قد يولد ميتاً من جديد! 25 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي : com › post.https://alkhanadeq

- بكر أبو بكر، حلف الفضول العربي أم حلف "الناتو" الشرق أوسطي!، 3 يوليو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.alquds.com › posts

- اتفاقية سايكس بيكو، 1916، متوفر على الرابط التالي:

http://www.passia.org › maps › view

- "الناتو العربي"ما هي أبرز التحالفات العسكرية السابقة في الشرق الأوسط ولماذا فشلت؟ "، 1 يوليو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.bbc.com › arabic › mid

- محاولات الوحدة العربية ، منتديات بوابة العرب، 29 يونيو 2011 متوفر على الرابط التالي :https://vb.arabsgate.com › showthread

- وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكل(الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 1،مارس 2013،ص 22.

- وليد عبد الحي، دلالات انضمام إسرائيل إلى القيادة المركزية،31 يناير 2021، متوفر على الرابط التالي: altahreer.com-https://www.sahat

- ماري ماهر، عقبات مانعة، هل يتشكل تحالف عسكري دفاعي شرق أوسطي؟، 16 يناير 2022، متوفر على الرابط التالي: ECSShttps://ecss.com.eg

- عمار البوريني"ناتو الشرق الأوسط"، يطرح سؤالا من العدو من الحليف.. إيران أم اسرائيل؟، 26 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي: http://ammannet.net ›

- رانيا أبو شمالة، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية: التواجد والنفوذ، متوفر على الرابط التالي: https://www.alsiasat.com

- شاهر الشاهر، من "الناتو العربي" إلى "الناتو الشرق أوسطي" الرسائل، والدلالات، 4 يوليو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.almayadeen.net

- صلاح الدوبي، دور السعودية، والإمارات في انقلاب الأردن الفاشل ونتنياهو كان على علم بكل شيء، 4 إبريل 2021، متوفر على الرابط التالي: https://jlworld.org
- سمير يوسف، "نقدر موقفكم من خلال فتح الموانئ"،أمير قطر يثني على دور إيران في دعم بلاده لمواجهة حصار دول الخليج، 12 يناير 2020، متوفر على الرابط التالي: https://jlworld.org ›
- بإجماع الحاضرين، البرلمان يصوت على تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، 26 مايو 2022 متوفر على الرابط التالي: https://n.annabaa.org › iraq
- الإمارات تنفي صلتها بـ"تحالف عسكري" مزعوم ضد إيران، أمد للإعلام،27 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://amad.ps › post
- روعة محسن الدندن، الناتو العربي " أو " ناتو شرق أوسطي، 2 يوليو 2022، متوفر على الرابط التالي: elwatan.com-https://nabd
- أسامة آغي ناتو عربي أم شرق أوسطي، بين الدفاع عن المنطقة، وتبعيتها، السورية نت، 22 يوليو 2022،متوفر على الرابط التالي: https://www.alsouria.net ›
- الطائفية سلاح الغرب الأمضى لتفتيت الشّرق الأوسط، متوفر على الرابط التالي: http://freemuslim.org
- إيران النووية فزاعة أمريكا الجديدة لإلقاء الرعب في قلوب العرب،متوفر على الرابط التالي: https://annabaa.org › nbanews
- الشيطان الأكبر كصديق: العلاقة السريّة بين الخميني وأمريكا، 5 يونيو 2016، متوفر على الرابط التالي: https://www.noonpost.com › content
- ما هو واقع وأدوات الصراع الأمريكي الروسي؟، الخنادق، 3 مارس 2022، متوفر على الرابط التالي: https://alkhanadeq.com › post
- فصيل عراقي يتبنى هجوما استهدف أبو ظبي بطائرات مسيرة ، ويتوعد بالمزيد، الموقع بوست،3 فبراير 2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.almawqeapost.net › news
- طارق ديلواني،الأردن يتصدى لتهريب المخدرات بمنظومة دفاع وصناعات عسكرية، 9 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي : ndependentarabia.comhttps://www.i
- طارق ديلواني، تسلل إيراني ناعم... "الهلال الشيعي" الذي أقلق الأردن قبل 14 عاما، 28 نوفمبر 2019، متوفر على الرابط التالي : https://www.independentarabia.com
- عمار جلو، تحالف عربي إسرائيلي ضد إيران: هل ستندلع مواجهة مفتوحة مع تمدد طهران، 21 يونيو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://7al.net ›

- مجموعة مؤلفين، ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير، كارنيغي للشرق الأوسط 1 إبريل 2022،متوفر على الرابط التالي:

mec.org › -https://carnegie

دور نظرية الأمن "الإسرائيلي" في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية

د. محمد ارمين كربيت(*)

المستخلص

إن قيام "إسرائيل" على ارض ليست لهم، وانما بطرد السكان الأصليين بالقوة وبمساعدة خارجية، وإقامة (دولة) ودعوة يهود العالم للاستيطان بأرض فلسطين، من حيث إعلان قيام الدولة عام 1948، لم يؤدي ذلك إلى قبول الأطراف المعنية، إذ رفض أصحاب الأرض الفلسطينيين ذلك، فضلا عن رفض الدول العربية هذا الإعلان، لقد كان قيام "إسرائيل" بالقوة على ارض الغير واغتصابها بالقوة، السبب في ان تكون قضية الأمن أولوية الدولة الوليدة، وبالتالي ضرورة التطوير العسكري وتعزيز القدرات والإمكانات التي تؤهل "إسرائيل" للفوز في أي مواجهة عسكرية، من هنا كان الدور الملقى على عاتق المؤسسة العسكرية؛ هو قيامها بتطوير القدرات العسكرية، وإيجاد إستراتيجية عسكرية قادرة على التجاوب مع وضع "إسرائيل" الجغرافي والعسكري، من هنا نجد ان "إسرائيل" تحاول الإبقاء على تفوقها العسكري لتجاوز الثغرات الجيو- عسكرية التي تعاني منها كمحدودية الموارد البشرية وصغر المساحة.

الكلمات المفتاحية

الإستراتيجية، الخطط العسكرية، العقيدة العسكرية

Abstract

The establishment of Israel on a land that does not belong to them, but rather the expulsion of the indigenous population by force and external assistance, in order to establish a “state” and invite the Jews of the world to settle in the land of Palestine, and then the declaration of the establishment of the state in 1948, did not lead to the acceptance of the concerned parties, as the Palestinian owners of the land refused to do so. In addition to the Arab countries’ rejection of this declaration, it was Israel’s establishment of iron and fire on the land of others and its usurpation by force, the reason for the security issue to be the priority of the nascent state, and thus the necessity of military development and strengthening the capabilities and capabilities that qualify Israel to win any military confrontation, hence the role The responsibility of the military institution is its development of military capabilities, and the creation of a military strategy capable of responding to Israel's geographical and military situation. From here, we find that Israel is trying to maintain its military

(*) دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة النهرين، باحث بالشأن "الإسرائيلي" mohammedarmen0162@gmail.com

superiority to overcome the geo-military gaps it suffers from, such as limited human resources and a small area.

key words

The strategy, military plans, military doctrine

المقدمة

يعد موضوع الأمن وهاجس الحفاظ على الوجود "الإسرائيلي" من أي تهديد، من أهم أولويات القيادة "الإسرائيلية" سواء العسكرية أو السياسية، ذلك لارتباط مفهوم الأمن بالوجود "الإسرائيلي" بالأساس، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإنشاء قوة عسكرية قائمة على التطوير والتحديث لقدراتها وإمكانياتها، عبر تبني استراتيجيات قتالية قادرة على مواجهة التهديدات والمخاطر المحتملة، فضلا عن قدرتها على ردع الخصم قبل محاولته للقيام بأي هجوم ضدها؛ لذا تسعى "إسرائيل" إلى الحفاظ على جاهزية المؤسسة العسكرية بشكل دائم.

إذ لا يوجد نموذج أو قالب مُحدد للنظرية الأمنية في "إسرائيل" التي يمكن عِبرها التجاوب مع متطلبات التهديد الموجه ضدها، لكن يوجد تراكم لمبادئ الإستراتيجية الأمنية والمبنية على التجربة العسكرية الممتدة إلى ما قبل عام 1948.

بالمقابل، قامت الإستراتيجية العسكرية "الإسرائيلية" على إدراك دقيق لإمكانات الدول العربية المواجهة لها، واهم هذه الإمكانات هي: الموارد البشرية، حيث التفوق السكاني العددي الكبير، فضلا عن الموارد الاقتصادية المتنوعة للدول العربية، واتساع الرقعة الجغرافية لهذه الدول؛ الأمر الذي يُحقق للدول العربية عمقا استراتيجيا واسعا في العمليات العسكرية، وهو ما يجعلها قادرة على تحمل حرب طويلة الأمد.

في مقابل ذلك، لا تستطيع "إسرائيل" تحمل حرب طويلة الأمد لمحدودية الإمكانات السابق ذكرها مقارنة مع الدول العربية، لذلك صاغت الإستراتيجية العسكرية "الإسرائيلية" عدة عقائد قتالية لتجاوز هذه الثغرات، منها نقل المعركة إلى ارض الخصم، والحسم السريع في كل مواجهة عسكرية، ذلك لان هزيمة إسرائيل في أي مواجهة عسكرية يُهدد وجودها، بينما لا ينطبق ذلك على الدول العربية.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث عبر تسليط الضوء على تطوير الخطط العسكرية لإختبار جاهزية القوات العسكرية "الإسرائيلية"، وأيضا معرفة أهم الاستراتيجيات العسكرية المتبناة من قبل المؤسسة العسكرية لمواجهة إي خطر يهدد الوجود "الإسرائيلي".

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان كيفية قيام المؤسسة العسكرية بمواجهة التهديدات ضدها، والتغييرات في البيئة الإقليمية وقدرتها على توظيف إستراتيجيتها العسكرية لمواجهة التهديدات وللتغلب على محدودية العامل البشري، وانعدام العمق الجغرافي.

فرضية البحث

تواجه "إسرائيل" تهديدات مختلفة الوتيرة، سواء من دول أو من قبل منظمات ما دون الدول، إلا ان المؤسسة العسكرية ما تزال قادرة على الحفاظ على الوجود "الإسرائيلي" ومواجهة تلك التهديدات.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من ان التهديدات التي تواجهها "إسرائيل" اختلفت خلال العقدين الأخيرين عن التهديدات التي واجهتها عبر السنوات الخمسين الأولى من قيامها؛ نتيجة تنوع واختلاف طبيعة الأسلحة المستخدمة، بل وطبيعة (القوى المعادية) نفسها فبعد ان كانت "إسرائيل" تواجه دولا أصبحت تواجه منظمات ما دون الدولة، وعلى هذا يكون السؤال الأساس للبحث حول هل ستتمكن المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" من مواكبة هذه التغييرات؟.

وبناءً على هذه الإشكالية نطرح عدة تساؤلات، والتي حاول البحث الإجابة عليها:

1- ما هي الحسابات الإستراتيجية التي تأخذها المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" للمحافظة على وجود إسرائيل؟.

2- ما هي الخطط العسكرية التي تقوم بها المؤسسة العسكرية لاختبار جاهزية قواتها؟.

3- ما هي أهم الأهداف المرجوة من تعدد الخطط العسكرية "الإسرائيلية"؟.

4- هل ساهمت العقائد العسكرية المتبناة في إسرائيل من المحافظة على وجودها؟.

5- إلى أي درجة ساهمت عقيدة الردع، والضربة الوقائية والضربة الاستباقية، والحدود الآمنة، ونقل المعركة إلى ارض الخصم، في ضمان استمرارية الوجود "الإسرائيلي"، ومواجهة التهديدات التقليدية أو غير التقليدية.

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل الأوضاع العسكرية والسياسية التي أدت بالنتيجة إلى تبني "إسرائيل" مجموعة من طرق التطوير والتحديث للقدرات العسكرية، تلك التي تجعلها تؤمن وجودها، في ظل استراتيجيات قائمة على تعويض الثغرات الجيو- عسكرية.

هيكلية البحث

قُسم هذا البحث إلى مبحثين:

جاء **المبحث الأول** بعنوان: تطوير وتحديث القدرات العسكرية "الإسرائيلية".

وانقسم إلى مطلبين: الأول: تطوير قدرات المؤسسة العسكرية.

والطلب الثاني: اختبار جاهزية القوات العسكرية.

اما **المبحث الثاني** فقد تناول موضوع: تطور العقيدة الإستراتيجية العسكرية "الإسرائيلية"، وانقسم إلى مطلبين أيضا: حمل المطلب الأول عنوان: عقيدة الردع.

والمطلب الثاني: الاستراتيجيات العسكرية "الإسرائيلية".

المحور الأول: تطوير وتحديث القدرات العسكرية "الإسرائيلية"

يسعى القائمون على المؤسسة العسكرية إلى تطوير قدراتها وإمكانياتها من اجل الحفاظ على الوجود "الإسرائيلي"، خاصة وان "إسرائيل" تعيش في حالة تهديد حقيقي أو متوقع، وتتمثل أهم تلك التهديدات متمثلة بحزب الله، وحركة حماس، والتهديد النووي الإيراني.

وتشكل هذه التهديدات عامل ضغط على قدرة المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات؛ عبر إيجاد وسائل أكثر قدرة على الردع، تحفظ الوجود "الإسرائيلي".

- **تطوير قدرات المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية"**

من أجل أن تضطلع المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" بدور مهم ومؤثر وفي الوقت نفسه ذو استمرارية، على هذه المؤسسة العسكرية أن تأخذ أمور عدّة في الحسبان، واستغلالها جيداً، وهي[1]:

1. الموارد والوسائل (الذاتية، والخارجية المحققة أو المتوقعة/ اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً، وسياسياً...).
2. الجاهزية الداخلية (الدفاع، والخارجية المحققة أو المتوقعة/ اقتصادياً، وتقنياً، وعسكرياً، وسياسياً...).
3. القيادة العامة (متخذو القرارات . دوائر التخطيط الاستراتيجي . الفاعلية...).

إن المساحة الجغرافية الصغيرة "لإسرائيل" تؤثر على خططها الإستراتيجية، وعقيدتها العسكرية، وان الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية سياسياً - امنياً، ما هو إلا تفسير لخطط هذه المؤسسة، وتنفيذها، على أية حال، فأن المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" تأخذ في الحسبان، المشكلات التي تعاني منها "إسرائيل"، عند وضع خططها العسكرية، وهذه المشكلات هي [2]:

أ. صغر مساحة "إسرائيل" وضآلة مواردها المادية والبشرية.

ب. هشاشة "إسرائيل" من الناحية الجغرافية، وضعف عمقها الجغرافي.
ج. حساسية الجمهور لخسارة المدنيين والعسكريين .
د. استمرار النزاع مع الفلسطينيين في (حرب منخفضة الوتيرة) .

فضلا عن إن المؤسسة العسكرية لا تستطيع تشغيل قواتها في حرب لمدة طويلة [3]، وهذا الأمر يقع على عاتق القيادات العسكرية "الإسرائيلية" العليا . وبالأخص رئيس هيئة الأركان . لأنهم ليسوا قادة حكم يتم انتخابهم، بل هم (الأمناء)، الحقيقيون على الأمن القومي حسب العقيدة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، لذا أصبح مفهوماً، لماذا يُدلي رئيس هيئة الأركان ويعبر عن موقفه، ليس في قضايا تخص المؤسسة العسكرية وحسب؛ وانما تشمل موقفه بشأن القضايا والأحداث المهمة، والتي تُعد (موقفه) وثيقة سياسية خالصة [4].

في الحقيقة، ان هالة القدسية والاحترام الجماهيري والثقة بالمؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" انما جاءت لكون المؤسسة العسكرية تعمل بشكلٍ دؤوب لوضع الخطط العسكرية وتحسين قدراتها الاستخباراتية من اجل حماية هذه الجماهير، وإلا ستفقد ثقتهم، وكذلك الحال بالنسبة للمستوى السياسي.

وقد سعت المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية"؛ لإعادة تشكيل الجيش بعد عام 2000، ليكون مكوناً من جيش اصغر ومتخصص، وركزت على مفهوم تحقيق النصر في الحرب، بدلاً من السعي وراء حسم عسكري في ساحة المعارك، وقد اختزلت هذه الجهود في أربع خطط على الأقل، وجاءت كل واحدة منها تختلف عن الأخرى لاعتبارات اقتصادية ومستجدات في البيئة الإستراتيجية، لذا يمكن تقسيم هذه الخطط إلى:

أولاً :- خطتا (كيلا) و (كيشت) :

في أوائل القرن الحادي والعشرين، وضعت المؤسسة العسكرية خطة سُميت بـ (كيلا)، للتوفير في نفقاتها استجابة لعوامل مجتمعية تضغط في اتجاه الإنفاق على الخدمات الصحية، والتعليم، ودخلت الخطة في حيز التنفيذ سنة 2003، وتضمنت تقليص عدد الجيش "الإسرائيلي" بنسبة 20%، ضمن تغيير جذري في تركيبته وطابعه وعقليته وهيكليته، فقد خفضت الخدمة الإلزامية في الجيش إلى عامين (بعد ان كانت الخدمة ثلاثة أعوام)، ما نسبته 20% من الجنود، وأيضاً مدة التدريب والدورات، ففي 2005 قلصت الدورات للقوة الجوية بنسبة 25%، باستثناء دورة الطيارين، وحددت دراسة الطلاب العسكريين من عام إلى عامين للحصول على تدريب احترافي قبل ان ينالوا شهادة قيادة مجموعة قتالية، وذلك لتقليص عددهم في كليات الضباط، وبدء الجيش بتنفيذ الخطة عبر تقليص عدد جنود الاحتياط بضعة ألاف في سنة 2006، وقد كان لبعض هذه التغييرات تأثير سلبي في القدرات القتالية، فلم تكن الخطة مرنة بما فيه

الكفاية لتستوعب حاجات مستقبلية، وفي سنة 2005 ألغيت الخطة لا بسبب استقرار في البيئة الإقليمية، وانما بسبب قيود مالية في السنوات 2003- 2005، خصوصاً مع تكثيف العمليات العسكرية لاحتواء الانتفاضة، والمشاريع الأمنية، مثل الجدار الفاصل [5].

إن تقليل حجم قوات الاحتياط، وتقليل حجم قوات البر ودورات التدريب، كان له أثارٌ واضح عندما بدأت حرب لبنان عام 2006. وقبل ذلك، ومما زاد الأمر سوءاً مجيء الجنرال (دان حالوتس*) إلى رئاسة الأركان في حزيران 2005، إذ جمد بعض هذه التغييرات خلال عام 2006، منها ما يتعلق بدور القوات البحرية، وحجم القوات الجوية، والجدوى في استمرارية تصنيع دبابة ميركافاه، وبدأ العمل على تصميم خطة بديلة تضمنت اكبر عملية هيكلة مرت بها المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" في تأريخها، سميت بخطة (كيشث) وكان من المفترض ان تنفذ عبر مدة أقصاها عام 2012، لكن التنفيذ لم يكتمل بسبب حرب لبنان، ووضع (حالوتس)، ثلاث مبادئ للتغييرات في هيئة الأركان وقيادة القوات البرية، وهي: [6]

1. فصل قوات الوحدات العملاتية، عن وحدات هيئة الأركان.
2. العمل على ان يتم بناء الجيش من داخل الوحدات.
3. وضع حد للمسؤولية المباشرة لهيئة الأركان عن إدارة القوات البرية.

وكان تطبيق هذه المبادئ يعني ان ابرز التعديلات سيترك أثره على القوات البرية، وتخفيف الاعتماد عليها.

ما يهم هنا، انه بعد وقوع حرب لبنان عام 2006، وجهت لهذه التغييرات انتقادات عدة؛ منها انها تمت بطريقة فردية وغير منهجية، الأمر الذي أدى إلى تشويش وهدر للقوات في أثناء الحرب، فتفكيك الفرق العسكرية إلى مجموعات اصغر للتركيز على العمليات العسكرية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، أدى إلى وضع وكأن حرب لبنان لا تتعدى كونها عملية عسكرية محلية؛ لا تستدعي تجميع فرق عسكرية، ولا تستدعي استدعاء الاحتياط، وأيضا وفق الانتقادات لهذه التغييرات، تسليم قيادة فرق عسكرية لقادة لم يحصلوا على التدريب الكافي، وخصوصاً القوات البرية، فضلا عن العطل في الإمدادات، والذخيرة، وأساسياتٌ أُخر من مأكل، ومشرب، ووقود، وإجلاء الجرحى، وظاهرة المدرعات المعطلة، فضلاً عن ذلك، الاعتماد المبالغ فيه على سلاح الجو، وإعطاء أوامر غامضة وغير محددة، والتأخير في إستدعاء الاحتياط [7].

في الحقيقة، عملت حرب تموز عام 2006 على لبنان، على إستفاقة المؤسسة العسكرية على مسألتين؛ الأولى: نوعية وطريقة الحرب التي جرت مع حزب الله. والثانية: هي عدم نجاعة القوات الجوية، بمفردها لحسم الحرب، وانما تبقى القوات البرية لها دور مهم وأساسي في الحرب.

ثانياً:- خطتا (تيفين) و (حلميش) :

بعد تسلم الجنرال (غابي اشكنازي)** رئاسة هيئة الأركان، وفي بداية عام 2007، ألغى الخطط السابقة، وأعاد النظام القديم قبل إضافة تعديلات حالوتس عليه، مع إضافة بعض التعديلات، كالتراجع عن الاعتماد كلياً، على التفوق الجوي لحسم جميع أنواع الحروب، وخصوصاً النزاعات متدنية الوتيرة، وزيادة عدد القوات البرية وتكثيف تدريبها والعودة إلى الاعتماد على قوات الاحتياط، تمثلت خطة (تيفين)، لتغطي السنوات 2008 - 2012، وتصورت أربع إمكانات تهديد، هي:[8]

1. حرب تقليدية مع سورية.
2. هجوم بالصواريخ من إيران.
3. عدم إستقرار في الدول (المعتدلة)، المجاورة.
4. إرهاب غير متماثل، مع هجمات بالصواريخ.

بالمقابل، تضمنت الخطة صيانة وتطوير تسع قُدرات رئيسة، هي: [9]

1. دبابات حديثة.
2. القدرة على توجيه ضربات دقيقة.
3. التفوق الجوي من خلال تطوير طائرة أف 15، وطائرات بلا طيار من طراز هال.
4. القدرة على الوصول إلى مناطق بعيدة بواسطة طائرات يمكن تزويدها بالوقود جواً.
5. تفوق استخباراتي.
6. اعتماد برنامج (تسايباد) *** الرقمي للقيادة والتحكم.
7. تفوق بحري.
8. منظومات مضادة للصواريخ.
9. توسيع مخزون الذخائر الطارئ.

فضلا عن ذلك، تقوية الذراع الطويلة لقوات الجو، والفضاء **** لتأمين السيطرة الجوية المطلقة[10].

يتضح على عكس الخطة السابقة، فأن خطة تيفين تركز على عدة أمور أهمها القوة البرية.

إذ وفقا لهذه الخطة سيحصل الجيش على مئات المدرعات والعربات والدبابات المتطورة، وعشرات الطائرات دون طيار، وجاء التركيز على القوة البرية على حساب القوة الجوية [11].

وإذا كانت الخطة السابقة، تهدف إلى تقليل ميزانية المؤسسة العسكرية لصالح الوزارات والمؤسسات الأخرى، فأن هذه الخطة ونتيجة لحجم التهديدات التي تواجهها "إسرائيل"، تفرض عبئاً على ميزانية الدولة؛ وهنا لابد من زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية "لإسرائيل"، لمواجهة ذلك، وان "إسرائيل"

ستحصل على زيادة بنسبة 25% من المساعدات العسكرية، مما يعني انها ستحصل على 30 مليار دولار من المساعدات العسكرية الأمريكية على مدى ثلاثة عقود [12]، والمساعدة في بيع المنتجات والصناعات العسكرية "الإسرائيلية"، فضلا عن تطوير الصناعات العسكرية "الإسرائيلية" أمريكياً لصالح استخدامها من قبل المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية".

وقد صرح الناطق العسكري للجيش "الإسرائيلي"، ان فريقاً من الخبراء العسكريين ورؤساء الأقسام والدوائر في الهيئة العامة للأركان والهيئات ذات الصلة، قد شاركت في صياغة الخطة، وطرح القضايا والأمور التي تهم المؤسسة العسكرية مستقبلاً، وكجزء فاعل في إعادة قوة الردع، والمناعة للجيش "الإسرائيلي" والمجتمع ككل [13].

إلاّ أن اللافتُ للانتباه من تصريح الناطق العسكري، عدم الإشارة إلى أي دور للمستوى السياسي أو لرئيس الحكومة أو وزير الدفاع، في مناقشة الخطة والاطلاع على جهوزية المؤسسة العسكرية، واحتياجاتها، ما يعطي الانطباع بأن المؤسسة العسكرية في "إسرائيل" تفعل ما تراه صواباً، لخدمة "إسرائيل".

انطلقت الخطة الخمسية الجديدة للجيش "الإسرائيلي" التي أُطلق عليها (حلميش)، والتي حلت محل خطة (تيفين)، وتتحدث الخطة عن تطوير الجيش "الإسرائيلي"، في ضوء التهديدات التي تواجه "إسرائيل"، وهي تأخذ بعين الاعتبار التغييرات الحاصلة في المنطقة، وخصوصاً في مصر وسورية، وانعكس ذلك على الجيش "الإسرائيلي" وبيئته، والخطة تركز على أنظمة الدفاع الجوية والأنظمة المضادة للصواريخ، وتطوير قدرات كتائب المشاة، ومواجهة هجمات الانترنيت (القرصنة) وإدامة للبنى التحتية العسكرية [14].

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الخطط العسكرية "الإسرائيلية"، إلا أنه يمكن تحديد أهداف أساسية للخطط العسكرية، وهي: [15]

1. التصدي لظاهرتين وصلتا مرحلة الذروة، إحداهما؛ تقادم التشكيل القتالي للمؤسسة العسكرية الذي بُني منذ مدة ليست بالقصيرة، والثانية؛ عدم نجاعة التوظيف المالي في تحسين الأسلحة القديمة.

2. الإرتكاز على عدة دعائم في تكوين القدرة العسكرية "الإسرائيلية"؛ وهي: تحسين تقديرات الاستخبارات؛ والمجلس الوزاري المصغر؛ المصادر المالية، وتطورات الطاقة البشرية؛ بناء القوة؛ والوسائط القتالية لكل تشكيل من تشكيلات الجيش "الإسرائيلي".

3. تحقيق الانتصار للجيش "الإسرائيلي"؛ بالاعتماد على إجراءات متعددة، منها: الاستناد إلى الأقمار الاصطناعية المتنوعة، امتلاك وسائط أخرى مثل الصواريخ والأسلحة عالية الدقة، والطائرات دون طيار.

وانسجاماً مع تلك الأهداف، فأن خطط تطوير المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" تَسير في أربعة خطوط متوازية: [16]

1. تطوير قوة إستراتيجية ضاربة، بعيدة المدى، وذات قدرات تدميرية عالية.

2. تطوير سريع ومركز لنظم الإنذار ولأسلحة اعتراض الصواريخ والطائرات، قادرة على حمل رؤوس قتالية تقليدية وغير تقليدية.

3. إعداد الجبهة الداخلية لتكون قادرة على المقاومة، وامتصاص الضربات.

4. جهد استخباراتي وسياسي عميق، يتابع ويتقصى جهد التسليح والأسلحة غير التقليدية لدى (الأعداء).

- **اختبار جاهزية القوات العسكرية**

قامت "إسرائيل" بإجراء عدة مناورات عسكرية؛ لمواجهة التهديدات المحتملة، في خط موازٍ للخطط العسكرية السنوية وليس بديلاً عنها، وتعزيز الجبهة الداخلية، وفحص جاهزيتها، توقعاً للخيار الأسوأ، وهذه المناورات هي:

1. نقطة تحول 1: التي بدأت بعد حرب تموز 2006، وكانت بداية هذه المناورات في 5/14 /2007، إذ باشرت قيادة الجيش الإسرائيلي تمريناً عسكرياً، على أساس سيناريو حرب واسعة النطاق، شمل المناطق العسكرية الثلاثة: الشمالية (على الحدود اللبنانية والسورية)، والجنوبية (قطاع غزة)، والوسطى (الضفة الغربية)، بهدف اختبار جاهزية قيادة الجيش "الإسرائيلي"، وأركان المستوى السياسي، واختبار قدرتها على اتخاذ القرارات، في حال تدهور الأوضاع امنياً، وفي حال نشوب حرب شاملة، وشارك في التمرينات شخصيات تحتل مناصب حكومية في حينها؛ أمثال رئيس الحكومة السابق (أيهود اولمرت)، ووزير الدفاع السابق (عمير بيرتس)، ونائب وزير الدفاع السابق (افرايم سنيه) [17].

2. نقطة تحول 2: انطلقت في 2008/4/5، واستمرت خمسة أيام، واستهدفت فحص مدى قدرة الجبهة الداخلية في مواجهة أي هجوم بأسلحة تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية، وأفادت وزارة الدفاع على موقعها على شبكة الانترنيت؛ أن ((المناورة تستهدف تحسين مستوى الجاهزية لدى مختلف الهيئات؛ من اجل التعامل مع أوضاع طارئة، مثل هجمات صاروخية على مناطق مختلفة من "إسرائيل")) [18].

3. نقطة تحول 3: باشرت "إسرائيل" في 2009/5/31، بمناورة حربية تحاكي سقوط صواريخ على الجبهة الداخلية، بمشاركة الجيش وسلطة الطوارئ في وزارة الأمن، والسلطات المحلية، والوزارات، والدوائر الحكومية، والمدارس، واستمرت لخمسة أيام، حسب إعلان الجيش "الإسرائيلي"، فإنها تهدف لرفع قدرات الجبهة الداخلية لمواجهة سيناريوهات نشوب حرب، وسقوط صواريخ من إيران ولبنان وقطاع غزة، وعملية تفجيرية كبيرة، إلى جانب حدوث كارثة بيئية أو خلل في منشأة للمواد المحظورة، كما تطرقت المناورة إلى إمكانية قيام مواطنين عرب في "إسرائيل" بأعمال شغب وإغلاق محاور الطرق الرئيسية [19].

4. نقطة تحول 4: بدأت في 2010/5/25، بإجراء تمرين لفحص استعدادات الجبهة الداخلية لحرب شاملة، وسقوط مئات الصواريخ على مختلف المدن "الإسرائيلية"، وفي محاولة لمنع التوتر على الحدود الشمالية، أعلنت أجهزة الأمن "الإسرائيلية"، ان التمرين حدد موعده منذ مدة طويلة، ولا يحمل أي رسالة تصعيدية، وهو جزء من خطة عمل سنوية [20].

5. نقطة تحول 5: في 2011/6/19، انطلقت المناورة، وشاركت فيها الجبهة الداخلية، والمنظمات المدنية؛ وتحاكي المناورة ردة الفعل الجبهة الداخلية على هجوم صاروخي واسع النطاق، تتعرض له "إسرائيل"، من كل من لبنان، سورية، إيران، غزة، وسقوط حوالي 800 صاروخ يومياً على أكثر من 800 بلدة، إذ يمكن ان تصل تلك الصواريخ إلى عمق تل أبيب، وقد شارك الكنيست للمرة الأولى في تلك التدريبات، وفي 2011/6/21، نزل رئيس الوزراء "الإسرائيلي" حينها (نتنياهو)، وأعضاء المجلس الوزاري المصغر، ورؤساء أركان الجيش والأجهزة الأمنية، إلى ملجأ في القدس، بُني ليكون مقراً للقيادة في حال قيام حرب مدمرة على "إسرائيل" [21].

6. نقطة تحول 6: في 2012/10/21، انطلقت أضخم مناورة حربية مشتركة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وهدفها حماية سماء "إسرائيل" من هجمات جوية بالصواريخ والطيران، تنفذ ضدها، من عدة دول وجهات، مثل: إيران، سورية، لبنان، غزة، في آن واحد، تمت هذه المناورات بقيادة أمريكية، شارك فيها حوالي 1500 جندي وضابط وخبير من الولايات المتحدة؛ بينما شارك من الطرف "الإسرائيلي" إعداد مضاعفة تمثل جميع الأسلحة والألوية في الجيش "الإسرائيلي"، فضلاً عن الجبهة الدفاع المدني، وأجهزة الأمن، والمخابرات على مختلف أنواعها، وشاركت في المناورة، بطاريات الصواريخ الأمريكية، المضادة للصواريخ من طراز (باتريوت)، والصواريخ المشابهة ذات الصناعة الأمريكية "الإسرائيلية" المشتركة (أرو حيتس أو السهم)، ومنظومة الصواريخ المضادة للصواريخ متوسطة المدى (القبة الحديدية) [22].

في الحقيقة، تحاكي هذه المناورات تعرض "إسرائيل" لهجوم من جميع التهديدات المحتملة؛ وكيفية مواجهتها، وان ذلك، يعزز من موقع المؤسسة العسكرية باعتبارها الحامية الوحيدة لأمن إسرائيل وشعب "إسرائيل"، لذا فأن كل ما سبق يندرج ضمن الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" في عرضها للتهديدات، وكيفية مواجهتها.

المبحث الثاني: تطور العقيدة الإستراتيجية العسكرية "الإسرائيلية"

لمّا كانت "إسرائيل" تعاني من نقص في عدد سكانها وقلة مساحتها قياساً إلى خصومها، كان على المؤسسة العسكرية أن تبلور عقيدة عسكرية تتلائم مع أوضاعها السكانية والجيوبولتيكية ضمن دورها كمؤسسة عسكرية وأمنية قادرة على بلورة رؤيتها للأوضاع السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية والأمنية، إن وظيفة المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" في وضع العقيدة العسكرية ويأتي من دورها في حماية

المجتمع "الإسرائيلي" الذي يعد نفسه في خطر دائم ومستمر نتيجة لصراعه مع الدول العربية المجاورة ومع الفلسطينيين في الأرض المحتلة أيضاً، إن قيام "إسرائيل" الذي كان منذ البداية بشكل غير طبيعي وباستخدام القوة لطرد السكان العرب من أراضيهم وعدوانها المستمر على الدول العربية المجاورة، جعل المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" في حالة بحث مستمر عن ما سيوفر لها تحقيق أهدافها وحماية مواطني "إسرائيل" بأقل كلفة وبأسرع وقت، ولهذا أصبحت السياسة الأمنية تحتل الأولوية في "إسرائيل"، إذ يأتي موضوع العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" على رأس أولويات الجيش "الإسرائيلي".

- **عقيدة الردع**

لابد من تعريف للردع ليتسنى فهم هذه العقيدة، إذ يمكن القول، إن الردع هو منع الخصم من الإقدام على عمل عسكري غير مدروس العواقب، ذلك ان الطرف الرادع لديه إمكانيات لا يستطيع الخصم مواجهتها ومنها السلاح الرادع، فضلاً عن وضع الطرف المردوع في حالة (شك) نفسية في قدرته العسكرية في مواجهة الطرف الرادع الذي يصور للأطراف الأخرى على انه في أفضل حال من حيث السلاح والتقنيات العسكرية الأخرى، وإن المحاولة معه عسكرياً، ستؤدي (بلا شك) إلى خسارة الطرف المردوع (أو الخصم)، والردع معناه أيضا ان يقوم طرف بردع طرف آخر عن شن حرب ينوي القيام بها، وقوامه امتلاك ترسانة ضخمة من الأسلحة وعدد كبير من الوحدات والوسائل اللازمة لاستخدامها. وللردع مفهوم نفسي، وهو حمل الخصم بالضغط السياسي والإكراه النفسي، وبأدوات الحرب النفسية، على تغيير مواقفه السياسية والعقائدية والعسكرية، أو تغيير قناعاته، والإذعان والانصياع لعمليات الردع النفسية والفكرية والعسكرية[23].

والردع في اتفاق الكثير من الآراء يعد المحصلة النهائية لتفاعل العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والعسكرية والدعائية التي تضع الخصم في حالة نفسية يحجم معها عن تقبل المخاطرة [24].

وللردع مقاصد ووسائل، أما مقاصد الردع فهي ثلاثة: [25]

1. **الردع الكمي الشامل :** ويعني حمل الخصم على الامتناع عن القتال هجوماً أو دفاعاً .
2. **الردع الجزئي :** ويعني حمل الخصم على الامتناع عن الهجوم .
3. **الردع المحدود :** ويتضمن حمل الخصم على عدم توسيع دائرة قتاله في الدفاع أو الهجوم، خاصة يمنعه عن القتال المستميت أو القتال الساحق، وبين هذه المراتب هناك أوضاع جزئية لا تشكل حالة قائمة بذاتها.

هذا عن مقاصد الردع، وأما وسائله فهي نوعان : [26]

1. **الردع التقليدي :** يعتمد على الأسلحة التقليدية .
2. **الردع غير التقليدي :** ويرتكز أساساً على السلاح النووي .

وبالنسبة للردع "الإسرائيلي"، يمكن التعرف عليه من الاطلاع على ما قاله (عيزر وايزمن) ***** حينما كان وزيراً للدفاع: ((ينبغي لأية دولة لا تسعى للحرب ان تؤمن نفسها بأقصى درجات من الردع، أي أن تمنع من البداية، نشوء ظروف تجبرها على شن حرب فعلية كي تحقق أهدافها السياسية، أو لتمنع العدو من ان يجبرها على الخضوع لإرادته، ويمكن إحراز ذلك عبر إقناع العدو بان كل جهد من جانبه محكوم عليه بالفشل سلفاً)) [27] .

منذ عام 1948 اتجهت سياسة "إسرائيل" الأمنية على الاعتماد على عقيدة الردع للحفاظ على هذا الأمن[28]، وقد وضع (ديفيد بن غوريون) ****** ثم (موشيه دايان) ******* قواعد هذه السياسة القائمة على الردع غير المتكافئ، وقد استلهم القادة العسكريون واقعهم الميداني للانطلاق نحو عقيدة الردع مدركين بأن حجم "إسرائيل" الصغير وعدد سكانها المحدود يجعلها تتعرض للخسائر بسهولة وبشكل لا يسمح للمؤسسة العسكرية وقواتها المسلحة ان تستوعب الكثير من الهجمات داخل الأراضي "الإسرائيلية"، وبالتالي خوض حرب استنزاف طويلة الأمد، مما يعني أن عقيدة الردع هي الخيار المناسب لمثل ذلك الواقع [29].

ركز الردع "الإسرائيلي" أساساً على منع الحروب التقليدية والتي تكون واسعة النطاق، فالردع "الإسرائيلي" مبني على أساس مفهوم إظهار صورة مضاعفة للقوة "الإسرائيلية"، وان هدف الردع الأساسي يقوم على التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب (الخصم)، ودفعهم إلى التسليم بها كوجود واقع عن طريق إقناعهم بأن أي مجابهة معها ستكون باهضة الثمن وانها ستؤدي إلى خسائر حقيقية [30].

وعلى ما يبدو، فأن عقيدة الردع قد حققت بعض من الوظائف المبتغاة منها والتي عُينت لها، فانعدام أي عمل عربي كبير في الميدان العسكري حتى عام 1973، وقد هيأت هذه العقيدة "لإسرائيل" فرصة الانفراد في ممارسة الخيار العسكري، ويتمثل ذلك فيما حصل عام 1967 [31]، إذ سيطرت "إسرائيل" بعد هذه الحرب على أراضي واسعة من سوريا والأردن ومصر والجزء المتبقي من الأراضي الفلسطينية[32].

إذن، تبلورت عقيدة الردع هنا في الحفاظ على هذه المُكتسبات الجديدة وعدم التفريط بها، ذلك أن صغر مساحة "إسرائيل" وهو يعد الحلقة الأضعف في الأداء العسكري الإسرائيلي" أصبح يضم بعد 1967 أراضي جديدة، إلا أن حرب 1973 غيرت من مسار عقيدة الردع وذلك لأنها كسرت فكرة أساسية هي فكرة التفوق "الإسرائيلي"، وهنا جاءت الحرب ضد "إسرائيل" فتغيرت عقيدة الردع التقليدية أو يمكن القول انها تطورت وفقاً لذلك المسار، إذ تطورت عقيدة الردع إلى الردع النووي، وفضلاً عن ذلك فأن استخدام "إسرائيل" القدرة المعلوماتية عالية التفوق المتمثلة باستخدام الأقمار الصناعية في الفضاء، لتوفيرها

المعلومات الاستخبارية عن تحركات (العدو)، مما يقلل على قدرة الخصم على مبادأة ومفاجئة "إسرائيل" في إي هجوم مُقبل، وهذا ما يوفره عنصر الردع كجزء من التخطيط العسكري للمؤسسة العسكرية.

والردع غير التقليدي (النووي) [33]، تستخدمه "إسرائيل" ضد الخصم الذي لا يمتلك قدرات مشابه لما تمتلكه "إسرائيل"، وهي بنفس الوقت لا تسمح بوجود أو امتلاك سلاح نووي لأي طرف في المنطقة [34]، وقد حقق الردع النووي "لإسرائيل" مكاسب مهمة في مجال الردع لسببين:[35]

1. لأنها الوحيدة التي تمتلكه في الشرق الأوسط.
2. حريتها في اللجوء اليه، ذلك لأنها لم توقع على اتفاقية حظر النشاط النووي غير السلمي.

تتجلى عقيد الردع النووية عبر حجم الرؤوس النووية التي تمتلكها "إسرائيل"، إذ يقدر حجم الأسلحة النووية "الإسرائيلية" بمئتي رأس قنبلة نووية تم تجميعها، وان قوة البعض منها تصل إلى أكثر من مئة مليون طن [36].

طورت "إسرائيل" من عقيدة الردع وأدخلت إليها التكنولوجيا والمعلوماتية، ووظفتها خدمة لعقيدة الردع، ومن المهم في هذا الشأن ذكر القدرة العسكرية والاستخبارية "الإسرائيلية" عبر التجسس على الخصم، الأمر الذي سيعزز من قدرة "إسرائيل" على الردع وسيقلص من فرصة المبادأة بالهجوم من قبل خصومها، فضلاً عن ذلك فأن احتكار الردع كفيل في ان يحرم الآخرين إلى اللجوء إلى خيارات عسكرية تهدد امن "إسرائيل"[37].

- **الإستراتيجيات العسكرية "الإسرائيلية"**

منذ عام 1948 استخدمت "إسرائيل" استراتيجيات عسكرية عدّة، وفق حاجتها للأمن فاستخدمت نظريات أمنية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها، وللسيطرة على مزيد من الأراضي، ومن هذه الاستراتيجيات الآتي:

أولا:- الضربة الوقائية والضربة الاستباقية

الضربة الوقائية هي هجوم مخطط على الخصم (العدو)، الذي يستعد للهجوم في المستقبل، أما الضربة الاستباقية يُقصد بها استباق الخصم (العدو)، يشن هجوم عليه عندما تتوافر دلائل على نيته بشن هجوم. أما الفرق بين الضربتين، فأن الأولى: ترى بأن مزايا الخصم ليست آنية وإنما مستقبلية ولابد من الإجهاز عليه وشل قدراته، وأما الثانية: تعني ان الخصم على أبواب شن هجوم ولابد من تحقيق السبق عليه وتدمير قواته، لكي لا يستطيع ان يبلغ أهدافه، وتعد نظرية الضربة الوقائية أو الاستباقية من أركان العقيدة العسكرية "الإسرائيلية"، وذلك لعدة أسباب: [38]

1. ان "إسرائيل" لا تملك عمقاً سوقياً (استراتيجياً)، ولا تستطيع خوض حرب طويلة الأمد.
2. ان "الإسرائيليين" أقلية في محيط (عربي)، رافض لهم.
3. لتنمية قدرة الردع "الإسرائيلية".

أعطت هذه العقيدة دوراً للمؤسسة العسكرية وثقلاً متزايداً في القرار السياسي وصنع السياسة العامة الأمنية، ذلك لأن هذه العقيدة وكما سبق الإشارة انها تعتمد على اتخاذ القرار بتوجيهه ضربة وقائية أو استباقية سريعة[39]، وهذا يعود إلى وظيفة المؤسسة العسكرية وممارستها لدورها على المستوى السياسي. أما من حيث تطوير هذه العقيدة، فأن الفضل يعود إلى (ديفيد بن غوريون) والذي طور الضربة الوقائية [40]، أما الضربة الاستباقية فالفضل يعود إلى (ايغال الون) ******** [41]، وتعتمد هاتان الضربتان على الحركة السريعة والمبادأة لضرب قوات الخصم ومنشآته وهي في طور التحشيد والتهيؤ للقتال على شل قدرات الخصم، إذ تعتمد هاتان الضربتان على دقة المعلومات لضرب قدرات الخصم قبل بلوغه الأهداف.

في الحقيقة، إن استخدام الضربة الوقائية أو ما يطلق عليها أيضاً بـ (الحرب أو الضربة الخاطفة)، تتطلب الاعتماد الثنائي على (الطائرة والدبابة)، في تحقيق خرق في قطاعات محدودة من الجبهة [42]، وقد استخدمت "إسرائيل" هذه العقيدة في حربي 1956 و 1967 والتي غنمت فيها إضافات كمية ونوعية لأمنها [43].

وفضلاً عن ذلك، فالضربة الوقائية تعتمد على قاعدة أساسية وهي الضربة المباغتة من دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود.

أما الضربة الاستباقية، فإن "إسرائيل" تستهدف أية نية لدى خصومها في إجراءات عسكرية أو تطورات تقنية هدفها وتطوير الجهد العسكري، لذا فأنها تقوم بتوجيه ضربة استباقية لها وهي في طور النمو، خشية من استكمال المشاريع تلك وتوجيهها ضد "إسرائيل"، ومثال ذلك ضرب المفاعل النووي العراقي في عام 1981 [44]، وحتى المشاريع السياسية المعادية "لإسرائيل"، قامت "إسرائيل" بمحاولة اجهاضها عسكرياً، ومثال ذلك ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1986[45] .

وكلتا الضربتين مع اختلاف التسميات والوسائل، فأنهما تستهدفان تحقيق غرض مهم وهو ان "إسرائيل" تحاول عبر مؤسستها العسكرية ان تشعر المجتمع "الإسرائيلي" بإنه في حالة خطر دائم وحقيقي من قبل هذا الخصم أو ذاك، لذا فأن من واجب المؤسسة العسكرية القضاء على أية محاولة تراها تهدد امن "إسرائيل"، وبالتالي فأن المؤسسة العسكرية تُؤمن لها إجماعاً مما سيعزز من دورها المتزايد أصلاً في الحياة السياسية والمجتمع في "إسرائيل".

ثانيا:- الحدود الآمنة

الحدود الآمنة يقصد بها تلك الحدود التي تمنع الطرف الآخر من ضرب الأهداف الحيوية داخل الدولة، أي المراكز السكانية والمنشآت الصناعية والمطارات والموانئ والمرافئ .... الخ[46].

أيضاً فأنها تعني، القدرة على إبعاد الخطر عن حدود "إسرائيل" أينما تواجدت تهديدات ذلك الخطر[47].

إن نظرية الحدود الآمنة يمكن إجمالها في عنصرين أساسيين هما عدم تعرض آي منشأة "إسرائيلية" لأي ضربة عسكرية وثانيهما المنع من محاولة القيام بمثل تلك الضربة أما (سياسياً أو عسكرياً)، سياسيا عبر الاتفاقات والتي أبرمتها "إسرائيل" مع بعض جيرانها، والمتعلقة بنزع السلاح في المناطق الحيوية ومنع وصول قوات عسكرية مصرية إلى سيناء ضمن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، اما عسكرياً فتتطلب أحياناً الظروف لمنع حدوث إي خرق للحدود ان تتدخل "إسرائيل" عسكرياً لمنع الهجوم عليها واستهداف منشأتها (كما في الهجمات المتكررة على قطاع غزة).

تبنت العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" نظرية الحدود الآمنة بعد حرب 1967 [48]، تحت ذريعة انها تحول دون محاولة الخصم بمهاجمتها لأنها تمثل حاجزاً امنياً للمراكز الاستيطانية [49].

وعمد الفكر العسكري "الإسرائيلي" إلى تعزيز عقيدة الحدود الآمنة كحل لمشكلة صغر المساحة، وقد استغلت "إسرائيل" شعارها (لا يمكن التوصل إلى حل سياسي مع الأطراف التي وقعت جزء من أراضي دولها تحت سيطرة "إسرائيل")، إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة ودائمة، لتصبح الحدود الآمنة متحركة تنتهي عند آخر مستوطنة "إسرائيلية" يتم بناؤها [50].

ومن الجدير بالذكر، فأن الاطلاع على ما قاله (ايغال آلون)، في حدود هذه العقيدة مع علاقتها بعقيدة الردع، إذ قال : ((أنه لا يمكن "لإسرائيل" ان تحصل على الأمن وان تحافظ عليه إلا ببقائها متفوقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على البلدان المحيطة بها....)) [51] .

يتبين من ذلك أمرين مهمين؛ الأول: (الأمن + التفوق العسكري)، والذي لا يمكن التنازل عنه وتتم عملية حماية الحدود في "إسرائيل" كجزء من تطبيق السياسة الأمنية، كما هي حال باقي السياسات، أما الأمر الثاني: فهو ان النتيجة المتوخاة من المؤسسة العسكرية ومن تفوقها هو تفسيرها للأخطار المحيطة "بإسرائيل"، وبالتالي محاولة وضع رؤيتها موضع تنفيذ لسياسة أمنية ترى المؤسسة العسكرية انها الأجدر من غيرها في التطبيق وانها ذات المردود الأقل كلفة والأقدر على معالجة المشكلة.

ثالثا:- نقل المعركة إلى ارض الخصم

كما ذكرنا، فأن صغر المساحة التي تكونت عليها "إسرائيل" تعد من ابرز المشكلات الأمنية التي تعاني منها "إسرائيل"، لذا كان على المؤسسة العسكرية والتي تتميز بتفوق نوعي من أسلحة ومعدات ان تواجه الخصم (العرب)، والذي يمتلك مساحات شاسعة وعدد سكاني كبير جداً قياساً (بدولة) صغيرة المساحة

وقليلة السكان "كإسرائيل"، لذلك فالمؤسسة العسكرية لا تستطيع مواجهة (الأعداء)، على أراضيها، لأن أي خسارة في جزء صغير من الأراضي التي تحت يد "الإسرائيليين" فأن ذلك يدق ناقوس الخطر الأمني والسياسي والاجتماعي وهو أمر غير مقبول عند "الإسرائيليين"، من هنا جاءت هذه العقيدة (أي عقيدة نقل المعركة إلى أرض الخصم)، جزءاً من الحل والتي تتطلب أيضا تفوق نوعي عالي سواء في التدريبات أو الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة وغيرها.

إن العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" تتميز بالمرونة وعدم الجمود فهي لا تركن إلى عقيدة ثابتة، وانما متغيرة وفقاً للظروف المؤاتية والموائمة لها، وبالنسبة إلى عقيدة نقل المعركة إلى ارض الخصم تمثل تحدياً جديداً للمؤسسة العسكرية بعد ان طور (الخصم)، أي (حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي... الخ)، أسلحة جديدة تمكنها من الوصول إلى المناطق الإستراتيجية والمهمة فيها، وتمثل ذلك في حرب عام 2006 على لبنان بشكل واسع [52].

لذا، فأن نقل المعركة إلى أرض الخصم، هو إبعاد المجال الجغرافي "الإسرائيلي" عن أية معركة محتملة مع (العرب)، والتمهيد لأن تكون بيئة الخصم بأجزائها وأراضيها هي الميدان المرشح لأي حرب محتملة، هذا المبدأ يرتبط ارتباط وثيق بالواقع الجغرافي "الإسرائيلي" وأن أي تهديد أو اختراق لهذا الموقع من شأنه أن يشكل خرقاً لأمن ووجود "إسرائيل"، وعندها سيصبح صميم وجود "إسرائيل" في خطر [53]، وما نجاح "إسرائيل" في حرب 1967 خير دليل على ذلك، وجعل "إسرائيل" تدعي بأن جيشها هو الجيش الذي لا يقهر [54]، إلا أن وجود حالة من توازن القوى لا يمكن تفعيل هذه العقيدة، كما هو الحال في التعامل مع الملف النووي الإيراني.

إن تطور العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" لا تسير بمعزل عن باقي المتغيرات والتي تؤثر وتتأثر بها هذه العقيدة أو تلك، لذا فأن هناك مجموعة نقاط لابد من تأشيرها حول العقيدة العسكرية "الإسرائيلية":

1. يعتقد كبار العسكريين "الإسرائيليين" أنه ليس هناك مكان لتغييرات أساسية في مفهوم الأمن "الإسرائيلي" الذي وضعه (بن غوريون)، ولن تهدد "إسرائيل" وجود الدول العربية أي (خصومها)، ولكنها ستواصل الوقوف أمام خطر كبير يتهدد وجودها وستضطر إلى الإبقاء على جيش قوي وصناعة أمنية متطورة كأساس لسياسة الأمن، للحفاظ على وجودها [55].

2. إن الأمن "الإسرائيلي" ليس عنصراً نسبياً، بل مطلقاً، وذلك لأن وجودها المادي بالذات متوقف عليه، ولأن الفحوى الكاملة لعبارة الأمن يطابق مفهوم الوجود عموماً [56].

3. أنشأت "إسرائيل" عقيدة عسكرية خاصة بها تقوم على أساس تبني تعاليم الديانة اليهودية [57]، التي تعلم رجالها ان "إسرائيل" لن تحارب إلا مرة واحدة، فإذا كانت الهزيمة تؤدي في دولة من الدول إلى فقدان جزء من أراضيها، فأن الهزيمة في "إسرائيل" لا تعني سوى زوالها من الوجود [58].

4. ان تنوع العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" لم تأتِ نتيجة لتغيير القيادات العسكرية، وانما جاءت لكي تتلائم مع الظروف المحيطة "بإسرائيل"، وأيضاً لتأكيد الوجود "الإسرائيلي" [59]، والذي يعد الهدف الأول وغاية عمل المؤسسة العسكرية في "إسرائيل".

5. ان أغراض السياسة الأمنية "الإسرائيلية" في الوقت الحاضر، والتي تؤدي فيها المؤسسة العسكرية الدور الأوسع فيها؛ هي تحييد الخصم عن مبادأتها بأي هجوم عسكري منظم، وان تبدأ هي بالهجوم على الخصم، إلا أن في حرب عام 2006، كان التوجه "الإسرائيلي" باعتبار إن حزب الله هو الذي بدء الحرب وليست "إسرائيل".

6. تسعى "إسرائيل" لتعزيز قدرتها الردعية من اجل تحقيق وصيانة الأمن "الإسرائيلي" من المخاطر [60]، إذ تعد عقيدة الردع النووي من أهم المبادئ الإستراتيجية العسكرية "الإسرائيلية"، إذ ترى أن الردع العسكري، يجب أن يرتكز دائماً على صورة "إسرائيل" في المنطقة كقوة نووية، وعلى امتلاكها الصواريخ والطيران القوي القادر على شن هجمات بعيدة المدى [61].

7. عند الشعور بأن ميزان القوى التقليدي بين "إسرائيل" والخصم (العرب)، يعاني من خلل كبير، مما قد يعني ان المعركة سوف تكون خاسرة لا محالة أن لم يتم اللجوء إلى الخيار النووي، وبالتالي فأن الردع "الإسرائيلي" في هذا المجال سوف يكون (ردعاً نووياً) في مواجهة (خطر تقليدي) [62].

تبقى هذه الاستراتيجيات العسكرية مرتبطة بشكل أو أخر على ترتيبات الوضع الإقليمي والدولي، لاسيما الولايات المتحدة والتي عادة ما تكون منحازة إلى جانب "إسرائيل"، وتغض النظر عن سلوكها تجاه فلسطيني الأراضي المحتلة، وحتى الدول المجاورة، ولا يقصد مما سبق قدرة الإستراتيجية العسكرية على تحقيق أهدافها في كثير من الأحيان - إذ قد تفشل أحياناً في تحقيق أهدافها مثلما حدث في حرب تموز عام 2006-، وعادة ما يكون الفعل "الإسرائيلي" مدعوم أمريكياً بشكل أو أخر.

يؤثر حجم الموارد المالية المخصصة للمؤسسة العسكرية الأمنية مباشرة في قدرة المؤسسة على حماية الدولة وسيادتها في مواجهة الحروب والتحديات والأعمال المسلحة الأخرى، وفي قدرتها على درع (الأعداء)، وبالتالي منع الحروب والأعمال العدائية، أيضاً في قدرتها على تقصير مدة الحرب وتقليل إضرارها، ولا تحد الجهوزية العسكرية والأمنية من الخسائر البشرية وحسب؛ بل أيضاً من خسائر الاقتصاد القومي، في المقابل تلحق زعزعة الأمن لمدة طويلة ضررا كبيرا بالاقتصاد.

لذلك تمتلك المؤسسة العسكرية، دوراً في تحديد جهة الخطر وطبيعة ودرجة التهديد؛ وهذا يعطيها الرؤية الإستراتيجية لتفسير كيف ينبغي ان تسير الأمور في "إسرائيل"؟، وهي تملك دوراً، في استحصال مزيد من الميزانية المالية لمواجهة الأخطار، فهي إذن تحدد طبيعة التهديد والميزانية اللازمة لدرئه، وفوق ذلك كله،

تشارك وتتدارس مع الحكومة، علاقات "إسرائيل" الخارجية، والمفاوضات مع العرب والفلسطينيين، سواء لإطلاق سراح الأسرى أو للتسوية مع الفلسطينيين .

وبالمقابل تستغل الحكومة علاقاتها الخارجية لتقوية المؤسسة العسكرية وزيادة كفاءتها وإمكانياتها عن طريق المناورات المشتركة والصفقات والاتفاقيات العسكرية التي تعقدها مع الدول الأخرى، إذن هناك تكامل في الوظائف؛ فالمؤسسة العسكرية تُقيم التهديدات وتحدد الوسائل اللازمة لمواجهتها، والسلطة السياسية تقوم بتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك والهدف واحد هو تحقيق امن وسلامة "إسرائيل".

الخاتمة

في الحقيقة، تتحرك "إسرائيل" في ضوء فهمها لسلوك خصومها، وتقديرها إمكانية إقدامهم على فعلٍ ما ضدها، إذ ترى "إسرائيل" ان خصومها تحكمهم القدرة على الاستجابة للقيود والفرص التي قد تتوفر من قبل البيئة الإستراتيجية المحيطة بهم، وكيفية تفسيرهم لهذه البيئة، بالتالي فان السلوك الأمني والعسكري "الإسرائيلي"؛ هو محاولة إبقاء هذه القيود على الخصم قائمة منعا لأي حرب أو عمل عسكري ضدها (أي ضد "إسرائيل").

ولان "إسرائيل" تفتقر إلى العمق الجغرافي والموارد البشرية الكافية، فهي غير قادرة على تحمل حرب طويلة مع جيرانها، ولتفادي ذلك عمدت العقلية "الإسرائيلية" على عقد اتفاقيات مع بعض الدول العربية المجاورة لها، مثل مع مصر في عام 1979، ومع الأردن في عام 1994، إلا ان هناك دولا مجاورة لم يتم حسم هذا الموضوع إلى الآن، فسوريا منشغلة بالصراع الدائر على أراضيها، اما لبنان وفلسطين، فإنهما مرتبطتين بخصمين "لإسرائيل" ليسا من تصنيف الدول، الأمر الذي اثر على أداء الإستراتيجية المتبناة في العقيدة العسكرية "الإسرائيلية"، إذ لم تحقق غايتها لا في الحسم أو الردع... الخ، ولم تُنهي الحرب لصالح المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية".

إذ كانت "إسرائيل" تواجه تهديدات تقليدية متمثلة بقيام دولة أو مجموعة دول بحرب ضدها، إلا انها اليوم تجد "إسرائيل" نفسها تواجه تهديدات مختلفة (غير تقليدية) تتمثل بـ: تهديد غير متكافئ من منظمات عسكرية ما دون الدولة؛ اي المقاومة اللبنانية (حزب الله) والمقاومة الفلسطينية (حركة حماس).

فضلا عن التهديد بصواريخ بعيدة المدى، والتهديد النووي الإيراني، وتشكل هذه المجموعة من التهديدات تحديا ضاغطا على تطور العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" وضرورة إيجاد إستراتيجية قادرة على المحافظة على الوجود "الإسرائيلي"، ذلك لانها لم تستطيع تحقيق حسم عسكري ضد خصومها.

الهوامش

(1) إبراهيم عبد الكريم، مقاربة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل، مجلة شؤون الاوسط، العدد (101)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص63 .

(2) المصدر نفسه، ص ص63 . 64 . للمزيد ينظر : مجموعة من الباحثين الإسرائيليين، احتياجات الكيان الصهيوني الامنية في الطريق نحو التسوية مع الفلسطينيين، ترجمة واصدار : مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2012، ص ص13 . 14 .

(3) إبراهيم عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص62 .

(4) مجدي حماد، السلام الإسرائيلي : استراتيجية الهيمنة، ج1، ط1، باحث للدراسات، بيروت، 2011 ، ص393.

(5) كميل منصور وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص617 .

* دان حالوتس : ولد عام 1948، انخرط في الجيش الاسرائيلي عام 1966، وشغله فيه مناصب عدة منها؛ رئيساً لوحدة العمليات في مشروع الطائرة لا في صناعات العسكرية، ثم تولى رئاسة دائرة الوسائل القتالية في سلاح الجو، عين رئيساً لدائرة العمليات العسكرية في القيادة العامة، ثم قائداً لسلاح الجو، وفي سنة 2005 عين رئيساً لهيئة الاركان، ادار حرب لبنان 2006، إلا أن نتائج الحرب دفعت به إلى الاستقالة من منصبه . ينظر : كميل منصور، وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل العام 2011، مصدر سبق ذكره، ص733.

(6) المصدر نفسه، ص618 .

(7) كميل منصور وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل العام 2011، مصدر سبق ذكره، ص619 .

** غابي اشكنازي : ولد عام 1954 في اسرائيل، شارك في حرب 1973، كما شارك في عدّة عمليات عسكرية، شغل مناصب عسكرية عدّة منها : مدير عام في وزارة الدفاع، ورئيس هيئة الاركان 2007 . 2011، وعلى الرغم من نزعته الظاهرية إلى عدم تدخله في الامور السياسية، ارتبط أسمه في احداث انتفاضة الاقصى الاولى، وقاد اشكنازي الحرب على غزة، كما كان له دور في اعادة بناء الجيش الاسرائيلي. للمزيد ينظر : كميل منصور وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل العام 2011، مصدر سبق ذكره، ص717.

(8) جوني منصور، اسرائيل الاخرى رؤية من الداخل، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص36 .

(9) كميل منصور وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل العام 2011، مصدر سبق ذكره، ص619 .

*** برنامج (تسايباد) يقوم على شبك القوات البرية والجوية والبحرية، في برنامج رقمي عسكري، يعطي صوراً وخرائط، لمسارح العمليات العسكرية المتعددة، كي تظهر امام القادة العسكريين، ووزير الدفاع، ورئيس الحكومة، بشكل واضح . ينظر : كميل منصور وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل العام 2011، مصدر سبق ذكره، ص619 .

**** لإسرائيل برنامج طموح في استخدام الفضاء الخارجي، خاصى لاستخدامه في الاغراض العسكرية، ذلك لانه يكسب اسرائيل الصغيرة جغرافياً عمقاً استراتيجياً، غير محدود، ويجعل من صغر المساحة امراً ثانوياً، بالنسبة إلى تقانة الفضاء الواسعة، التي لا تحدها حدود. للمزيد ينظر : هيثم الكيلاني، دراسة في مستقبل القوة العسكرية الإسرائيلية، في اعمال ندوة ((الحركة الصهيونية والصراع العربي . الإسرائيلي في مائة عام دروس الماضي ... وافاق المستقبل))، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، 2000، ص ص130 . 131 .

[10] للمزيد ينظر: مجدي حماد : السلام الإسرائيلي، استراتيجية الهيمنة، ص ص685 . 686 .

[11] كميل منصور وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل العام 2011، مصدر سبق ذكره، ص620 . وأيضاً ينظر: مجدي حماد، السلام الإسرائيلي : استراتيجية الهيمنة، مصدر سبق ذكره، ص ص685 . 686 . ومحسن محمد صالح (تحرير)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص91.

[12] للمزيد ينظر : كميل منصور وخالد فراج (تحرير)، دليل اسرائيل لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص620 .

[13] جوني منصور، اسرائيل الاخرى رؤية من الداخل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص36 .

[14] Mohson Moh'd. Saleh (E. d.), The Palestinian Strategic Report 2011/ 12, First Publishd, AL – Zautona contre for Studies & consulations, Beirut, 2013 . P. 94 .

[15] ابراهيم عبد الكريم، مقاربة مستقبلية للامن والقوة العسكرية لاسرائيل، مجلة شؤون الاوسط، العدد (101)، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001 ، ص ص70 . 71 .

[16] هيثم الكيلاني، دراسة في مستقبل القوة العسكرية الإسرائيلية ...، مصدر سبق ذكره، ص129 .

[17] محسن صالح، وربيع الدنان (تحرير)، الجيش الإسرائيلي 2000 . 2012، تقرير معلومات العدد (24)، قسم الارشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص23 .

[18] Mohsen M. Saleh (Ed.), The Palestinian Strategic Report 2008, Al – Zaytouna Center For Studies and Consultattions , Beirut , 2010, P. 107 .

[19] محسن محمد صالح (تحرير)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص101 .

[20] المصدر نفسه، ص84 .

[21] Mohsen M. Saleh (Ed.), The Palestinian Strategic Report, 2011 / 12, op. cit. , P. 95.

[22] محسن صالح، وربيع الدنان (تحرير)، الجيش الإسرائيلي 2000 . 2012، تقرير معلومات، العدد (14)، قسم الارشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012 ، ص25 .

[23] هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مركز الابحاث، منظمى التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969 ، ص ص449 . 450 .

[24] John Baulis , Contemporary, Strategy the eoriesd, and Polities, new york, Holmsand Meler Publishers, Inc, 1973, P. 69 .

[25] امين محمد حطيط، انهيار الردع الإسرائيلي، ط1، اوراق عربية، العدد (20)، شؤون امنية واستراتيجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص90 .

[26] المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

***** عيزرا وايزمن : عسكري وسياسي، شغل مناصب عسكرية رفيعة، شغل منصب قائد سلاح الجو، رئيس قسم العمليات في هيئة الاركان العامة، ونائب رئيس هيئة الاركان، دخل الحياة السياسية وشغل فيها مناصب مهمة، ابرزها : وزير النقل والمواصلات، وزير دفاع، واصبح فيما بعد رئيس اسرائيل، وتجدر الاشارة إلى أن عمه حاييم وايزمن الرئيس الاول لإسرائيل.

ينظر: محمد شريدة، شخصيات اسرائيلية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1995، ص ص215 . 216 .

(27) رياض الاشقر، الاداة العسكرية الإسرائيلية والحرب العربية الإسرائيلية المقبلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص47 .

(28) للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004، ص ص250 . 265.

****** ديفيد بن غوريون: (1886 _ 1973)، ولد في بولندا، يعد من ابرز مؤسسي (دولة اسرائيل)، واول رئيس وزراء لها، وهو من ابرز قادة الحركة العمالية، ساهم في تاسيس منظمة الهستدروت (واصبح امينها العام بين عامي 1920 – 1935)، فضلا عن تاسيسه حزب العمل (الماباي)، عام 1930، يعد من الشخصيات الإسرائيلية التي تميزت بامتلاكها كاريزما مؤثرة وقوية في اسرائيل، كما انه مهندس (الدولة) في سنواتها الخمسة عشر الاولى. للمزيد ينظر: – محمد شريدة، مصدر سبق ذكره، ص – 85 – 87. – جاسم يونس الحريري، دور القيادة الكارزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن غوريون، دراسات استراتيجية، العدد (81)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2003، ص – ص 46 – 55.

******* موشيه دايان : عسكري وسياسي، شغل العديد من المناصب العسكرية أهمها : قائداً للمنطقة الجنوبية، قائداً للمنطقة الشمالية، قائداً لعمليات الجيش، وصولاً إلى تعيينه رئيساً لهيئة الاركان العامة للجيش، وبعد خروجه من الجيش، اتجه دايان للعمل السياسي في اطار حزب الماباي، وقد شغل العديد من المناصب السياسية أيضاً، منها: وزارة الزراعة، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية. ينظر : محمد شريده، مصدر سبق ذكره، ص ص102 . 103.

(29) اوري هوينغ، العسكرية الإسرائيلية ونهاية سياسية ضبط النفس، فصلية الشرق الاوسط، ترجمة : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص2 .

(30) فؤاد جابر، الاسلحة النووية الإسرائيلية واستراتيجية اسرائيل، ترجمة : هدير جاد الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص18 .

(31) المصدر نفسه، ص20 .

(32) للمزيد ينظر : عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الاستراتيجي لانتفاضة الاقصى على الصراع العربي . الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد (14)، بغداد، 2001، ص49 .

(33) للمزيد ينظر : مجلة الارض، استراتيجية الصراع العربي الإسرائيلي : الاستقرار والردع النووي، السنة 3، العدد (23)، 1976، ص ص2 . 12 . أيضاً ينظر : بويل كوهين، الغموض النووي في التسليح الإسرائيلي، ط1، ترجمة : عبد الوهاب الزياتي، دار غريب، بيروت، 2009، ص ص23 . 51 .

(34) منير حمش، السلام المدان، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص417 .

(35) امين محمد حطيط، مصدر سبق ذكره، ص ص18 . 19 .

(36) زكريا حسين، الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة، مجلة المستقبل العربي، العدد (271)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص77 .

(37) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، اياد للطباعة، بغداد، 1988، ص330 .

(38) زكي حسين، العقيدة العسكرية الإسرائيلية 1973 . 2000 وتوقعات تطورها، نشرة دراسات عسكرية، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (1)، جامعة بغداد، 2002، ص3 .

(39) علاء طاهر، حروب الفضاء ونظرية الامن الإسرائيلي، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والانتاج الاعلامي، مصر، 1991، ص54 .

(40) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، الاختلالات البنيوية والعيوب في المؤسسة العسكرية الصهيونية، دار الكتب والوثائق، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص251 .

******** ايغال الون : من مواليد عام 1918، في كفار نافور . اسرائيل، شارك في البلماح عام 1941، وفي عام 1945، اصبح قائداً للتنظيم، يعد آلون من القادة العسكريين البارزين في حرب 1948، دخل الحياة السياسية، وشغل عدّة مناصب، منها؛ نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية، وزير الثقافة والتعليم، وزير الهجرة ...، للمزيد ينظر : محمد شريدة، مصدر سبق ذكره، ص ص51 . 52 .

(41) سعد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجليل، بيروت، 1989، ص382 .

(42) محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص79 .

(43) عبد الوهاب عبد ياسين، قرار الحرب الإسرائيلي : نموذج الغزو الإسرائيلي للبنان 1982، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص34 .

(44) يئير عفارون، المعضلة النووية (الإسرائيلية)، ترجمة : الدار العربية للدراسات والنشر، مجلة التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، العدد (14)، القاهرة، 1988، ص114 .

(45) طاهر شاش، الصراع في الشرق الاوسط من هيرتزل الى شارون، الشرق الدولية، القاهرة، 2008، ص11 .

(46) منار مضر الشاوي، الامن القومي الإسرائيلي ثوابت ومتغيرات، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (2)، جامعة بغداد، 2005، ص28 .

(47) غسان عبد القادر، الحرب المقبلة مع الكيان الصهيوني من منظور عسكري، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (4)، جامعة بغداد، 2003، ص62 .

وللمزيد عن المفهوم الإسرائيلي حول الحدود الامنة، ينظر : عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ط2، دار النهضة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 1989، ص ص267 . 289 .

(48) خضر مزهر البدري، العقيدة الامنية الإسرائيلية، مجلة الدفاع، العدد (7)، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا (سابقاً)، بغداد، 1999، ص189 .

(49) جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، 2006، ص39 . أيضاً ينظر :

. امين محمود عطايا، الامن القومي العربي في مواجهة الامن القومي الإسرائيلي، ط1، دار الشاري، دمشق، 1992، ص ص31 . 32 .

. عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، بيروت، 1989، ص ص25 . 26 .

(50) امين محمود عطايا، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، دراسات استراتيجية، العدد (19)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص20 .

(51) المصدر نفسه، ص21 .

(52) امين محمود حطيط، مصدر سبق ذكره، ص22 .

(53) عبد الوهاب عبد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص47 .

(54) A mos pertmuther, Military and Politics In Israel nation Building, Role Expansion, London, 1977, P. 62 .

(55) امين محمود عطايا، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص29 .

(56) منار مضر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص39 . أيضاً ينظر : اسرائيل تال، امن اسرائيل في الثمانينات، جريدة دافار، 19 / 10 / 1979، ترجمة منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1980، ص18 .

(57) تعد الديانة اليهودية واحدة من اهم المراجع العسكرية التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية لاستثارة الروح العسكرية والحربية والقوة والنزعة القومية لدى الفرد الإسرائيلي . للمزيد ينظر : محمود علي التائب، الجمعية اليهودية السرية، المدار ثراء، بنغازي، 1990، ص54 . أيضاً ينظر : احمد ابيش، التلمود كتاب اليهود المقدس تاريخه وتعاليمه ومقتطفات من نصوصه، قتيبة للطباعة، دمشق، 2006، ص ص95 . 97 .

(58) ايناس مجبل دليان، الاستراتيجية الإسرائيلية وخطر الانتشار النووي الإسرائيلي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (8)، جامعة بغداد، 2008 ، ص88 .

(59) سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيين، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص316.

(60) ايناس مجبل دليان، مصدر سبق ذكره، ص90 .

(61) قيس محمد نوري، المشروع الامني الامريكي . الصهيوني للمشرق العربي، الابعاد الامنية للشرق الاوسط، سلسلة المائدة الحرة، العدد (41)، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص36 .

(62) حسين أغا وأخرون، القوة العسكرية الإسرائيلية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (2)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص100.

دور الدبلوماسية الناعمة لمنظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية

د. بسام محمد الصرفندي

أستاذ مساعد في العلوم السياسية جامعة الأمة

مختص في الشؤون الدبلوماسية والقنصلية

ملخص

رغم كل ما تواجهه منظمة المؤتمر الإسلامي من انتقادات ومثالب، فإن قدرتها على الصمود وسط التغيرات والتطورات المتلاحقة التي عصفت بالنظام الدولي تعد من الأمور الإيجابية التي تحسب لها.

فقد مثلت القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة محور نشاط منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها، ولعل ذلك يتسق مع حقيقة نشأة هذه المنظمة ذاتها والذي جاء كرد فعل إسلامي لواقعة الاعتداء على حرمة المسجد الأقصى المبارك، وقد اختص ميثاق المنظمة قضية فلسطين بهدف مستقل عندما ذكر في مادته الثانية فقرة (أ/5) ما نصه: "تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه". ولعل ذلك يعكس بجلاء مدى الأهمية الكبرى التي أولتها الدبلوماسية الإسلامية الجماعية للقضية الفلسطينية.

وكان من أهم التوصيات للباحث طرح مبادرة برعاية منظمة التعاون الإسلامي للحل النهائي للقضية الفلسطينية ضمن خارطة طريق واضحة وجدول زمني واضح للتنفيذ يتبناها جميع الدول الأعضاء في المنظمة. و أن يكون الدور واضح للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في رسم خارطة طريق واضحة وضمن جدول زمني واضح لحل القضية الفلسطينية.

Abstract:

Despite all the criticisms and shortcomings faced by the Organization of the Islamic Conference, its ability to withstand amid the successive changes and developments that have devastated the international system is one of the positive things to be reckoned with.

The Palestinian cause and its various developments have represented the focus of the activity of the Organization of the Islamic Conference since its inception, and perhaps this is consistent with the fact of the emergence of this very organization, which came as an Islamic response to the incident of the attack on the sanctity of the blessed Al-Aqsa Mosque. (A/5) which reads: "Coordinating work to preserve and

liberate the holy places, support the struggle of the Palestinian people and help them recover their rights and liberate their lands." Perhaps this clearly reflects the great importance attached by the collective Islamic diplomacy to the Palestinian cause.

One of the most important recommendations of the researcher was to put forward an initiative under the auspices of the Organization of Islamic Cooperation for the final solution to the Palestinian issue within a clear road map and a clear timetable for implementation adopted by all member states of the organization. And that the role of the member states of the Organization of Islamic Cooperation should be clear in drawing a clear road map and within a clear timetable for resolving the Palestinian issue.

المقدمة:

تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق السياسة الخارجية للدولة، والتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف كسب التأييد، وإن الناظر الى الدبلوماسية يجد أنها سلاح قوي لنيل الحقوق بالطرق السلمية، لذلك ظهر هذا العلم الحديث ليدرس الصلات والروابط التي تربط بين الدول شاملاً لكل نواحي الحياة اليومية التي تعترض حياة أي دولتين في العالم ويكون لها تأثير سياسي على العلاقات بينها. ولا شك أن هذه العلاقات والصلات بين الدول تحتاج إلى طرق ووسائل تدار بها وقد كانت أبرز هذه الوسائل هي عملية التفاوض والتمثيل والاتصال بين الدول والحكومات والتي عرفت باسم " الدبلوماسية"

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

من خلال المتابعة المستمرة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني ونشاط المنظمات الدولية التي تسعي قدما لتحقيق اهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني، فالناظر الى تاريخ ونشأة المنظمة يجد انها ركزت على المسجد الأقصى وان فلسطين هي قبله للمسلمين ولوحظ تركيزها على العمل الدبلوماسي وهذا يجعلنا نقوم بالتركيز على نشاط منظمة التعاون الإسلامي والاطلاع على مدى وجود عمل دبلوماسي حقيقي للدفاع عن القضية الفلسطينية.

وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد نشاط دبلوماسي حقيقي لمنظمة التعاون الإسلامي للدفاع عن القضية الفلسطينية؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو التالي:

1. ما هو واقع العمل الدبلوماسي في منظمة التعاون الإسلامي الموجه للقضية الفلسطينية؟
2. ما واقع التباين في مراحل العمل الدبلوماسي الموجه للقضية الفلسطينية؟
3. ما مدى زيادة فاعلية العمل الدبلوماسي في منظمة التعاون الإسلامي المجه للقضية الفلسطينية؟

4. ما المعوقات التي تواجه العمل الدبلوماسي في منظمة التعاون الإسلامي الموجه للقضية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي :

- التعرف على دور منظمة التعاون الإسلامي في العمل الدبلوماسي الموجه للقضية الفلسطينية.

أهمية الدارسة:

تأتي أهمية الدارسة في كونها مصدر للمعلومات لوزارة الخارجية يمكن الاستفادة منها في مجال تحسين الأداء الدبلوماسي، وتنبع أهمية الدارسة أيضاً من كون المعلومات والنتائج والتوصيات التي ستنتج عن الدراسة ستكون متوفرة للعديد من الجهات المعنية كوزارة الخارجية والباحثين في المجال.

حدود الدراسة:

وتتحدد الدراسة بالحدود التالية:

1. الحد الموضوعي: تقتصر هذه الدراسة على موضوع العمل الدبلوماسي لدي منظمة التعاون الإسلامي الموجه للقضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المناهج التالية:

1. **المنهج التاريخي:** ستعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، للاطلاع على التاريخ الدبلوماسي، بحيث لا يمكن دراسة ظاهرة بمعزل عن الماضي، والمنهج التاريخي يساعد على فهم هذه التطورات التاريخية لمختلف مفاهيم الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: كما اعتمدت الدراسة على هذا المنهج والذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المتعددة، وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية لمشكلة الدراسة، مستعينا بأدوات الدراسة التي ستعتمد على المقابلات

أدوات الدراسة:

1. **تحليل أسلوب المضمون:** حيث سيجري الباحث تحليل للمقالات والآراء للعديد من الكتاب العرب والأجانب.
2. **تحليل المضمون:** وهو محاولة الوصول إلى وصف سببي للمضمون، من اجل الكشف موضوعياً عن طبيعة المثيرات وعمقها النسبي، ويسعي تحليل المضمون إلى تحديد المعاني التي ينطوي عليها نسق الاتصال بطريقة

منطقية وكمية، ويشير تحليل المضمون إلى الوصف الكمي الموضوعي لأي سلوك مؤثر، وهو أسلوب للبحث يستهدف الوصف الكمي الموضوعي المنظم للمحتوى الظاهر للاتصال.

3. **الدراسات السابقة:** ستعتمد الدراسة الحالية على الدراسات السابقة والأدب السابق في موضوع الدراسة، والبيانات والمنشورات

4. **أسلوب المصادر الأولية:** تم استخدام هذا الأسلوب للوقوف على المصادر الأولية التي تساهم في تحديد العوامل المؤثرة في مشكلة الدراسة.

5. **أسلوب المصادر الثانوية:** حيث تم تحديد المفاهيم النظرية لهذه الدراسة؛ من خلال الاعتماد على مجموعة من المراجع تضمنت: الكتب باللغتين العربية، والانجليزية، والدراسات، والدوريات.

متغيرات الدراسة:

1. **ثابت:** منظمة التعاون الاسلامي
2. **متغير:** الدبلوماسية الناعمة.

مصطلحات الدراسة:

الدبلوماسية: لفظة مشتقة من اليونانية " دبلوما" ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية الي تطوى على نفسها والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها. كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي لبعض الأفراد.[1]

السياسة الخارجية: عبارة عن برنامج عمل تتبناه الوحدة الدولية ممثلة في صانعي القرار الرسميين بها على المسرح الدولي ترى أن من خلاله يمكن تحقيق أهدافها المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية، اقتصادية أو سياسية ....الخ. ويتم ترجمة هذا البرنامج إلى سلوك فعلى سواء في صورة اتصالات يومية أو قرارات....الخ.[2]

منظمة التعاون الإسلامي: كانت تسمي سابقاً منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي منظمة إسلامية دولية تجمع سبعا وخمسين دولة إسلامية وتصف المنظمة نفسها أنها الصوت الجماعي للعالم الإسلامي.[3]

الدراسات السابقة:

1. دراسة سحويل(2014):بعنوان" مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن الدبلوماسي الفلسطينية لم تنجح في مفاوضات مدريد وواشنطن في تحقيق أي إنجاز بذكر، وأن الاعترافات الدولية المتتالية بدولة فلسطين ورفع تمثيلها الدبلوماسي هو اعتراف واضح وصريح بالحق الفلسطيني وبمدي فاعلية الدبلوماسية الفلسطينية.

كما وأوصت الدراسة إلى:

– أن يتم تفعيل دور السفارات في الخارج ويراعي مبدأ الكفاءة في اختيار العاملين في التمثيل الدبلوماسي، وأن يتم مشاركة كل الفصائل الفلسطينية في التمثيل الدبلوماسي، وان تستكمل معركة انتزاع القرارات في مجلس الامن والحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين.

2. دراسة أبو رمضان(2010) بعنوان: "الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لإصلاحها؟

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م على إثر توقيع اتفاق أوسلو أدي الى تحولات في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني.

– الخلاف بين حركة حماس وفتح وبين منظمة التحرير والسلطة كان له دور أيضاً في إضعاف السفارات وترهلها وتراجعها، وعدم التواصل مع التجمعات الفلسطينية في الشتات.

كما وأوصت الدراسة إلى :

– إعادة بناء وهيكلة السفارات الفلسطينية لتصبح قائمة على المهنية، ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب.

– اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناءها بما يتناسب مع تطورات المرحلة، للإسهام في تطوير وإصلاح الدبلوماسية الفلسطينية.

المحور الأول

واقع العمل الدبلوماسي في منظمة التعاون الإسلامي الموجه للقضية الفلسطينية

منظمة التعاون الإسلام كانت تعرف سابقاً باسم منظمة المؤتمر الإسلامي،[4] هي منظمة إسلامية دولية تجمع سبعا وخمسين دولة إسلامية، وتصف المنظمة نفسها بأنها "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي" وان كانت لا تضم كل الدول الاسلامية وأنها تهدف ل "حماية المصالح الحيوية للمسلمين"[5] البالغ عددهم نحو 1,6 مليار نسمة. وللمنظمة عضوية دائمة في الأمم المتحدة .الدول السبع والخمسون هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الوطن العربي وأفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبلقان(البوسنة وألبانيا)، ولقد تأسست المنظمة في الرباط في 25أيلول1969 ، إذ عقد أول اجتماع بين زعماء دول العالم الإسلامي، بعد حريق الأقصى في 21 آب .1969 حيث طرح وقتها مبادئ الدفاع عن شرف وكرامة المسلمين المتمثلة في القدس وقبة الصخرة، وذلك كمحاولة لايجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين، وبعد ستة أشهر من الاجتماع الأول، تبنى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية المنعقد في مدينة جدة السعودية في 1392هـ/آذار1970 م.[6] إنشاء أمانة عامة للمنظمة، كي يضمن الاتصال بين الدول الأعضاء وتنسيق العمل. عين وقتها أمين عام واختيرت جدة مقرا مؤقتا للمنظمة، بانتظار تحرير القدس، حيث سيكون المقر الدائم.[7] عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية جلسته الثالثة، في فبراير 1972،

وتم وقتها تبنى دستور المنظمة، الذي يفترض به تقوية التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية في الحقول الاجتماعية والعلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 من رجب 1398 هجرية (الموافق 25 من سبتمبر 1969 ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة.

عُقد في عام 1970 أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين الأمين العام للمنظمة الحادي عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر 2016.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام 1972. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام 2008 ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وتصحيح المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

إن الدول الأعضاء في المنظمة تواجه تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005 خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام 2015، استُكملت عملية تنفيذ مضامين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامجٍ جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي 2016 و2025.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن 18 مجالاً من المجالات ذات الأولوية و107 هدفا. وتشمل هذه المجالاتُ قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من

حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة، القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميليا من خلال العمل في شتى المجالات.

ينص ميثاق المنظمة على دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها، ويؤكد قادة العالم الاسلامي على مركزية القضية الفلسطينية وأهمية القدس الشريف للعالم الاسلامي اجمع وذلك في قرار خاص لفلسطين يصدر عن القمم الاسلامية التي تعقد بشكل دوري كل ثلاث سنين، كما يتم اصدار قرارات دورية خاصة بفلسطين والقدس الشريف خلال اجتماعات وزراء خارجية الدول الاعضاء في المنظمة.

ويرى الباحث هنا أن منظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها وهي تضع القضية الفلسطينية في أولوياتها، واتخذت العمل الدبلوماسي الحل الوحيد للقضية الفلسطينية في ظل التراجع العربي وعدم التوحد على رأى مناسب لحل القضية الفلسطينية.

وفي اطار الدعم للقضية الفلسطينية، أخذت منظمة التعاون الإسلامي في برنامج العمل الذي وضعته للعشرية(2016 حتى عام 2025) الجزء الأكبر والأولوية لدعم القضية الفلسطينية والذي تمثل في دعم وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الغير قابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وفي إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ما قبل يونيو 1967.[8]

وتقديم الدعم الكامل للجهود الرامية إلى توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين؛ وتعزيز حق دولة فلسطين في الانضمام إلى جميع المؤسسات والمعاهدات الدولية ووكالات الأُمم المتحدة، تجسيدا لوجودها ككيان دولي.

العمل على دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتقوية التضامن الدولي معه، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية في دولة فلسطين؛ وتفعيل آليات الدعم المالي الموجودة وتدعيمها والمتمثلة في صندوق الأقصى والقدس، ووكالة بيت مال القدس الشريف، وشبكة الأمان الإسلامية لدعم موازنة الحكومة الفلسطينية.

مواصلة تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لكي يتسنى لها الاضطلاع بمهامها، وحشد الدعم الدولي للضغط على إسرائيل من أجل الامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم 194 بشأن تمكين اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم بما فيها حق العودة إلى وطنهم والتعويض.[9]

دعم مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، والحفاظ على تراثها وهويتها العربية والإسلامية، وحماية أماكنها المقدسة الإسلامية منها والمسيحية على حد سواء.

التأكيد على الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المؤطرة قانونا بموجب الاتفاق الموقع بين صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم وفخامة الرئيس محمود عباس في 2013/3/31م[10]

التأكيد على دور لجنة القدس الشريف برئاسة جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، في دعم القدس وتعزيز صمود مواطنيها الفلسطينيين؛ وتعبئة الموارد المالية لتنفيذ "خطة التنمية الإستراتيجية" في القدس الشرقية، وكذلك الخطة الخماسية (2014-2018) لوكالة بيت مال القدس الشريف؛ وتعزيز مركزية وأهمية مدينة القدس في وجدان الأمة الإسلامية

التعاون مع المنظمات الدولية وخاصة اليونسكو، لتنفيذ القرارات المتعلقة بالقدس الشرقية، والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية، وحماية أماكنها المقدسة.[11]

المحور الثاني

التباين في مراحل العمل الدبلوماسي للقضية الفلسطينية

مفهوم الدبلوماسية:

هي كلمة يونانية اشتقت من كلمة دبلوم او دبلون ومعناها طبق أو طوى أو ثني، والتي كانت تعنى مخطوط أو كتاب أو رسالة صادرة عن الملك أو رئيس الدولة ومطوية إلى طيتين بقصد الحفاظ على سريتها(آل شاوي،35:1964)

وفي عهد الرومان استخدم المصطلح ليعني الصفائح المعدنية ذات الوجهين المطبقين والمخيطين بإتقان، والتي كانت تعطى للأشخاص المبعوثين الى الخارج لتمثيل الإمبراطور الروماني. وأشار معجم اكسفورد في تعريفه للدبلوماسية على أنها "إدارة العلاقات الدولية بواسطة السفراء والمبعوثين وهي علم وفن الدبلوماسية"(حديد،4:2001)

وتعرف الدبلوماسية على أنها: علم وفن تمثيل الدول، أوهو عمل الدبلوماسي ومهنته، والدبلوماسية تعرف أنها علم المعرفة بالعلاقات القانونية والسياسية والمصالح المتبادلة والتقاليد التاريخية والشروط المتضمنة في

المعاهدات، أو هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البلد تجاه الحكومات والبلدان الأجنبية، والسهر على حقوق وطنه ومصالحه وكرامته حتى لا تكون غير معروفة في الخارج، كما أنها إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسة أو متابعتها وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها(الشامي،39:2007).

الدبلوماسية بموجب تعبير معاوية بن ابي سفيان في مجال تحديد العلاقات الدبلوماسية على انها (لو ان بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها ان ارخوها شددتها وان شدوها ارخيتها وتتضمن هذه المقولة الشهيرة وصفا دقيقا للعلاقات التي تقوم بين البشر ومشبها الدبلوماسية بالشعرة حيث تتميز بالدقة والمرونة والحرص على استمرار هذه العلاقات وعدم انقطاعها حتى ولو كانت معلقة على شعره.(المجذوب،35:2007)

واقع العمل الدبلوماسي الفلسطيني

شكلت اتفاقية إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر1993 مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي الفلسطيني، من خلال إنشاء السلطة الفلسطينية، فكانت منعطفاً بارزاً في تاريخ القضية الفلسطينية، فقد أقر المجلس المركزي في اجتماعه المنعقد في تونس من 10 إلى 12 (أكتوبر)1993:" إقامة السلطة الفلسطينية على كل الأراضي التي ينسحب منها الاحتلال، ويفوض المجلس اللجنة التنفيذية وفقاً لقرار المجلس الوطني تشكيل هذه السلطة من الداخل والخارج، وتكون منظمة التحرير الفلسطينية مرجعيتها ويراسها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير" (البرغوثي،90:2010)

ومن أهم سمات الدبلوماسية الفلسطينية أنها نشأت وترعرعت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم الدول، لكن بالرغم من الظروف الصعبة والمراحل المعقدة التي واجهت العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، إلى أن الدبلوماسية الفلسطينية استطاعت على مر عقود من الزمن من بناء شبكة علاقات دبلوماسية مع الكثير من دول العالم، واستطاعت كسب الأصدقاء والرأي العام الدولي الى صف القضية الفلسطينية، وأثبتت عدالتها للجميع بما في ذلك بعض شرائح المجتمع الإسرائيلي، وبلغت ذروة هذه الانجازات خلال الانتفاضة الاولى "الانتفاضة الشعبية"(عوض، 2007 مقالة)

أحدث إنشاء السلطة الفلسطينية تغييراً كبيراً في النظام السياسي الفلسطيني الذي مثلته منظمة التحرير، سواء بنية النظام أم في هياكله ومؤسساته أم في الوظائف والأدوار، والعلاقات الداخلية والخارجية، وشكلت السلطة الفلسطينية الناشئة نظاماً سياسياً بخصائص مختلفة عما قبل، وانتقل مركز ثقل العمل الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية، وأنشئت بنى ومؤسسات وسلطات جديدة أخذت تحل محل مؤسسات النظام السابق. كما تراجع دور مؤسسات منظمة التحرير التي همشت أو دمجت وألحقت بمؤسسات السلطة الناشئة، وبهتت مكانتها بوصفها كيانا ومرجعية تمثيلية لمجموع الشعب في أماكن تواجده، وكبرنامج وطني يعبر عن المصالح الوطنية الكلية والجامعة. **(هلال،74:1998)**

وتختلف السلطة عن منظمة التحرير فالمنظمة هي كيان سياسي وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وفقاً لمقررات القمة العربية في الرباط عام 1974م، أما السلطة الفلسطينية فهي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاقية السلام المحدودة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (ثابت،74:2008)

ويرى الباحث أن فترة تسع سنوات لم يكن لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة خارجية بالمعني الفعلي، لإدارة العلاقات الدولية والعمل الدبلوماسي، فمنذ سنة 1994م وحتى سنة 2003 كانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بقيادة الدكتور نبيل شعت هي المسيطرة على العمل الدبلوماسي دون وجود إدارة فعلية للسفارات في الخارج من خلال تلك الوزارة، مع ضرورة التنويه إلى أن تفاهمات أوسلو أشارت إلى أن العلاقات الدولية للسلطة الفلسطينية هي من ضمن الموضوعات التي تبحث لاحقاً، في إطار التفاهم على ترتيب العلاقات المسموح بها دولياً للسلطة الفلسطينية، وهذا يجعل العمل الدبلوماسي الفلسطيني مرهون باتفاق أوسلو.

بعد أن عدل المجلس التشريعي الفلسطيني القانون الأساسي الفلسطيني بما يتوافق مع استحداث منصب رئيس الوزراء في 18(مارس) 2003 تشكلت الحكومة الفلسطينية الخامسة في29(أبريل) 2003، ونتيجة لجملة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها القضية الفلسطينية، تم فصل مجالي عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مجالين مستقلين على نحو أدى إلى إنشاء أول وزارة للشؤون الخارجية لتتولى مسؤولية تخطيط السياسة الخارجية، وانطلاقاً من الخصوصية التي تتعلق بالعمل الدبلوماسي، فقد عمدت الوزارة إلى إنشاء هيكلية تنظيمية جديدة من اجل العمل على إنشاء سلك دبلوماسي فلسطيني، يعمل على تمثيل فلسطين في الدول المعترف بها.(أبو عباه،67:2009)

وقد تنامي دور وزارة الخارجية الفلسطينية وتوارى دور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بفعل سياسات متعمدة، أكثر منها بفعل تطبيقات قانونية، ومع تولي الدكتور سلام فياض وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، تم اتخاذ قرار بإنشاء دائرة العلاقات الدولية في وزارة المالية سنة 2003، كدائرة تتبني سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة السياسية، والاقتصادية، والمالية محلياً وخارجياً، وتعاظم دور هذه الدائرة على حساب دور وزارة الخارجية، لا سيما في الميادين الدولية للحفاظ على العلاقات مع الشركاء الدوليين للحفاظ على مصادر التمويل المالية من الجهات المانحة.(عبد الحى، 2:2013)

وقد تولي إدارة وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية من عام 2003 حتي الآن، ستة وزراء هم: الدكتور نبيل شعث، والدكتور ناصر القدوة، والدكتور محمود الزهار، والدكتور زياد أبو عمرو، والدكتور سلام فياض، والدكتور رياض المالكي.(موقع وزارة الشؤون الخارجية)

التباين في درجة التركيز في الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو1993م:

عند رصد الدبلوماسية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من 1993-2016، نجد تبايناً في درجة التركيز على موضوع دون غيره على النحو التالي:

الفترة 1993-2000: انغمست السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة في عقد اتفاقيات متلاحقة مع "إسرائيل" وبرعاية دولية تشارك في بعض منها دول عربية، وانصب الجهد الفلسطيني على محاولة توسيع دائرة شبكة العلاقات الدولية الفلسطينية، وتعزيز بناء منظومة اقتصادية ومؤسسات السلطة بالشراكة مع الدول المانحة.

الفترة 2000-2006: العمل على استثمار من ناحية وترميم من ناحية أخرى التداعيات التي تركتها الانتفاضة الثانية، فقد عملت السلطة على تعميق الصورة السلبية لـ "إسرائيل" في المجتمع الدولي، من خلال التأكيد على الممارسات غير الإنسانية لسلطات الاحتلال التي اتضحت بشكل جلي خلال الانتفاضة؛ وهو الامر الذي ترك تأثيراً على توجهات الرأي العام الدولي.

الفترة 2006-2007: تركز الجهد الدبلوماسي للسلطة على امتصاص الآثار الدولية لنجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية. وأصبح الجهد منصباً على كيفية التوفيق بين احترام نتائج الانتخابات وبين الرفض الأمريكي وبعض الدول الأوروبية لهذه النتائج. وتمثل المأزق الدبلوماسي الفلسطيني في كيفية التوفيق أمام المجتمع الدولي بين الالتزام باتفاقيات تقوم على السلام والتطبيع ونبذ العنف، وبين المشارة في حكومة تقودها حركة حماس، التي ترفض كل الاتفاقيات المبرمة مع "إسرائيل". وقد بدأت الدبلوماسية الفلسطينية الاستجابة التدريجية للمطالب الدولية، بالتحليل الموازي من العلاقة مع حركة حماس، وهو ما قاد في النهاية إلى مواجهة دموية بين الطرفين وانشطار في بنية السلطة الفلسطينية.

الفترة 2007-2013: وهي المرحلة التي تراكمت فيها مجموعة من الملابسات أمام الدبلوماسية الفلسطينية، فمن ناحية استمر التنازع مع حركة حماس، وغذتة البيئة الدولية بشكل معلن وصريح. ومن ناحية ثانية، تصاعدت الآمال الفلسطينية بوعد الدولة الفلسطينية في 2008، ثم تنامت خيبة الامل فيما بعد. يضاف إلى ذلك الحرج الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية في إدارة علاقاتها الدولية أمام العدوان الإسرائيلي على غزة، ناهيك عن تزايد وتيرة الاستيطان، وتعثر المفاوضات واستمرار الربط بين المساعدات وبين السلوك التفاوضي الفلسطيني، وهي المشكلات التي ما تزال عالقة.

الفترة 2013-2016: وهي المرحلة التي واجهت فيها الدبلوماسية الفلسطينية تغيرات إقليمية ودولية وبناء تحالفات جديدة بين الدول، والذي ادي إلى ارباك في بناء منظومة العلاقات الخارجية للدولة الفلسطينية.

في ضوء ما سبق فقد استنتج الباحث أن الدبلوماسية الفلسطينية وبالتحديد الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عملت بشكل دبلوماسي مميز خلال فترة النشأة وبعد الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني الذي بدورة أعطاها شرعية دبلوماسية وانطلاقة في مجال العمل الدبلوماسي والذي كان له صدى واضح وقوي في معترك العلاقات الدولية.

ويرى الباحث أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني انتقل من الدائرة السياسية لمنظمة التحرير للعمل تحت إطار وزارة الخارجية في ظل الحكومة الفلسطينية وإطار الدولة الفلسطينية والذي بدورة قد أثر بشكل عام على العمل الدبلوماسي الفلسطيني الذي أصبح يركز على فتح الأفق والمجال أمام مسمي الدولة الفلسطينية، والذي تساوق مع

تطلعات القوي العظمي، وأن التضارب بين الدائرة السياسية وبين وزارة التخطيط نابع من أن المسئول الأول عن الدائرة السياسية آن ذاك القيادي في حركة فتح فاروق القدومي والذي بدورة لم يؤيد اتفاق أوسلو وكان من المعارضين لذلك الاتفاق فاختلفت ادارته للعلاقات الخارجية عن إدارة الدكتور نبيل شعت لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وباستقراء نص قانون السلك الدبلوماسي، نلاحظ أن ديباجة هذا القانون قد احتوت على مقدمة تفيد بأن القانون الدبلوماسي الفلسطيني يمثل خطوة بالغة الأهمية في طريق تطوير الأداء الفلسطيني وبخاصة بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير ووزارة الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية، وأن إقرار المجلس التشريعي لقانون السلك الدبلوماسي لا يشكل مساساً أو انتقاصاً من منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي المرجعية للسلطة الفلسطينية، وذلك التزاماً بما ورد في مقدمة القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية.(أبو صوي،14:2011).

المحور الثالث

العمل الدبلوماسي في منظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية

المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي:

تكتسب المندوبية الدائمة لدولة فلسطين أهمية استثنائية لدى منظمة التعاون الإسلامي خاصة وأن القضية الفلسطينية والقدس تشكلان الهدف والأساس الذي قامت عليه ومن أجله هذه المنظمة الدولية التي تضم في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة موزّعة على أربع قارات، وتتمتع دولة فلسطين من خلال عضويتها في هذه المنظمة بصفة نائب دائم وثابت للرئيس في كافة اجتماعاتها وبمستوياتها المختلفة.

ونظراً لمحوريّة ومركزية قضيّة فلسطين والقدس الشريف لهذه المنظمة ولتطور وتزايد المهام المنوطة بالمندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي على ضوء تنامي الدور الكبير الذي تقوم به المنظمة في ظل التطورات والتحديات الإقليمية والدولية خاصة ما تمر به القضية الفلسطينية والقدس الشريف، أصبحت الحاجة ملحة لاتخاذ خطوات عملية لمأسسة عمل المندوبية كبعثة دبلوماسية مستقلة وكان من ابرز انجازاتها التي يتم البناء عليها حُصولها على صفة بعثة دبلوماسية كاملة من وزارة خارجية المملكة العربية السعودية بصفتها دولة المقر. وبهذه الصفة، تمكّنت المندوبية ولأول مرة ان تأخذ موقعًا متقدماً لتمثيل دولة فلسطين وتعيين مندوب دائم بمرتبة سفير لدى هذه المنظمة التي تُمثل ثاني أكبر منظمة حكومية دولية متعددة الاطراف بعد الأمم المتحدة، وتم تأسيس مقر لها في جدة ضمن التسهيلات والامتيازات التي تقدمها دولة المقر للبعثات الدبلوماسية ضمن اطار قانوني يعطي المندوبية رقم سجل حصري يُكسبها الشخصية القانونية ويمنحها كافة الامتيازات والحصانة الدبلوماسية التي تُمنح لسفارات الدول في الرياض، ولوحات دبلوماسية بأرقام ورمز مستقل خاص بالمندوبية وفقاً لاتفاقية الحصانات والامتيازات المعتمدة بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ووزارة خارجية المملكة العربية السعودية التي اعتمدت رقم السجل الخاص بالمندوبية تحت رقم: (7009384533) بتاريخ 10 يناير 2016.

القمة الإسلامية الدورية والاستثنائية:

بصفته أعلى هيئة في المنظمة، يتولى مؤتمر **القمة الاسلامية**، الذي يضم ملوك ورؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء، مهمة اتخاذ القرارات السياسية ورسم سياسة المنظمة ووضع الاستراتيجية بشأن القضايا المتعلقة بتحقيق الأهداف والنظر في المسائل التي تهم الدول الأعضاء والأمة الإسلامية. وتُعقد القمة الاسلامية الدورية مرة كل ثلاث سنوات، وهناك مقترح لم يتم اعتماده بعد لتعقد كل عامين. تساهم المندوبية في تنسيق الجهود وتشارك على مستوى كبار الموظفين في الاجتماعات التحضيرية للقمم الاسلامية العادية والاستثنائية، حيث عُقد لغاية عام 2017 ثلاثة عشر قمة عادية كان آخرها الدورة الثالثة عشرة التي عُقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية في أبريل 2016، وستة دورات استثنائية، تُعقد كلما اقتضت مصلحة الدول الأعضاء ذلك، ومن أهمها القمة الاسلامية الطارئة حول القدس الشريف التي عُقدت بطلب من الرئيس محمود عباس في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا في مارس/آذار 2016، وآخرها القمة الاسلامية الاستثنائية لبحث الوضع في اعقاب اعتراف الادارة الامريكية بمدينة القدس الشريف عاصمة مزعومة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وقرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس، والتي عُقدت في اسطنبول في الجمهورية التركية في 13 ديسمبر 2017.

الدورات العادية والاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية:

يُعد **مجلس وزراء الخارجية** ثاني أعلى هيئة للمنظمة ويجتمع دوريّاً بهذه الصفة مرة كل سنة لدراسة سُبل تنفيذ السياسة العامة للمنظمة واتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك والقضايا التي تتصل بالأوضاع السياسية والقانونية والعلمية والثقافية والإنسانية والتنظيمية للمنظمة والعالم الاسلامي، وكذلك المواضيع المتعلقة بالأقليات المسلمة وحوار الحضارات والإسلاموفوبيا وغيرها من القضايا الملحة. كما يقوم باستعراض ما يتم إحرازه من تقدم في تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية السابقة والمصادقة على ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة. وكون قضية فلسطين والقدس الشريف تُشكل بنداً دائماً على جدول أعمال كافة اجتماعات المنظمة، تُقدم المندوبية مشاريع قرارات دولة فلسطين لإدراجها على جدول أعمال اجتماعات اللجنة الإسلامية واجتماعات كبار الموظفين التحضيرية التي تضم ممثلين عن كافة الدول الاعضاء ومهمتها أن تقوم بدراسة ومناقشة مشاريع القرارات المقدمة ليتم اعتمادها من مجلس وزراء الخارجية ويقوم المندوب الدائم بتمثيل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات. عُقد لغاية عام 2017 أربعة وأربعون دورة عادية لمجلس وزراء الخارجية، كان آخرها الدورة (44) التي عُقدت في أبيدجان بجمهورية كوت ديفوار في يوليو 2017، يليها الدورة (45) لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية في مايو/ايار 2018، وقد قامت المندوبية بتمثيل دولة فلسطين في اجتماعات اللجنة الإسلامية واجتماعات كبار الموظفين التحضيرية لهذه الدورة على مدار تسعة ايام. كما عُقد عدد من الاجتماعات الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية بما فيها الاجتماع الوزاري الذي عقد في مقر الأمانة العامة بجدة في يناير 2016 بطلب من المملكة العربية السعودية على ضوء ما تعرضت له بعثاتها الدبلوماسية من اعتداءات في إيران، وكذلك الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد في مكة في نوفمبر 2016 بطلب من المملكة العربية السعودية حيال إطلاق ميليشيات الحوثي صاروخاً باليستيّاً باتجاه مكة المكرمة، والدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي التي عقدت في كولالمبور، ماليزيا في 19

يناير 2017 حول وضعية اقلية الروهينغيا المسلمين في ميانمار، وكذلك الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية حول إطلاق ميليشيات الحوثي صاروخاً باليستيّاً على مدينة الرياض بطلب من السعودية والذي عُقد في مقر الامانة العامة في يناير 2018، وفي الشأن الفلسطيني عُقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء لبحث الوضع في اعقاب اعتراف الادارة الامريكية بمدينة القدس الشريف عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها الى القدس في اسطنبول بالجمهورية التركية في سبتمبر 2017.

المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي:

المهمة الرئيسية للمندوبية تمثيل حكومة دولة فلسطين في العلاقات التي تربطها مع منظمة التعاون الاسلامي واجهزتها ولجانها ومؤسساتها المختلفة وتعزيز وتطوير هذه العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والدبلوماسية والبروتوكول، والمساهمة والمشاركة في أعمال ونشاطات المنظمة والتفاعل مع قراراتها لتحقيق المصالح المشتركة، وتسعى المندوبية إلى تطوير برامج عملها انسجاماً مع الخطط والبرامج التطويرية لوزارة الخارجية والمغتربين.

تعمل المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز وتطوير علاقات التعاون المشتركة بين حكومة دولة فلسطين ومنظمة التعاون الإسلامي التي تستمر بمواصلة الجهود من أجل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية عبر المحافل والمنظمات الدولية وحشد الدعم الدولي والإسلامي لقضية فلسطين، وذلك من خلال التواصل والتنسيق المستمر مع الامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي وأجهزتها المتفرعة والمتخصصة والمنتمية. بصفتها الجهاز التنفيذي للمنظمة.

وتتولى **الامانة العامة** وعلى رأسها الأمين العام تنفيذ القرارات الصادرة عن هيئات صنع القرار للمنظمة والاتصال والتنسيق بين الدول الاعضاء، وتتكون من عدد من الادارات الرئيسية يترأس كل منها أمين عام مساعد وهي إدارة الشؤون السياسية، إدارة شؤون فلسطين و القدس الشريف، إدارة الشؤون الاقتصادية، إدارة الشؤون القانونية، إدارة الشؤون الادارية والمالية، إدارة الشؤون الثقافية والإنسانية، وإدارة العلوم و التكنلوجيا. وتقوم المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق والتواصل المستمر مع الأمانة العامة بشأن كافة المواضيع خاصة فيما يتعلق بمتابعة وتنفيذ القرارات حول فلسطين والقدس الشريف الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ودورات مجلس وزراء الخارجية فضلا عن قرارات المؤتمرات الوزارية القطاعية. كما تحرص المندوبية على التواصل المستمر مع الأمانة العامة لتعزيز التعاون حول القضايا المتعلقة بقضية فلسطين والقدس الشريف والسعي لحث الدول الاعضاء على دعم مشاريع القرارات التي تقدمها دولة فلسطين في كافة المحافل الدولية منها دعم طلب انضمام دولة فلسطين لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية- الانتربول خلال اجتماع الجمعية العامة للإنتربول الذي عُقد في بالي- إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر2016، و دعم الطلب المقدم باسم "دولة فلسطين" للحصول على وضعية "المراقب" باتجاه "العضوية الكاملة" في منظمة التجارة العالمية(WTO) ، وكذلك دعم طلب دولة فلسطين تسجيل البلدة القديمة لمدينة الخليل على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر خلال اجتماعات الدورة (41) للجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو والتي عقدت في بولندا في تموز/يوليو 2017، والطلب من الدول الاعضاء في

المنظمة دعم مشاريع القرارات الدورية التي قدمتها دولة فلسطين للدورة (34) لمجلس حقوق الانسان التي عقدت في جنيف في مارس 2017، وكذلك مشروع القرار المتعلق بوضع مدينة القدس الشريف المقدم للجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرارها رقم A377 (الاتحاد من اجل السلام) التي عقدت في 21 ديسمبر 2017، وقرارات دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها (72) و (73)، وطلب دولة فلسطين الانضمام لمنظمة السياحة العالمة التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) خلال الدورة (22) للجمعية العامة للمنظمة الدولية المنعقدة في الصين في ايلول/سبتمبر 2017، واخيراً الطلب من دول المنظمة الاعضاء في مجلس حقوق الانسان من اجل دعم مشاريع القرارات التي قدمتها بعثة دولة فلسطين في جنيف للدورة (37) لمجلس حقوق الانسان التي عقدت في جنيف في مارس 2018 والتي تضمنت نقاش البند السابع (Item 7) المتعلق بحالة حقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والاراضي العربية المحتلة. وفي نفس السياق، تسعى المندوبية الى متابعة نمط تصويت بعض الدول الأعضاء التي تتغيب او تمتنع او تصوت ضد مشاريع قرارات فلسطين في المحافل الدولية ودعوتها للتصويت لصالح هذه القرارات التزاما بالإجماع الاسلامي وميثاق ومبادئ واهداف المنظمة وقراراتها. ومن جهة اخرى، تقوم المندوبية، بصفتها القناة الرسمية بين دولة فلسطين والامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي، بمهمة تبادل الخطابات الرسمية والرسائل حول كافة المواضيع والمناسبات بين الجهات الرسمية الفلسطينية على مستوى الرئاسة ورئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والمغتربين.

في اطار الاحتفال **باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني** الذي يصادف يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام, قامت الامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي بتنظيم فعالية لأحياء هذه المناسبة في نوفمبر 2017 بطلب من المندوبية حضرها معالي الامين العام والامناء العامون المساعدون بمشاركة القنصلية العامة لدولة فلسطين والبعثات الدبلوماسية والجالية الفلسطينية في جدة. من ادارات الامانة العامة "المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل"، الذي يهدف إلى متابعة تطبيق مبادئ وأحكام المقاطعة الإسلامية وإصدار التشريعات الداخلية الناظمة لذلك، كما هو قائم في جامعة الدول العربية، باعتبار مقاطعة الاحتلال أداة شرعية تستند إلى قواعد القانون الدولي، ومن ضمن ادارة الحوار والتواصل في الأمانة العامة يقوم **صوت الحكمة** –مركز للحوار والسلام والتفاهم على توظيف وسائل و آليات الإعلام والتواصل الاجتماعي بهدف المساهمة في جهود منظمة التعاون الاسلامي في مكافحة التطرف والارهاب و ترسيخ قيم السلم والامن والتسامح في المجتمعات الإسلامية. تقوم المندوبية بتمثيل دولة فلسطين في اجتماعات منظمة التعاون الاسلامي ولجانها واجهزتها ومؤسساتها المختلفة، بما في ذلك اجتماعات **اللجنة التنفيذية** لمنظمة التعاون الاسلامي والتي تتكون من ترويكا القمة الاسلامية وترويكا مجلس وزراء الخارجية بالإضافة الى دولة المقر والامين العام، كما كان الحال في اجتماعها الطارئ مفتوح العضوية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن الأوضاع المتدهورة في سوريا وبطلب من دولة الكويت الذي عقد في مقر الأمانة العامة بجدة في أكتوبر 2016 وتلاه اجتماع استثنائي آخر للجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية لبحث الوضع في سورية في ظل تطورات الاوضاع المأساوية في مدينة حلب، والذي عقد في مقر الامانة العامة بجدة في ديسمبر 2016.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين والقدس الشريف، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الاسلامي اجتماعاً استثنائياً على مستوى وزراء الخارجية بشان التصعيد الخطير في القدس الشريف والانتهاكات الاسرائيلية بحق حرمة

المسجد الاقصى وبحق الشعب الفلسطيني الذي عقد في اسطنبول في اغسطس 2017، كما شاركت المندوبية مؤخراً في الاجتماع التشاوري لأعضاء اللجنة التنفيذية على مستوى المندوبين الدائمين للتواصل مع حكومات دول العالم والمنظمات الدولية لدعم قضية القدس الشريف الذي عقد في مقر الأمانة العامة بجدة في فبراير 2018. كما تشارك المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الاسلامي في اجتماعات **لجنة المندوبين الدائمين** للدول الأعضاء، منها الاجتماع الاستثنائي حول قضية الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي والذي عُقد بمقر الأمانة العامة بجدة في مايو/أيار 2017. كما مثّلت المندوبية دولة فلسطين في الاجتماع الطارئ على مستوى المندوبين الدائمين حول التصعيد الإسرائيلي في القدس الشريف والانتهاكات غير المسبوقة التي تقوم بها إسرائيل للمسجد الأقصى المبارك واغلاقه وفرض الإجراءات الغير قانونية المتعلقة بتركيب كاميرات المراقبة والبوابات الإلكترونية في ساحات الحرم الشريف والذي عُقد في مقر الأمانة العامة في يوليو/تموز 2017، وكذلك مشاركة المندوبية الفاعلة في اجتماع لجنة المندوبين الدائمين بشأن محاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشرف ونقل البعثات الدبلوماسية إليها الذي عُقد في مقر الامانة جدة في ديسمبر 2017.

وفي إطار **اجتماعات المنظمة على مستوى كبار الموظفين**، شاركت المندوبية في كافة الاجتماعات حول اعداد **الخطة العشرية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025**، بما فيها اجتماع كبار الموظفين الذي عُقد بمقر الامانة العامة في مايو 2017، وتُمثل هذه الخطة استراتيجية وبرنامج عمل المنظمة لعشرة سنوات قادمة استجابة للتحديات والتطورات التي تواجه الامة حول القضايا المتعلقة بمكافحة الارهاب والتطرف والاسلاموفوبيا والسلم والامن وغيرها من القضايا الصحية والزراعية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية وعلى راسها قضية فلسطين والقدس الشريف.

ومن جهة اخرى، تساهم المندوبية في التنسيق والتحضير والمشاركة في اجتماعات **فريق الاتصال الوزاري بشان قضية فلسطين والقدس الشريف** الذي تم تشكيلة تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الخارجية رقم PAL 40/7/في كوناكري في ديسمبر 2013، ليقوم هذا الفريق بتبني خطة تحرك اسلامي تحمل رسالة منظمة التعاون الاسلامي الى العواصم والمنظمات الدولية المؤثرة من اجل دعم القضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف، ويتكون هذا الفريق من الدول الاعضاء: فلسطين، السعودية، المغرب، الأردن، مصر، غينيا، ماليزيا، تركيا، أذربيجان، بالإضافة إلى الأمين العام للمنظمة. يتضمن هيكل منظمة التعاون الاسلامي عدد من **اللجان الدائمة** بما فيها (لجنة القدس) التي ترأسها المملكة المغربية منذ انشائها عام 1975، وفي عضويتها 17 من الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي بما فيها دولة فلسطين، وقد اسُتحدثت وكالة تابعة لهذه اللجنة تسمى (وكالة بيت مال القدس الشريف) ومقرها الرباط- المملكة المغربية، وانطلق نشاطها عام 1998 بهدف دعم مدينة القدس الشريف وتقديم العون لسكانها ومؤسساتها والحفاظ على المسجد الاقصى المبارك والاماكن المقدسة في المدينة وتراثها الحضاري والديني والثقافي والعمراني وتنفيذ مشاريع الترميم والتنمية في المدينة المقدسة.

من اللجان الدائمة للمنظمة :

اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك (COMIAC والتي تقوم بمتابعة تنفيذ قرارات المنظمة في مجالي الاعلام والثقافة وتهدف بشكل اساسي الى تعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية خاصة قضية فلسطين والقدس الشريف ومواجهة الحملات المغرضة ضد الإسلام والمسلمين. تراس هذه اللجنة جمهورية السنغال منذ نشأتها عام 1981 ومقرها دكار بجمهورية السنغال. شاركت المندوبية في الاجتماع المعني بأطلاق الجائزة الدولية لمنظمة التعاون الاسلامي لوسائل الاعلام والاعلاميين المتميزين في مجال تعزيز التسامح والحوار بين الثقافات والذي نظمته الامانة العامة مع لجنة (كومياك) والذي عقد في جدة في اكتوبر 2017. ومن اللجان الاربعة الدائمة لمنظمة التعاون الاسلامي ايضاً **اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك (COMCEC والتي تتولى رئاستها الجمهورية التركية منذ دخلت حيز التنفيذ عام 1984 ومقرها انقرة،** وتقوم هذه اللجنة بمتابعة تطبيق قرارات القمة الاسلامية ومجلس وزراء الخارجية في المجالين الاقتصادي والتجاري وتعمل على دعم التعاون بين الدول الاعضاء من خلال البرامج والمشاريع لمجابهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الامه الاسلامية، وتقوم المندوبية بتنسيق مشاركة دولة فلسطين في الاجتماعات الدورية للكومسيك بما في ذلك الاجتماع (33) والاجتماع (34) للجنة متابعة الكومسيك المزمع عقدها في مايو 2018.

اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك (COMSTECH والتي تراسها جمهورية الباكستان الاسلامية منذ نشاتها عام 1991 ومقرها اسلام اباد، وتعنى بتنفيذ مقررات منظمة التعاون الاسلامي في المجالات العلمية والتكنولوجية ودعم التعاون بين الدول الاعضاء في هذه المجالات. ساهمت المندوبية في التنسيق لمشاركة دولة فلسطين في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية للكومستيك التي عقدت في إسلام أباد في يونيو 2016 .**كما** شاركت المندوبية في اجتماع كبار الموظفين الذي عقد في مقر الامانة العامة في مايو 2017 للتحضير للقمة الاسلامية الاولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في استانا في جمهورية كازاخستان في سبتمبر 2017.

تشارك المندوبية في الاجتماعات السنوية لواحدة من اللجان الدائمة المهمة للمنظمة وهي **اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية** بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية وهي التي تقوم بمهمة الجمعية العمومية الموحدة للأجهزة المتفرعة لمنظمة التعاون الاسلامي. من مهام هذه اللجنة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المتعلقة بالقضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون بين الدول الاعضاء في هذة المجالات، كما تقوم بدراسة ومناقشة مشاريع القرارات التي تزمع الدول الأعضاء تقديمها إلى اجتماعات مجلس وزراء الخارجية حول القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك من خلال الاجتماعات التحضيرية التي تقوم بها هذة اللجنة والتي تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء.

لغاية عام 2018، عقدت **اللجنة الإسلامية (41) دورة للتحضير لاجتماعات مجلس وزراء الخارجية وقد شاركت المندوبية على مدار ثلاثة ايام في اجتماعات الدورة الحادية والاربعون للجنة الاسلامية التي عقدت في مقر الامانة العامة في مارس 2018، حيث ناقشت هذه الدورة مشاريع القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبيئة والشؤون الثقافية والاجتماعية وشؤون الاسرة بالإضافة الى**

تقارير وبرامج الانشطة لكافة الاجهزة المتفرعة لتقديمها للدورة (45) لمجلس وزراء الخارجية المزمع عقدها في دكا بجمهورية بنغلاديش في مايو 2018 .لمنظمة التعاون الاسلامي عدد من **الأجهزة المتفرعة**، تشمل **مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك (SESRIC** المعروف بمركز انقرة، ويعمل على جمع ونشر الاحصاءات والمعلومات وتنظيم ودعم برامج التدريب واجراء البحوث حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء ووضع برامج واستراتيجيات لتعزيز التعاون بين منظمة التعاون الاسلامي . لمركز سيسريك مجلس ادارة وعملت المندوبية على ان تستمر دولة فلسطين في عضوية (مركز أنقرة)، يُمثلها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك في الانتخابات داخل المجموعة العربية التي تمت خلال اجتماعات اللجنة الاسلامية التي عقدت في مقر الامانة العامة في مارس 2018. وفي اطار علاقات التعاون والشراكة تم مؤخراً توقيع مذكرة تفاهم بين مركز انقرة و وكالة التعاون الدولي الفلسطيني (PICA) لتعزيز التعاون واقامة شراكة لمعالجة تحديات التنمية في فلسطين.

ومن الاجهزة المتفرعة الاخرى **مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ايرسيكا IRCICA)** ومقرة في اسطنبول في الجمهورية التركية وقد باشر أعماله عام 1980 كجهاز متفرع ليقوم بمهمة مركز اتصال للباحثين والمؤسسات والمنظمات داخل الدول الاعضاء في مجال الدراسات والبحوث والمعارض والمؤتمرات والتدريب في مختلف جوانب الحضارة الاسلامية والتراث الثقافي الاسلامي. كما تشمل الاجهزة المتفرعة "الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا " (IUT)في بنغلاديش و"الجامعة الاسلامية" في النيجر، بالإضافة الى "المركز الإسلامي لتنمية التجارة" ومقرة مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية ويهدف الى تعزيز التبادل التجاري وتنظيم المعارض التجارية بين الدول الاعضاء.

من الاجهزة المتفرعة من منظمة التعاون الاسلامي **مجمع الفقه الإسلامي الدولي** ومقرة جدة بالمملكة العربية السعودية، تأسس عام 1981 ويهدف الى تقوية رابطة الامة الاسلامية بعقيدتها وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والاسترشاد بها في دراسة مشكلات الحياة المعاصرة، ومن قراراته المهمة القرار رقم 216 (22/12) الذي اتخذته الدورة 22 لمجلس المجمع المنعقدة في الكويت في 22-25 مارس 2015 بشان "زيارة القدس: الاهداف والاحكام الشرعية"، الذي يبين ان "الحكم الشرعي للزيارة مندوب ومُرغّب فيه، وان تقدير المصالح يعود الى المختصين من أولي الامر والسياسة في بلاد المسلمين" ويتابع منطوق القرار: "من الضروري تذكير جميع المسلمين بأن قضية القدس الشريف قضيّة الأمة بأجمعها، وأنه من الواجب نصرتها وتأييد أهلها وأهل فلسطين ودعمهم. والقدس الشريف، ليست لأهل فلسطين وحدهم وإنّما هي للمسلمين جميعا، وأنّ الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك من جملة إيمان المسلمين ومسؤوليّاتهم." كجهاز متفرع من منظمة التعاون الاسلامي، أُنشا **صندوق التضامن الإسلامي** عام 1974، ومقرة جدة في المملكة العربية السعودية، بهدف تقديم المساعدة المادية لدعم المشاريع للمؤسسات والجمعيات والجامعات والمراكز في العالم الاسلامي في قطاع التعليم والصحة والاسكان وبرامج الشباب وتقديم الاغاثة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية. يعتمد الصندوق في مصادر التمويل على الدعم الطوعي من الدول الاعضاء والتبرعات والمنح واموال الزكاة التي تقدمها الهيئات العامة والخاصة والافراد. بلغ اجمالي من قدمة الصندوق من مساعدات تنموية واجتماعية وتعليمية وصحية ومساعدات طارئة منذ إنشائه و لغاية 2018 حوالي)232(مليون دولار لصالح ((2,726 مشروع في العالم وكانت حصة دولة فلسطين منها (208) مشروع بما يقارب 28 مليون دولار. لصندوق

التضامن الاسلامي مجلس دائم مؤلف من (14) دولة من الدول الاعضاء بما فيها دولة فلسطين حيث تشارك المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الاسلامي في اجتماعات الدورات السنوية للصندوق، وكان آخرها الدورة (62) التي عقدت في مقر الامانة العامة فبراير/مارس 2018، حيث اعتمدت هذه الدورة المشاريع المقدمة من المؤسسات الفلسطينية بالتركيز على مؤسسات القدس بما فيها مشاريع البنية التحتية لمدينة القدس الشريف وصيانة المسجد الاقصى خاصة في ظل الاعتداءات والاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة، كما اعتمدت هذه الدورة التوصية بالتجديد للمجلس الدائم بتشكيلته الحالية ودولة فلسطين عضواً فيها ومُمثلة بمؤسسة الصناديق العربية والاسلامية.

الأجهزة المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي:

البنك الاسلامي للتنمية (IDB) الذي يعمل على توفير المشاركة في راس المال ومنح القروض للمشاريع الانتاجية وتقديم اشكال مختلفة للمساعدات المالية بهدف تطوير وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، ويساهم بشكل خاص في دعم القطاعات الحيوية في فلسطين في مجالات الصحة والتعليم والمياه والاسكان والقدرات البلدية والتمكين الاقتصادي، وقد شاركت المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الاسلامي في الاجتماع التحضيري الاول **لبرنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني** في مقر الامانة العامة في يونيو 2016 والاجتماع التحضيري الثاني في ديسمبر 2017.

المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو (ISESCO التي باشرت عملها من مقرها في مدينة الرباط بالمملكة المغربية عام 1982، وتهدف الى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وشعوبها في مجالات التربية والعلوم والثقافة وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان، وتولي اهتمام خاص في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته خاصة في القدس الشريف من خلال مشاريع وبرامج الدعم لحماية التراث الاسلامي في المدينة المقدسة وصيانة المعالم التاريخية والمخطوطات الاسلامية والتنسيق مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والعلوم والثقافة. تشمل الاجهزة المتخصصة لمنظمة التعاون الاسلامي "منظمة إذاعات الدول الاسلامية" و "اللجنة الاسلامية للهلال الدولي."

من الاجهزة المتخصصة الفاعلة "وكالة الأنباء الإسلامية الدولية" التي تم تحويل اسمها لتصبح اتحاد **وكالات انباء دول منظمة التعاون الاسلامي (UNA)** بناءً على اعتماد الجمعية العامة للوكالة في دورتها الخامسة والدورة (25) لمجلسها التنفيذي المنعقدة في جدة في أكتوبر 2017، علماً ان دولة فلسطين هي عضو في المجلس التنفيذي لاتحاد الوكالات ممثلة في وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، وقد شاركت المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الاسلامي في اجتماع المجلس التنفيذي المذكور. يتكون الاتحاد من أعضاء هم وكالات الأنباء الوطنية الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويهدف الى توظيف الاعلام ضمن استراتيجية مدروسة للتعريف بقضايا العالم الإسلامي والدفاع عنها وفي مقدمتها قضية فلسطين والقدس الشريف بالإضافة الى تعزيز العلاقات المهنية والتدريبية بين الوكالات الأعضاء بما فيها وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). لمنظمة التعاون الاسلامي عدد من **الاجهزة المنتمية** منها الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، الاتحاد الرياضي لألعاب

التضامن الاسلامي، منظمة الاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر، الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، معهد المقاييس للبلدان الاسلامية، اتحاد السلطات الضريبية للدول الاسلامية، اتحاد المقاولين في البلدان الاسلامية، وكذلك **منتدى شباب المؤتمر الاسلامي للحوار والتعاون** الذي قرر قبول طلب ترشُح دولة فلسطين المقدم من المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني لتكون "القدس عاصمة للشباب الإسلامي لعام 2018" والذي اعتمدته القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في إسطنبول في كانون الأول 2017، وذلك تقديرا للتضحيات التي يقدمها الشباب الفلسطيني في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية والتأكيد على أهمية المدينة المقدسة وارتباطها بالعالم الإسلامي، وقد انطلقت رسميا برامج هذه الاحتفالية تحت رعاية وحضور الرئيس محمود عباس، ومشاركة عدد من الوزراء ووكلاء الوزرات للرياضة والشباب في عدد من الدول الإسلامية في رام الله في 6 فبراير 2017، وتستمر البرامج والنشاطات المقررة على مدار العام في فلسطين والدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي. يُعقد تحت مظلة منظمة التعاون الاسلامي نطاق واسع من **المؤتمرات الوزارية القطاعية** تُشارك دولة فلسطين على مستوى الوزراء في جميع هذه المؤتمرات التي تشمل دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل والصحة والإعلام والزراعة والاقتصاد والسياحة والمرأة والمياه والرياضة والشؤون الاجتماعية والإنسانية والعلوم والتكنولوجيا. وفي هذا الإطار، تقوم المندوبية بالمشاركة في المؤتمرات الوزارية التي تعقد في دولة المقر وتقوم بالتنسيق والمشاركة في الاجتماعات المنعقدة في مقر الأمانة العامة للتحضير لهذه المؤتمرات التي تشارك فيها دولة فلسطين على مستوى الوزراء كما كان الحال مؤخراً بالدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل التي عقدت في قصر المؤتمرات بمدينة جدة في فبراير 2018، والدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة التي عقدت في جدة في ديسمبر 2017. ومن المؤتمرات الوزارية التي كان للمندوبية مشاركة فاعلة فيها الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام التي عقدت في جدة في ديسمبر 2016، وكذلك المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الشؤون الاجتماعية الذي عقد في جدة في فبراير 2017. وقد شاركت دولة فلسطين في مؤتمرات وزارية أخرى منها الدورة السادسة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في إسطنبول في نوفمبر 2016، والدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه التي عقدت في اسطنبول في مايو 2016، والدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في مدينة دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية في فبراير 2018، والدورة الثالثة للمؤتمر الاسلامي لوزراء الشباب والرياضة التي عقدت في اسطنبول في أكتوبر 2016، وتقوم المندوبية بعمل التنسيق اللازم للتحضير للدورة الرابعة لهذا المؤتمر المنعقد في باكو بجمهورية اذربيجان في أبريل 2018 .

مؤتمرات القمة الإسلامية السابقة

المؤتمر	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	عدد الدول المشاركة	ملاحظات
الأول	الرباط	22-25/12/1969	25	رد فعل لحريق المسجد الأقصى
الثاني	لاهور	22-24/2/1974	36	استهدفت صون القضايا الإسلامية
الثالث	مكة المكرمة والطائف	25-28/1/1981	38	دورة فلسطين والقدس الشريف
الرابع	الدار البيضاء	16-19/1/1984	42	عودة مصر إلى المنظمة
الخامس	الكويت	26-28/1/1987	44	دورة التضامن الإسلامي
السادس	دكار	9-11/12/ 1991	45	دورة القدس الشريف والوئام والوحدة
السابع	الدار البيضاء	13-15/12/ 1994	49	دورة الإخاء والانبعاث
الاستثنائي	إسلام آباد	23/3/1997	54	مرور نصف قرن على قيام باكستان
الثامن	طهران	9-11/12/ 1997	53	دورة غزة وحوار ومشاركة

كما أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة عقدوا 27 اجتماعاً، كان آخرها الاجتماع الوزاري الذي عقد في كوالالمبور أواخر يونيو/ حزيران من عام 2000

التوصيات

1. طرح مبادرة برعاية منظمة التعاون الإسلامي للحل النهائي للقضية الفلسطينية ضمن خارطة طريق واضحة وجدول زمني واضح للتنفيذ يتبناها جميع الدول الأعضاء في المنظمة.
2. ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن يكون لهم دور واضح في رسم خارطة طريق واضحة وضمن جدول زمني واضح لحل القضية الفلسطينية.
3. الحرص على المساهمة في بناء علاقات إنسانية سليمة، وإيجاد أجواء من التفاهم والتعايش والحوار بين المجتمعات وبين الشعب الفلسطيني المحاصر.
4. تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية بمشاركة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .

5. حث الدول الأعضاء على القيام بدور أكثر فاعلية داخل المنظمات الدولية للدفاع عن القضية الفلسطينية ومساعدة الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافة.

6. ضرورة مشاركة الدول الأعضاء بشكل أكبر في عملية ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل والضغط على جميع الأطراف لتحسين المستوى المعيشي للشعب الفلسطيني.

---

[1] . عطار، محمد نادر(1990)آداب اللياقة في حياة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية ،الرياض

[2] زينب عبد العظيم محمد ،الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاة الولايات المتحدة الامريكية"1981-1991"،رسالة دكتوراة في العلوم السياسية جامعة القاهرة1994، ص7-9

[3] موقع وكبيديا منظمة التعاون الاسلامي

[4] " تغيير مسمى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى «منظمة التعاون الإسلامي»". جريدة الرياض. مؤرشف من الأصل في 20 أكتوبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 10 مارس 2015.

[5] ^ " عن المنظمة". منظمة التعاون الإسلامي. مؤرشف من الأصل في 9 أكتوبر 2015. اطلع عليه بتاريخ 20 نوفمبر 2014

[6] الإسلام في فكر ونهج خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيزآل سعود، 1390هـ/1970م، ص92.

[7] ميثاق منظمة التعاون الإسلامي .*(PDF)* منظمة التعاون السلمي. 14-03-2008. مؤرشف

[8] برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي(2016-2025)

[9] مرجع سابق

[10] مرجع سابق

[11] مرجع سابق

قراءة في كتاب :

الفقيه والسلطان

جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين :

العثمانية والصفوية – القاجارية

صبار محمد رضى

باحث في القانون العام ، المغرب

معلومات حول الكتاب :

عنوان الكتاب بالعربية : الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين : العثمانية والصفوية – القاجارية

عنوان الكتاب بالإنجليزية : The Faqih And The Sultan : Dialectic Of Religion And Politics During The Ottoman Period And Under Safavid And Qajar Rule

الكاتب : وجيه كوثراني

دار النشر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الطبعة الرابعة : أبريل 2015

مضمون الكتاب :

تزامن صدور هذا الكتاب في طبعته الأولى عام 1989 مع إشكالية البحث عن الخلفيات التاريخية " للولاية العامة للفقيه " ، وهي النظرية التي دعا إليها الخميني قبل الثورة الإسلامية وأدخلها كمبدأ تأسيسي بعد الثورة في دستور البلاد ، طرح تساؤل آنذاك حول نظرية " ولاية الفقيه " هل هي شيعية محضة أم هي خاصة بإيران وبالتجربة الإيرانية الشيعية فحسب ، هذا في وقت كان لايزال الخطاب التاريخي و الثقافي والسياسي العربي مشبعا بالمفردات التي تتحدث عن الخلافة العثمانية ، فيلاحظ في الخطاب حنين الإسلاميين إلى الخلافة ويرون أنه يجب إعادة إحيائها ، و أيضا فرحة

العلمانيين بالخلاص منها ، هذا يدل على أن الذاكرة العربية مستمرة في تكرير خطاب لتوصيف سلطة مجسدة بدولة في التاريخ الإسلامي تدعوها " خلافة " .

يطرح كوثراني تساؤل حول علاقة ذلك بحيثيات دعوة الخميني لإقامة ولاية الفقيه ، وهل كان الفكر الشيعي مهيئا آنذاك للدخول في الحقل السياسي الإسلامي الذي احتكرته آنذاك جماعة الإخوان المسلمين في العالم العربي الإسلامي ؟

كان الدخول الشيعي حقل العمل السياسي يحتاج إلى حل للمأزق الناتج عن معتقد " الغيبة " وذلك للخروج من تاريخية الانتظار إلى تاريخية الفعل السياسي والمطالبة بحق " الولاية العامة " ، حسب رأي الكاتب فإن نظرية الخلافة عند أهل السنة والمطالبة الحزبية بإعادتها قدمتا لمن يريد قيام دولة شيعية مثالا للتقريب بين وظائف الخليفة ووظائف الولي الفقيه (نائب الإمام) ، بل إن الاجتهاد القائل بإمكانية وجوب قيام نائب الإمام بوظائف الإمام المعصوم بل بوظائف النبي (ماعدا الوحي) حسم أمر " الغيبة " والانتظار بإتجاه تكريس أمر واقع بالثورة أو الانقلاب ، فالولاية العامة للفقيه الشيعي هي خلافة بالمعنى السني .

تاريخيا تعتبر (مسألة الإمامة / الخلافة) هي التي أسالت دماء المسلمين أكثر من أي مسألة أخرى ، حيث يؤكد الشهرستاني في كتابه الملل والنحل " ما استل سيف في الإسلام مثل ما استل على الإمامة " ، ويعتبر الكاتب أن الأمر لايزال على حاله حيث يرى أنه ما من دولة إسلامية قامت إلا ودخلت في صراع مع أختها الإسلامية ، ويأتي التكفير المتبادل كسلاح أيديولوجي للتعبئة ثم يعطي نموذج الصراع الصفوي – العثماني ، ويرى أيضا أن تاريخ المسلمين الفعلي (باستثناء الخلافة الراشدة عند السنة والإمامة المعصومة عند الشيعة) لم يشهد إلا دولا سلطانية يسمو الضعف على سلاطينها وخلفائها و استضافة فقهاء لكسب " شرعية دينية " ، وهكذا فأتاتورك عندما ألغى الخلافة عام 1924 فقد لغى أمرا ملغيا منذ عهد البويهيين والسلاجقة.

وعندما أسست السلطنة العثمانية لم يكن السلاطين الكبار المؤسسين والفاتحين بحاجة إلى لقب خليفة كما أمسى وضعهم في أواخر عهدهم حيث تلقب بعضهم بسبب الضعف بهذا اللقب ، فتم اختراع رواية تنازل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم ، ثم استخدم السلطان عبد الحميد الثاني (في مطلع القرن 20) هذا النموذج الرمزي لكنه فشل في الدعوة إلى الجهاد للدفاع عن " دولة الخلافة " في الحرب العالمية الأولى حيث وضع أتاتورك حدا لهذا الاستخدام ، وفي إيران لم يكن الشاهات (الصفويين والقاجاريين) بعيدين عن هذا الأسلوب في التعامل مع مسألة الإمامة ونيابة الإمام

، فقد كانوا سلاطين أيضا يتماثلون مع السلاطين العثمانيين في أمور كثيرة كالبنية العسكرية للقبيلة المقاتلة وفي الإطار الصوفي للتنظيم الديني والطقسي للتشكيلات العسكرية والأهلية ، وفي الخلفية النظرية الفارسية للإدارة والحكم لدى الطرفين (العثماني و الصفوي) ، وأيضا في نمط المأسسة للعلاقة بين السلطان والفقيه .

الفصل الأول : نظرة تاريخية في مرحلة ما قبل العثمانية والصفوية

شكلت الخلافة الراشدة و الإمامة المعصومة نموذجا يتحد فيه الدين والسياسة ، لكن الأمر الواقع فرض نوعا آخر من العلاقة في تجربة السلطة وذلك عندما حاول العباسيون دمج مجتمعات إسلامية أخرى متنوعة في دولة واحدة ، وبالتالي فرضت الأوضاع أشكالا من توزيع السلطات الفاعلة (ولايات الأطراف أو وزراء التفويض أو أمراء الاستيلاء) ، وهذه النماذج الناشئة شكلت منافذ المجتمع الإسلامي المتنوع للوصول إلى مراكز القرار السلطوي ، وتعبيرا تاريخيا لأنماط العلاقة بين الاجتماع الإسلامي والدولة ، وفي فترة البويهيين (1055م-932م) ثم السلاجقة برزت تحولات في مواقع السلطة فرضت على الفقهاء خيارين نظريين ، إما الحفاظ على استمرارية مؤسسة الخلافة وتحديد مراتبها وولاياتها في مواجهة السلطات الناشئة ، و إما المعارضة لشرعية هذه المؤسسة أو الاستقلال عنها ، هذا الواقع تجسد على مستوى السلطة ببروز سلطتين متتاليتين آنذاك " سلطة البويهيين الشيعة و سلطة السلاجقة السنة " .

بعد قيام الأسرة البويهية الشيعية بتأسيس دولتها في فارس عام 934 م على يد أحمد بن بويه و أخويه حسن وعلي والسيطرة على بغداد ، شهدت حركة التأليف في مذهب الإمامية الإثني عشرية ازدهارا كبيرا ، ومن أبرز ممثلي هذه الحركة الفكرية " محمد بن علي بن بابويه " ويليه " الشيخ المفيد " ، ثم تتلمذ على يد الشيخ المفيد عالمان " الشريف الرضي " و الشريف المرتضى " ، و أيضا " أبو جعفر الطوسي " الذي يعتبر من كبار فقهاء الإمامية وفلاسفتها ، ومع الطوسي ينتهي عهد الازدهار الأول في نهضة الفكر الشيعي وتبلوره على مستوى الكلام والفقه وعلم الأصول ، هنا يطرح كوثراني التساؤل التالي : كيف يتم فهم طبيعة العلاقة بين هذه النهضة الفكرية الشيعية وحكم الأسرة البويهية ؟ وهل يوجد تبرير فقهي شيعي لشرعية هذا الحكم ؟

إن الإنجاز الذي تحقق على يد الطوسي في مجالي الفقه وعلم الأصول هو أحد معالم النهضة الفكرية للفرقة الإمامية في العصر البويهي ، ويرى الكاتب أنه لا توجد علاقة بين هذا التجديد الأصولي والفقهي الإمامي من جهة ، وشرعية السلطة التي تطرحها الإمارة البويهية ، ذلك أن التحديات

التاريخية التي واجهتها الإمامية أخذت في العصر البويهي مجرى مختلفا عما كانت عليه في العهد الأموي والعهد العباسي الأول (القمع الأموي المباشر و الاستئثار العباسي بالسلطة) ، فقد تمتع الشيعة في العصر البويهي بأجواء كبيرة من الحرية وحظي فقهاؤهم بالتشجيع والدعم ، وبالتالي شجعت هذه الاستجابة الفكرية الجديدة وسمحت بها.

ولم تطرح هذه العلاقة الإيجابية على فقهاء الشيعة آنذاك اعترافا صريحا بشرعية السلطة القائمة ، إنه نوع من قبول ضمني متبادل وتوزيع للأدوار في اجتماع سياسي إسلامي ، فالفقهاء اكتفوا بمجال التدريس أما السلاطين فإنهم لم يطرحوا أبدا مسألة شرعية الخلافة العباسية السنية و إمكان استبدال خليفة علوي شيعي بها ، فمذهبهم الشيعي لم يستتبع تغييرا في مفهوم الخلافة وواقعها كما آلت إليه في عصرهم ، فقد دخلوا دار الخلافة وكان " أمير الأمراء " قد انتزع من الخليفة أغلب صلاحياته فاستكمل الأمير البويهي انتزاع ما بقي من هذه الصلاحيات حتى أصبح الخليفة شبه موظف لدى الأمير الأمير البويهي المقيم في بغداد ، وقد توزعت السلطة في العصر البويهي على ثلاث جهات ، أمير الأمراء البويهي الذي جمع بيده الصلاحيات الفعلية التي تقتضيها العملية السياسية في الحكم ، و الخليفة العباسي الذي يمثل استمرارية الخلافة كرمز معنوي للأمة وقد أبقي عليه لمنح العهد للأمير البويهي ، ثم الفقهاء الذين أنيطت بهم مناصب القضاء والتعليم ، في هذا الخصوص يطرح كوثراني هذا السؤال : إذا كان أمر الخلافة قد تقهقر إلى هذا الحد من الوهن والضعف وإلى درجة استعداد الخليفة العباسي أن يتنازل عن خلافته طائعا ، فلماذا استنكف الأمراء البويهيون عن هذا الأمر ؟

إن معز الدولة بعد دخوله بغداد فكر بالقضاء على الخلافة العباسية وأن يستبدل بالعباسي علوي ، لكن بعض أصحابه نهوه عن ذلك ، هذا يدل على استبعاد الجانب الديني أو العقائدي عن الموقف البويهي المتخذ فهذا الأخير كان سياسيا صرفا ، والسياسة هنا تحمل معناها السلطاني المباشر والتي سيدعوها ابن خلدون في ما بعد ب " دولة العصبية " القائمة على الوازع السلطاني والعصباني وذات " الصبغة الدينية " ، هذه الصبغة الدينية في الحالة البويهية دعمت السلطان وعبرت عن نفسها في اتجاهين ، اتجاه الإبقاء على الخلافة السنية كرمز معنوي وتوحيدي للأمة ، ثم اتجاه تعزيز دور الفقهاء والعلماء في القضاء والتعليم والتأليف .

يبرز دور فقهاء الإمامية في ظل الزعيم البويهي الشيعي في حركة انتقالهم من حيز المجال السياسي الديني (حيث كان يتطابق الجانبان في احتمال قيام إمام شرعي معصوم " قبل الغيبة ") إلى حيز علم الكلام ، وجمع الحديث حيث يجري السجال التاريخي في شأن أحقية علي في الإمامة وكون

الإمامة ركنا من أركان الإسلام وعصمة الإمام ، هذا الانتقال من الفعل السياسي إلى صوغ النظرية الشيعية الإمامية انطلاقا من معتقد الغيبة كان في أساس إنتاج الأدبيات الشيعية الإمامية التأسيسية ، وهذه الأدبيات اهتمت بمسألة شرعية السلطة في الماضي دون أن تهتم بمسألة هذه الشرعية في الواقع السلطاني البويهي وعلاقة هذا الأخير بالخلافة القائمة .

إن البويهيين رغم اعتقادهم بعدم شرعية الخلافة العباسية أبقوا عليها من أجل استخدام الرصيد المعنوي الذي كانت تملكه (مؤسسة الخلافة) في الوعي الجماعي لعامة أهل السنة ، من هنا ينبع الاحترام الذي كان يظهره في العلن الأمراء البويهيون أمام الخليفة ، وكان الفكر الفقهي السني واعيا لهذا الإشكال و أهميته ، فإذا كانت مؤسسة الخلافة لا تزال هي مصدر الشرعية لأمراء الاستيلاء والمتغلبين فإن المهمة تصبح في الدفاع عن هذه المؤسسة ، وأبرز ما تصدى لهذه المهمات من فقهاء السنة في العهد البويهي " أبو الحسن الماوردي الشافعي" ، الذي كانت مواقفه محاولات للتوفيق بين حالة الإحياء السني التي بدأت بالتعبير عن نفسها في محاولات الخليفتين اللذين عاصرهما في بغداد " القادر بالله " و " القائم بأمر الله " على ممارسة بعض صلاحياتهما في الخلافة وبين واقع الأمر في السلطة الفعلية ، فالماوردي كان جزءا من العملية السياسية الكبيرة التي تدور بين السلاطين ، وكتابه " الأحكام السلطانية " يعتبر الخلفية النظرية المسوغة لسياسة الإحياء السني التي بدأت مع الخليفة القادر واستمرت مع ابنه القائم ، فعلى المستوى النظري كان الخليفة القادر قد أكد تمسكه بالفكر السني كخط مستقل عن الإسماعيلية الفاطمية ، والشيعية الإمامية ، والمعتزلة ، وعلى المستوى العملي حاول الخليفة أن يقاوم تجاوزات السلطان البويهي مشرف الدولة ، كما بادر إلى التحكيم في النزاع بين الأميرين البويهيين أبي كاليجار وجلال الدولة وذلك تأكيدا لدوره التوحيدي ، وتتابعت المواقف الممانعة لطلبات السلاطين البويهيين في عهد الخليفة القائم وكان للماوردي دور فيها .

ثم ينتقل الكاتب للحديث عن السلاجقة ، حيث يُرجع نجاحهم في بناء دولة مركزية واسعة إلى الدور الذي قام به أحد وزرائهم الكبار من الإيرانيين ، " نظام الملك " الذي كان وزيرا للسلطان " ألب أرسلان " ثم وصيا على ابنه " ملكشاه " ووزيرا له لمدة ثلاثين سنة ، فنظام الملك كان مركزا لالتقاء ثلاثة قوى فكرية وسياسية ، أولا القوة العسكرية التي تمثلها العصبية السلجوقية الموحدة للقبائل التركية المقاتلة ، ثم الإرث الإداري المؤسساتي الإيراني في تنظيم الدولة وقيادتها ، وأخيرا نظريات الماوردي السياسية من زاوية شرعيتها الفقهية والإسلامية ، ومن كونها مرجعية نظرية للدولة المحدثة التي يؤسسها نظام الملك في ظل الاستمرارية التاريخية لمؤسسة الخلافة ، وبواسطة أداة سلطانية قوية توظف هذا الفكر السائد في خدمة الأحكام السلطانية أي في خدمة الأمر الواقع .

وقد عرفت الفترة البويهية في العراق وإيران فترة ازدهار الفكر الشيعي الإمامي ، و عرف العصر السلجوقي قمة نمو الفكر السني الذي وجد في بيئة نظام الملك بعضا من أهم فقهائه ، منهم " أبو المعالي الجويني " و" أبو حامد محمد بن محمد الغزالي " ، وقد درس هذا الأخير على يد الجويني ودخل الحياة العامة في خدمة نظام الملك ، وقد كان لمقتل هذا الأخير تأثير في الغزالي الذي قدم أفكاره و حياته نموذجا لعلاقة غنية قامت بين الفقيه العالِم والسلطان الحاكم ، فالغزالي قدم للمذهب الشافعي كتابا في الأصول المستصفى ، وفيه استعاد المبادئ الأساسية للمدرسة الشافعية في علم الأصول مشددا على أولوية القرآن والسنة والإجماع مع القبول بالقياس ، فهو ينظر إلى الفقه من زاوية نظره كصوفي ، كما أنه متكلم في العقيدة والفكر السني ، فالغزالي يرى أنه ينبغي إطاعة سلطان الأمر الواقع إلا في المعصية ومن دون نسيان الواجب في إبداء النصيحة الحسنة والأمر بالمعروف ، وهو واجب كل فقيه من أجل إحلال السلام ، وكان يريد أن يجمع الجماعة الإسلامية حول مرجعية واحدة (القرآن والسنة أو الهداية النبوية) وكان يؤمن بتعددية الآراء ، ولكنه كان يرى أن التعددية يجب أن تبقى متسامحة تجاه بعضها وتجاه اجتماعها السياسي حول " رأي ما يجمع شتات الآراء ويمنع الخلق من القتال " .

بعد انقسام السلاجقة وسقوط بغداد عام 1258م وقيام السلطنات المختلفة ، ظهرت سجالات ومناظرات فقهية وكلامية بين الفقهاء والمتكلمين سواء بين السنة والشيعة ، وكذلك بين المدارس السنية نفسها على مستوى الفقه وأصول العقيدة.

فعلى مستوى السجال السني الشيعي تقدم مناظرات " ابن المطهر الحلي " ومناظرات " ابن تيمية " مثالا حادا لنمط من السجال المندرج في صراع الدول القائمة آنذاك (الحلي كان مقربا من الإيلخان خدابنده أحد ملوك الإيلخانيين في إيران من أسرة جنكيز خان المغولي ، بينما ابن تيمية كان مقربا من السلطان الناصر المملوكي) ، فالحلي يدافع عن أولوية الإمام علي وأحقيته وعصمة الأئمة الإثني عشر وغيبة الإمام ، ووجوب اتباع مذهب الإمامية ، وهو في ظل الغيبة يقر بسلطان الأسرة الإيلخانية فيشكل وفقا لذلك شرعيتين ، شرعية دينية يتم من خلالها انتظار الإمام المعصوم ، وشرعية الأمر الواقع أو " الشرعية السياسية " حيث يتم الاعتراف بسلطان متغلب هو خدابنده ، فالحلي يتفق مع ابن تيمية الذي يقر ويعترف بسلطان متغلب هو الناصر أو بخلفاء الضرورة ، ويرد ابن تيمية على الحلي الذي يأخذ على أهل السنة مبايعتهم " أئمة مشتغلين بالمُلك والمعاصي " كلام باطل ، فإن علماء أهل السنة المعروفين بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يقتدى بأحدٍ في معصية الله ولا يتخذ إماما في ذلك .

الفصل الثاني : في نشأة الدولتين العثمانية والصفوية وصراعهما

يشير كوثراني إلى روايتين حول تأسيس الدولة العثمانية ، الرواية الأولى تجعل من أرطغرل شيخ قبيلة قايي ومن ابنه عثمان ، يعملان في خدمة علاء الدين الثاني السلجوقي (سلطان قونية) الذي ترك لهما حرية التوسع على حساب البيزنطيين ، فلما مات علاء الدين السلجوقي استولى عثمان على الإمارة ليشكل استمرارا لإمارة سلاجقة الروم ، أما الرواية الثانية تجعل من عثمان أحد أمراء الأتراك الذي صاهر شيخا " اده بالي " من مشايخ طرق الصوفية المرابطة في تلك الثغور ، فسلمه منطقة الجهاد والسيف بوصفه غازيا ، ما لبثت أن أصبحت إمارة عثمان مركز استقطاب للمجاهدين والغزاة في آسية الصغرى .

إن السياق التاريخي للروايتين هو سياق الامتداد السلطاني السلجوقي في أسرة بني عثمان ، وطبيعة النشأة في منطقة الجهاد والغزو وعلى قاعدة العلاقة الثنائية بين الأمير المجاهد والشيخ المبايع ، تشير بوضوح إلى دور وظيفي للعلاقة بين السياسة والدين ، بين الغزو باعتباره عملية استراتيجية اقتصادية وعسكرية و الجهاد باعتباره عملية دينية و إيمانية .

حوالي عام 1290م بدأ الأتراك العثمانيون أولى فتوحاتهم على حساب البيزنطيين ، وتابع السلطان أورخان فتوحات والده فاحتل بروسه ونيقيه و أصبح السلطان المسلم أول مرة طرفا سياسيا في الشؤون البلقانية ، ومع نهاية السلطان مراد كان العثمانيون قد ثبتوا أقدامهم في كل أطراف بحر مرمرة ، وتابع بايزيد التوسع فسيطر على معظم أنحاء الأناضول وازداد نفوذه في البلقان ، وحوالي 1365م قام تيمورلنك التتري متذرعا بالشرعية المغولية من جهة زوجته بهجوم من سمرقند ، فاحتل عام 1380م خراسان وفارس والعراق الشرقي وأذربيجان ، و أصبحت القوتان الأساسيتان في الشرق الإسلامي مهددتين " السلطنة المملوكية المنهكة " والسلطنة العثمانية حديثة العهد " ، وفي عام 1392م جدد تيمورلنك حملته باتجاه الهند وروسيا ثم جورجيا وسيواس وملاطية ، ودخل سورية فاحتل حلب وحماه وحمص وبعلبك ودمشق ، ثم عاد إلى بغداد واحتلها وانعطف على العثمانيين وانتصر عليهم في أنقرة واحتل بروسه وأزمير، أما من ناحية العثمانيين لم تمض فترة طويلة حتى استطاع السلطان محمد الأول أن يعيد إلى الدولة وحدتها ، جاءت انتصارات السلطان مراد الثاني على ملك هنغاريا ، ثم قام السلطان محمد بفتح القسطنطينية ليفتح للعثمانيين مجال التقدم السريع في البلقان وأروبا الشرقية . مع دخول الشاه إسماعيل الصفوي عالم السياسة في إيران اتجه الوضع نحو

مزيد من التعقيد في العلاقات بين الدول الثلاث في العالم الإسلامي " المماليك و العثمانيون و الصفويون " ، وفي عام 1501م وبعد أن قضى الشاه إسماعيل على دولة التيموريين في إيران أصبح في عام 1502م سيد شروان وأذربيجان و العراق و فارس ، وفي عام 1507م احتل الشاه إسماعيل ديار بكر وقسما من كردستان ثم دخل بغداد ، ومن ناحية العثمانيين تابع السلطان سليم الأول عملية التصدي للشاه إسماعيل فانتصر عليه في معركة تشالديران حيث احتل السلطان تبريز (عاصمة الشاه) و استعاد كردستان وديار بكر ، ليتوجه السلطان إلى الالتفاف على سورية (المملوكية) وفي 1516م كان السلطان المملوكي " قانصوه الغوري " قد توجه بجيشه وبرفقة الخليفة المتوكل والقضاة الأربعة نحو شمال سورية لملاقاة السلطان سليم ، وكانت النتيجة مقتله في معركة مرج دابق شمال حلب ثم احتلال السلطان سليم المدينة ، وفي نفس العام وصل السلطان إلى مدينة دمشق فاستقبله وفد من أعيان المدينة لتسليمه إياها ، أما فتح مصر فكان أكثر دموية إذ عزم " طومان باي "خليفة قانصوه على متابعة الحرب ضد السلطان العثماني غير أنه فشل في مقاومة السلطان وقبض عليه وأعدم في عام 1517م ، أما الخليفة المتوكل فقد أسره السلطان سليم في معركة مرج دابق و أعاده إلى القاهرة وبقي فيها حتا وفاته عام 1543م . وبالتالي فمنذ سقوط بغداد واستحضار السلطان سليم بيبرس معه إلى القاهرة أحد رموز الخلافة العباسية بعد معركة عين جالوت ، لم يعد لمؤسسة الخلافة أي دور مع وجود سلطنة قوية ، فالسلطنة العثمانية استعاضت عن مؤسسة الخلافة بدور الفقهاء والسلاطين العثمانيين الأقوياء الذين قاموا ونجحوا بالفتوحات الكبرى باسم الإسلام ، وهكذا فالسلطان سليم بعد انتصاره على الشاه إسماعيل والمماليك معا صار الوريث " الشرعي " لخلافة الأمر الواقع ، وأصبح العثمانيون أسيادا لسورية ومصر وحماة للأماكن المقدسة وتابعوا توسيع فتوحاتهم في المتوسط والبلقان ، ليتابع السلطان " سليمان القانوني " خطوات الفتح والتنظيم ، فاستولى على بلغراد ورودس و هزم المجريين وحاصر فيينا ، وفي شمال أفريقيا تصدى خير الدين للأسبان ومنعهم من احتلال الجزائر وسعى للوصول إلى تونس ، وبالتالي أصبحت السلطنة العثمانية أحد أكبر الكيانات السياسية في الإسلام والأقوى بين الدول في العالم الإسلامي آنذاك ، في هذه الأثناء كان الشاه إسماعيل قد استطاع توحيد البلاد الإيرانية مستفيدا من حالة الفراغ و الاضطراب التي عاشتها البلاد في الحقبة الإيلخانية و الحقبة التيمورية ، حيث تصارعت القبائل التركمانية في ما بينها صراعا جزأ البلاد إلى مقاطعات و إمارات ، هذا الواقع شجع دعوات التصوف والزهد وكانت الطريقة الصفوية التي أسسها صفي الدين قد التحمت مع دعوة التشيع و أصبح لها دعاة و أتباع ، حتى وصلت الدعوة إلى الأناضول داخل النفوذ العثماني ، وقام إسماعيل بحركته السياسية العسكرية واستطاع أن

يخضع لسلطانه أذربيجان و فارس و كرمان وخوزستان و مأزندران واستراباد ولاهيجان وكل أنحاء جيلان و مدينة يزد ، ثم مدد دولته إلى بغداد و الأماكن المقدسة في العراق ، مما دفع السلطان سليم باحتلال تبريز العاصمة الصفوية فانسحب إسماعيل وبعد ستة أيام انسحب العثمانيون معطيين الأولوية في المواجهة للجبهة الأوروبية الغربية وللجبهة الجنوبية في مصر وسورية ، وهكذا فانسحاب العثمانيين السريع من تبريز كان يعني أيضا أن الخطر الصفوي لم يقض عليه ، إذ عاد الشاه إسماعيل إلى العاصمة ولكنه توفي أثناء ذلك (عن عمر 38 عام) ، ليتسلم ابنه الملك " طهماسب " الذي تابع بناء الدولة عسكريا وإداريا ودينيا ، ولم يكن الصراع الصفوي العثماني قد انتهى بانسحاب العثمانيين من تبريز ، فبغداد كانت لا تزال بأيدي الصفويين وهي عاصمة الخلافة العباسية وفيها قبر أبي حنيفة مؤسس المذهب الرسمي للدولة العثمانية .

إن الصراع العثماني الصفوي لم يكن دينيا مذهبيا صرفا ، فهنا دولتان تقدمان نفسيهما دولتين إسلاميتين تتصارعان للسيطرة على العالم الإسلامي ، وهكذا عاد الصراع فتجدد عام 1534م بناء على مبادرة من السلطان سليمان القانوني استهدفت الاستيلاء على تبريز وبغداد ، فاحتل الصدر الأعظم العثماني " إبراهيم باشا " تبريز وبغداد وزار الأماكن الشيعية المقدسة في بغداد والنجف والكوفة وكربلاء مشيرا إلى موقف توحيدي و استيعابي ، وجدد السلطان سليمان حملته عام 1548م ولكنها كانت بدون نتيجة ، ثم قامت حملة عثمانية ثالثة عام 1553م تميزت ببعض الانتصارات وأدت عام 1555م إلى عقد معاهدة بين الطرفين ، قضت بإنهاء الحرب بينهما لكن الحرب تجددت عام 1568 في عهد سليم الثاني لتحل بعد ذلك مرحلة سلم مؤقتة كان من أسبابها صعوبات مر بها السلطان العثماني في اليمن ، وفي عهد مراد الثالث انفجرت الحرب من جديد بعد تسلم الشاه إسماعيل الثاني الحكم ، إذ استغل السلطان ضعف الشاه فبادر إلى تنظيم حملات متتالية بقيادة وزرائه (لالا باشا و سنان باشا و عثمان باشا) ، وتركزت هذه الحملات على جورجيا وتبريز ونجحت في فرض معاهدة على الصفويين وقعت في أول عهد الشاه عباس الأول في مارس 1590م ، ونصت هذه المعاهدة على أن جورجيا وشروان وكاراباغ وتبريز ولورستان هي مناطق للعثمانيين ، قبل الشاه عباس هذه المعاهدة وتعايش سلميا مع العثمانيين فترة من الزمن ، وقد فعل ذلك لأنه كان منشغلا في حروبه في الشرق ضد الأوزبك والقبائل التركمانية المتمردة وأيضا لكسب مزيد من الوقت لإعادة بناء جيشه وتنظيم دولته ، وهكذا في عام 1603م باشر الشاه عباس بقتال العثمانيين من دون إعلان للحرب مستفيدا من الصعوبات الداخلية التي مرت بها الدولة العثمانية ومن عجز السلاطين ، فأحرز الشاه انتصارا كاسحا على السلطان أحمد الأول في عام 1605م في سالماس في أذربيجان ، وفي 1618م عقد مع

العثمانيين معاهدة أعيدت بموجبها كما كانت عليه في عهد السلطان سليم في حين أن بغداد و الأماكن الشيعية المقدسة في العراق بقيت بيد العثمانيين ، بعد ذلك شهدت الأسرة العثمانية الحاكمة اضطرابات أرهقت السلطنة وهددت وحدتها ، في هذه الأثناء أمسك الشاه عباس بزمام المبادرة وانتزع بغداد من العثمانيين عام 1623م واجتاح الموصل وديار بكر، وبذلت محاولتان عثمانيتان لاستعادة بغداد ولكنها فشلتا ، بعد وفاة الشاه عباس تسلم السلطة الشاه صافي فواجه هذا الأخير اضطرابات في خراسان ، وكان السلطان مراد الرابع قد نجح في تثبيت الأمن في الشام بعد قضائه على حركة فخر الدين المعني فوضع أمامه هدفا محددا هو محاربة الصفويين من خلال محاربة الشيعة ، فاستولى السلطان على مدينتي تبريز و أريوان غير أن الصفويين استعادوا ما خسروه ، وفي عام 1638م احتل مراد الرابع بغداد وعقد معاهدة اعتبرت فيها بغداد مدينة عثمانية و أريوان مدينة صفوية .

يلاحظ كوثراني أن الوضع في العلاقات بين الدولتين اتجه بعد ذلك إلى مرحلة من السلم بسبب الضعف الذي كانت تسير نحوه الدولتان ، فبعد مراد الرابع بدأ التقهقر في أوضاع الدولة العثمانية ، وبدا الشاهات الصفويون اللاحقون عاجزين عن الاستمرار في حرب استنزافية مع العثمانيين ، فالشاه عباس الثاني انشغل بالمشاكل الداخلية في إيران فأقام علاقات سلمية معهم ونفس الأمر مع ابنه الشاه صافي الثاني وأيضا مع الشاه السلطان حسين ، فالشاه حسين أعطى للفقهاء الشيعة دورا نافذا و أكد وحدانية المذهب الشيعي للدولة ، خلال هذه الفترة ظهرت صعوبات جديدة في إقليم قندهار، حيث استطاع زعيم هذا الإقليم أن يحتفظ به مستقلا عن الحكم الصفوي ، ثم جاء بعده ابنه محمود عام 1722م الذي أنزل بالصفويين هزيمة كبيرة في نواحي أصفهان و أجبر الشاه السلطان حسين أن يتنازل عن العرش لمصلحة محمود عام 1722م ، في هذا الوقت كان طهماسب الثاني (ابن الشاه حسين) يعيد تجميع أنصاره في قزوين وتفليس ومازاندران بدعم من فتح علي خان (زعيم القاجار) ونادر شاه من قبيلة الأفشار ، أثناء ذلك عاد العثمانيون للتحرك من جديد فاحتل السلطان أحمد الثالث جورجيا و أريوان وشروان و أذربيجان ، واستطاع نادرخان (عينه طهماسب قائدا للقوات الصفوية) أن يعيد إقليم قندهار ومعظم المناطق التي احتلها العثمانيون فكافأه الشاه طهماسب الثاني بتعيينه حاكما على خراسان وسجستان وكرمان ومازندران وأعطاه لقب سلطان ، لكن مع مجيء السلطان محمود الأول العثماني (جاءت به الانكشارية بدعم الفقهاء) بادر الشاه طهماسب الثاني بالمعارك غير أنه فشل واستولى العثمانيون على همذان وتبريز، وعقدت معاهدة سلام جديدة في 1732م أعاد فيها السلطان العثماني تبريز وهمذان للصفويين واحتفظ بالقفقاس ، هذه المعاهدة لم ترض العثمانيين و أيضا أغضبت نادر خان فقام بعزل طهماسب الثاني وعين مكانه ابن

هذا الأخير (عباس الثالث) الذي كان طفلا في المهد ، هذا الانقلاب يعني ان السلطة الفعلية في إيران قد أصبحت بيد نادر خان من خارج الأسرة الصفوية ، وفي أكتوبر 1732م أعلن السلطان العثماني محمود الأول الحرب على نادر خان فاتجه هذا الأخير إلى العراق فاحتل كركوك و حاصر الموصل ، واسترد العثمانيون كركوك وتوسع القتال باتجاه القفقاس فحقق فيه نادر خان انتصارات مهدت له أن يعلن نفسه ملكا على إيران باسم نادر شاه في أكتوبر 1736م منهيا بذلك حكم الأسرة الصفوية ليبدأ حكم أسرة الأفشار.

أشار كوثراني إلى سياسة نادر شاه الدينية حيث قدم حلا سلميا يزيد من نفوذه المعنوي ويقدمه ممثلا لوحدة الإسلام والمسلمين ، وتتمثل هذه السياسة الدينية بأن يقبل العثمانيون الإمامية الإثني عشرية تحت اسم " الجعفرية " كأحد المذاهب الخمسة في الإسلام إلى جانب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ، وقدمت اقتراحات عملية للسلطان العثماني في هذا الشأن وهي أن يخصص للإمامية محرابا في مسجد مكة و أن يسمح لهم بإيفاد أمير وقافلة حج عبر بلاد الشام ، يرى الكاتب أن هذه الاقتراحات كان يمكن أن تقدم حلا للمسألة السنية – الشيعية ، لكن السلطان العثماني خشي أن تفتح احتمالات على مطامع نادر شاه في العراق من خلال تقديم نفسه الزعيم المحقق لوحدة الإسلام ولذلك رفض السلطان العثماني ذلك الاقتراح ، فعادت المعارك بين الطرفين من جديد دون نتيجة فاضطر الطرفان إلى إبرام معاهدة أخرى في 1746م ثبتت فيها الحدود واعترف نادر شاه بالسلطان العثماني " خليفة للمسلمين " .

انتهى حكم الدولة الأفشارية التي لم تعمر طويلا (49عاما فقط) بسبب التصفيات الداخلية بين شاهاتها ، وتقاسمت إيران فترة من الوقت أسر حاكمة في المقاطعات .

إن الدولة العثمانية والصفوية خلال القرنين 16 و 17م تكشف عن أن عدة عوامل هي الفاعلة في قرارات الحرب أو السلم لدى كل طرف أما الفرق المذهبية لم تكن إلا شعلة لتلك المعارك ، يقدم كوثراني بعضا من تلك العوامل في ثلاث مستويات ، أولا العامل الاستراتيجي الذي يؤمن للدولة امتداد نطاقها ، ثانيا طرق المواصلات التي تعين للدولة واقتصادها موقعها في العلاقات الدولية والتبادل التجاري ، العامل الثالث " ثورة الأسعار " في العالم التي عاناها الشرق الإسلامي بسبب تدفق الذهب والفضة وانفتاح أسواقه على السلع الأوروبية ، في هذا الخصوص يطرح الكاتب سؤالا حول الأهمية الاستراتيجية لمناطق الصراع في المصالح الاقتصادية المباشرة والعلاقات الدولية آنذاك ، فقد كانت تجارة إيران الخارجية تعتمد أساسا على بيع الحرير الإيراني وكانت قوافل تجارة الحرير تتخذ ثلاثة

مسالك ، الطريق البرية عبر العراق والشام ومن الشام تنقل بحرا إلى أروبا ، الطريق الثانية هي طريق بحرية ، حيث يرسل الحرير إلى ميناء هرمز ومنه إلى المحيط الهندي إما باتجاه الهند أو باتجاه أروبا غبر رأس الرجاء الصالح ، ثم الطريق الثالثة عبر الأراضي الروسية ومنها إلى أوروبا ، ومن أجل التحكم العثماني بالطريقين الأولين لجأ السلطان سليم إلى استخدام الحصار التجاري ضد الصفويين ، كما لجأ إلى مصادرة البضائع الفارسية من أيدي التجار العرب والترك والفرس ، وحرم استيراد الحرير الفارسي وبيعه وكان لهذه التدابير الاقتصادية نتائج عسكرية ظهرت في المعارك الأولى بين الطرفين ، أما في عهد سليمان فقد أدرك الطرف العثماني أهمية الحرير وطرقه كسلاح سياسي ضاغط ، فلجأ السلطان العثماني إلى خوض حروب ضد طهماسب للضغط من أجل الاستفادة من مناطق انتاج الحرير وتجارة المحيط الهندي ، في مقابل ذلك قام الشاه عباس الصفوي بإقامة علاقات مباشرة مع بريطانيا وإسبانيا للتخلص من الضغط العثماني ، فمنح بريطانيا امتيازات تجارية عام 1617م مركزا على استخدام الطريق الثالثة إلى أروبا عبر روسيا ، منذ ذلك الحين بدأت تظهر أهمية الحرير بالنسبة للعثمانيين باعتباره مصدرا لرسوم الجمارك وبالنسبة إلى الفرس بدأت تظهر أهميته كمصدر لتزويدهم بالنقود ، فوفقا لشروط معاهدة 1612م احتفظ الصفويون بتبريز مقابل حصول العثمانيين على مئتي حمل من الحرير ومئة حمل من بضائع أخرى .

إن الوعي العثماني لأهمية الحرير الإيراني كمصدر لرسوم الجمارك كان يتزامن مع أزمة اقتصادية في الداخل العثماني ، والتي كان أحد أسبابها النتائج المترتبة عن اكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة المتوسطية إلى المحيطين الأطلسي والهندي ، في هذا السياق الإقليمي والدولي لجأ السلطان سليمان كالشاه عباس إلى العلاقات الدولية الأوروبية لحل الأزمة الاقتصادية في الداخل العثماني ، فعقد معاهدة امتيازات أجنبية مع فرنسا عام 1536م بموجبها شجع السلطان العثماني التجار الفرنسيين على الاتجار في الأسواق العثمانية ، كما عانت الدولة العثمانية أزمة اقتصادية تفاقمت منذ منتصف القرن 16م بسبب تدفق كميات الذهب والفضة من جنوب أمريكا إلى المدن الإيطالية (جنوة) ومن ثم نحو البلاد العثمانية ، مما أثر في خفض قيمة الأقجة العثمانية وارتفاع أسعار السلع بالنسبة للمستهلك العثماني ، هذا الأمر أدى لتحول السوق العثمانية إلى سوق منتجة للمواد الأولية المصدرة نحو أوروبا وإلى سوق مستقبلة للسلع الأوروبية ، وإلى تدهور تدريجي في الحرف والصناعات المحلية ، حاولت السياسة العثمانية أن تعوض عن انخفاض قيمة عملتها بالنسبة إلى الذهب والفضة الأوروبيتين من خلال الاستفادة من السوق الإيرانية ، لكن الصفويون أصروا في معاهدات الصلح مع العثمانيين على تحديد سعر الحرير وفقا لسعره العالمي ، وكانت السياسات المتبعة من طرف الدولتان

لحل مشاكلها الاقتصادية تتضارب وتؤدي إلى تجدد القتال للسيطرة على الممرات البحرية وطرق المواصلات المؤدية لها ، شكل توقف التوسع في مناطق العبور والمواصلات الدولية من طرف الفرس والعثمانيين (منتصف ق 18 م) نقطة تحول في الحرب الاقتصادية بين الطرفين ، فإضافة للإنهاك العسكري الذي أصاب الدولتين والإنفاق المالي على الحروب ، كان الارتهان الاقتصادي للدول الأوروبية يقوى عبر التوسع والتنافس في منح الامتيازات لهذه الدول ، وكان من نتائج الحرب الفارسية – العثمانية في عهد نادر شاه أن ركز البريطانيون نفوذهم في جنوب فارس والعراق واستطاع بطرس الأكبر السيطرة على بحر قزوين في منتصف ق 18م ، ومنذ ذلك الحين بدأت مطامع أوروبا تتوجه نحو السيطرة على شرق المتوسط حيث سيطر الإنجليز كليا على بوابات الخليج ، ومنذ هذه المرحلة بدأت مرحلة من السلم القسري بين الدولتين كما عبر عنه الكاتب ، الأمر الذي يهيء إيران وتركيا والبلاد العربية لتكون مناطق نفوذ للقوى الدولية .

الفصل الثالث : المؤسسة الدينية والهيئة الحاكمة السلطانية في الدولة العثمانية

إن تنظيم العلاقة بين الفقيه والسلطان شكل تكاملا وظائفيا بين الطرفين ، دون فصل السياسة عن الدين ، وهذا الإطار أسس في أجهزة ومؤسسات ووسائط سلطة تقوم بين المجتمع و أهل الدولة ، وأهم هذه المؤسسات القضاء والتعليم وزوايا الصوفية ومجال الإفتاء ومشيخة الإسلام .

منذ تأسيس الدولة العثمانية ارتبطت صورة السلطان العثماني بصورة العالم الديني الذي يبايع ويقدم النصيحة والفتوى ، وأول عالم عثماني تنسب إليه التراجم التي يقدمها طاشكبري زاده صفة المفتي هو " المولى شمس بن محمد بن حمزة بن محمود الفناري " ، ثم يشير الكاتب إلى الفقهاء الذين تعاقبوا على منصب مفتي العاصمة أو مفتي المملكة العثمانية منذ عهد بايزيد الأول وحتى عهد سليمان القانوني ، ويؤكد كوثراني حسب المصادر أن المفتي لم يكن يحضر اجتماعات الديوان ولم يكن يدعى إليه ، ومن المعروف أن الديوان كان أعلى جهاز في الهيئة السلطانية الحاكمة ، وفيه كانت تتخذ القرارات السياسية والعسكرية و الاقتصادية لكل ولايات السلطنة ، فالطابع السياسي المدني هو الغالب عليه ، كيف إذا تفهم علاقة المفتي بالهيئة الحاكمة ؟

حسب المصادر كان المفتي وبعض العلماء الكبار كانوا في مدى قربهم من السلطان بمنزلة الوزراء أو الصدور العظام ، وكانوا مقدمين عليهم من حيث الاحترام والتقدير ، ويروي صاحب " الشقائق النعمانية " واقعة ابن الخطيب والسلطان بايزيد ، وواقعة المولى الفريمي والسلطان محمد خان ، وأيضا واقعة الفناري والسلطان بايزيد ، هذه المرويات التي تكثر في أدب السيرة عن بعض العلماء

والمفتين لا تشكل حالة عامة تسود جميع الفقهاء ، فثمة فقهاء كانوا مهادنين للسلطان ومحبين للجاه ومسايرين لأرباب الحكومة ومن بين هؤلاء المفتي المعروف بأبو السعود المعاصر للسلطان سليمان القانوني الذي ربطته به صداقة قوية ، فقد خدم أبو السعود الدولة فترة طويلة و أرسى عبر فتاويه خطا في العمل المؤسسي لوظيفة الإفتاء ، يقوم على تبرير السياسة السلطانية و تأكيد صفتها الشرعية الإسلامية انطلاقا من سيادة السلطان و أولوية مبادراته في اتخاذ القرارات وسن القوانين ، تعتبر مرحلة أبو السعود مرحلة انعطاف في تاريخ منصب الإفتاء في الدولة العثمانية ، فمنذ هذه المرحلة وهي مرحلة التأسيس التشريعي والقانوني الدائم للدولة يدخل منصب الإفتاء في إطار المؤسسة الإدارية والقانونية " مشيخة الإسلام " من خلال إدارة ومراسيم وموظفين.

في المرحلة الأولى كان مفتي العاصمة جزءا من الحركة العلمية الدينية الناشطة في مراكز العالم الإسلامي ، وكان السلطان يجعل من التقرب إليه صيغة ملائمة لالتقاء السياسي والديني ومخاطبة الوعي الديني لدى الجماعة (عبر المفتي) ودون أن يكون جزءا من الهيئة الحاكمة ذات الطابع المدني أو العلماني ، ولم يكن حق الفتوى حكرا على المفتي الرسمي فعلماء آخرون أيضا كانوا يستفتون ، أما فيما بعد فقد أقفل باب الاجتهاد وتم حظر كل قراءة خارج كتب الأحكام الفقهية لأنها قد تحمل على الاجتهاد ، كما أن نفوذ المفتي في المرحلة الأولى لم يكن يحتاج إلى جاه ومال وأدوات سلطة نظرا لوزن شخصيته الدينية ، أما في المرحلة اللاحقة فقد نظمت مؤسسة الإفتاء (مشيخة الاسلام) في قالب إداري وأصبحت ضمن مراكز القرار السياسية في الدولة ، وقد أدت هذه الهيئة الإسلامية في ظل الضبط السياسي والتنظيمي دورا أيديولوجيا في خدمة السياسة " السلطة الأيديولوجية " للنظام العام ، وذلك من خلال نشر نمط محافظ و مكرر من الثقافة السائدة في كل أنحاء الدولة العثمانية ، بحيث أن ثقافة واحدة كانت تنتشر في طرابلس ودمشق والقاهرة و اسطنبول ودور رجال الدين في ضمان هذا التنسيق الثقافي كان حاسما ، في هذا الخصوص يطرح كوثراني التساؤل التالي : ماذا لو برز منهج آخر من داخل هذه الثقافة دعا إلى التغيير أو التجديد ؟

في هذا الصدد عرفت التجربة العثمانية واقعتين ، الأولى تعبر عما آلت إليه سياسة تنظيم العلماء في مناصب ورتب في الدولة ، فاستخدمت بين الفقهاء تهم التكفير والاجتهاد طمعا بمنصب أو إزالة منافس ، ومن واقعات ذلك مقتل الفقيه " زين الدين بن علي المعروف بالشهيد الثاني " في أثر وشاية من قاضي صيدا تتهم الشهيد بالاجتهاد ، أما الواقعة الثانية تعبر عن أزمة السلطنة العثمانية في أواخر مراحلها ، عندما أصبح هاجس " وحدة الثقافة " لدى السلطان هاجسا أمنيا يتعلق بسلامة السلطان لا بسلامة الرعية و أمنها ، وقد تنبه فقهاء ومفكرون مسلمون إلى هذا التحدي فقدموا

تصورات من أجل إنقاذ الأمة وفي هذا السياق يقدم الكاتب أمثلة من محنة الكواكبي و الأفغاني ورشيد رضا وجمال الدين القاسمي مع المؤسسة الدينية الرسمية وممثلها أبو الهدى الصيادي المقرب من السلطان عبد الحميد .

عملت الدولة العثمانية على استيعاب العلماء في سلطات محلية ، فدخل القطاع الأكبر منهم في هذه السلطات ، ويصف عالم دمشقي معاصر لمرحلة ما بعد السلطان سليمان هذا الواقع من خلال معاينته تجربة حكم في دمشق ، عندما تسلم عبد الله كيوان حاكمية الولاية فيقول إن هذا الأخير (استبد بأهل دمشق) وكان يساعده على ذلك نواب محكمة الباب و أعيان شهودها ، ثم يصف "محمد كرد علي" الواقع الذي آل إليه وضع العلماء بعد تدابير سليمان (فيقول : بدأت الدولة منذ دور سليمان بالرسميات وأخذت تلقي بالشغب بين العلماء وأصبح معظمهم يمدحون السلطان مهما ضل ، وقل القوالون بالحق من أهل رجال العلم) ، وفي مقابل ذلك برز علماء مستقلون لم يدخلوا في الجهاز الديني الرسمي وقد اعتزلوا السياسة وانصرفوا إلى التدريس والتأليف ، ومن بين هؤلاء الفقيه الحنفي والصوفي "محمد أفندي البرقاوي" وهو معاصر للسلطان سليمان ، وقد حافظ على استقلاليته حيال أعلى مراتب السلطات في الدولة ، حاول مؤلفه عن الصوفية أن يصالح بين الشريعة التي يؤكد الفقهاء أحكامها والحقيقة العرفانية التي يؤكد الصوفيون أولويتها ويعرف عنه أنه كان ندا لشيخ الإسلام أبي السعود افندي ، ثم "نجم الدين الغزي" الذي يحذر من مصاحبة السلطان ، أما بالنسبة للشيعة المنتشرين في الولايات العثمانية فتعرضوا لانتقام من السلطات العثمانية خاصة عندما يتعرض الشاهات الصفويون للسكان السنة في إيران ، وكنتيجة من نتائج السياسات السلطانية والشاهانية المدعومة والمبررة من شيوخ الإسلام لدى الطرفين عانى المسلمون الشيعة من العرب ولاسيما في بلاد الشام " جبل عامل " الأمر الذي دفعهم إلى ممارسة " تقية " (تقضي بعدم الإعلان عن معتقدهم في مسألة الإمامة) وذلك بهدف الانخراط في الاجتماع السياسي القائم والتعايش مع السلطات القائمة ، أما فقه الشيعة الإمامية فقد استمر يدرس في المدارس الدينية المنتشرة آنذاك في جبل عامل التي كان أهمها جزين ، وكان قد سبق لأحد الفقهاء العامليين " محمد بن مكي الجزيني " أن وضع مجموعة كبيرة من المؤلفات أهمها " الموسوعة الفقهية المسماة اللمعة الدمشقية " ، تقدم ثقافة الجزيني وممارساته كفقيه ومرجع في المجتمع نموذجا توحيديا ومنفتحا على التيارات والمذاهب الإسلامية كلها مع المحافظة على خط الاستقلال عن مظاهر السلطان ، ويتأكد هذا الخط مع " زين الدين بن علي الجبعي " المعاصر للسلطان سليمان القانوني ويعتبر مؤلفه " الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية " تعبيرا عن تلك الاستمرارية الفقهية التي يحتاجها الفقيه والمرجع الشيعي في مجتمع

محلي خاضع لسلطان يعتنق مذهبا معينا ويجعل من هذا المذهب مذهبا رسميا للدولة وقضاتها وشيخ الإسلام فيها .

وأقدم ترجمة لزين الدين بن علي هي التي وضعها تلميذه " الشيخ محمد بن علي المعروف بابن العودي " والتي نقل بعضا منها " الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي " في كتابه أمل الآمل ، وكذلك مخطوطة " ابن العودي "، ويروي الحر العاملي في كتابه واقعة قتل زين الدين بن علي بعد عودته إلى قريته جبع ، وفي رواية ابن العودي أن قاضي صيدا " معروف الشامي " حقد على زين الدين بعدما رفض هذا الأخير في أثناء عزمه التوجه إلى القسطنطينية لطلب منصب التدريس أن يطلب من القاضي تعريفا به ، وهناك أيضا تفسير مستوحى من مصدر فارسي رواه السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة أنه في أواسط سلطنة الشاه طهماسب الصفوي استشهد الشيخ زين الدين العاملي ، وكان السبب في ذلك أن جماعة من السنيين قالوا لرستم باشا الوزير الأعظم للسلطان سليمان أن الشيخ زين الدين يدعي الاجتهاد ، ويتردد إليه كثير من علماء الشيعة ويقرأون عليه كتب الإمامية ، فأرسل رستم باشا الوزير في طلب الشيخ زين الدين وكان وقتئذ بمكة فأخذوه منها وذهبوا به إلى اسطنبول فقتلوه فيها من غير أن يعرضوه على السلطان سليمان ، هذا هو الواقع الذي كانت تسير فيه وضعية المؤسسة الدينية العثمانية في أسلوب علاقتها بالمجتمع سواء شاء السلطان سليمان ذلك أم لا ، عندما تحولت وظائف المؤسسة الدينية التابعة للدولة إلى منافذ للجاه والمال وتمكين سلطة المتغلبين من العساكر أو من الأمراء المحليين ، وكان الأمير أو الشيخ أو الوالي يبحث عن مجال للإفادة من نظام التلزيم والجباية الضرائبية ، وكان القاضي المحلي أو المفتي يبحث عن تثبيت منصبه أو ترقيه مستخدما في ذلك شتى الطرق .

عرفت السلطنة العثمانية مع مطلع القرن 17م أزمات على مستوى المنصب السلطاني ومراكز القرار ، إذ قامت ثورة الإنكشارية عام 1623م أدت إلى مقتل السلطان عثمان الثاني ، ثم تعيين السلطان مصطفى الأول ثم عزله ، وتعيين مراد الرابع وتنصيب الوزراء وخلعهم ، وفي الأناضول والولايات قامت ثورة الولاة والأمراء المحليين ، وفي الجبهة الشرقية تجدد القتال مع الصفويين أما في الجبهة الأوروبية فقد توالت تراجعات الجيش العثماني ، أما المؤسسة الدينية فقد أصبحت جزءا من مراكز القوى تميل عبر موقف شيخ الإسلام والقضاة إلى القوة الغالبة سواء تمثلت بالسلطان أو بأغاوات الانكشارية ، ويصف قوجيه بيك (مستشار للسلطان مراد الرابع) حال المؤسسة الدينية في زمانه فيقول : " هذا النظام قلب منذ عام 1594م وعزل علاء أفندي من الإفتاء دون سبب ، ومؤخرا فإن منصب المفتي قد أعطي لأناس ليست لهم الكفاءة وكذلك الأمر بالنسبة لقضاة العسكر ، هذه

التجاوزات سهلت انتشار الجهل الذي يسيطر فيصعب تمييز الحسن من السيء " ، يأمل قوجيه بيك بالإصلاح لأن مناصب العلماء لا يجوز أن تعطى بالاحتيال والشفاعة إلى الجهلة ، بادر السلطان سليم الثالث إلى استحداث نظام جديد ، فشكل قوات نظامية خارج إطار الانكشارية وفتح مدارس جديدة تدرس الهندسة والرياضيات وغيرها من العلوم الوضعية التي استبعدت من التعليم الديني التقليدي ، كان الهدف إضعاف المؤسستين العسكرية والدينية دون إلغائهما ، لكن المؤسسة الدينية كانت ضد هذه التدابير ، هذا الموقف الصادر عن شيخ الإسلام محمد رفيق وقاضي اسطنبول مراد زاده ساعد قوات الانكشارية عندما أطاحت بالسلطان سليم وإيقاف حركة الإصلاح عام 1807م ، وقد برز مع محاولة سليم الثالث اتجاه إصلاحي يستمد أشكال حلوله من صيغ التجربة الغربية ، واتجاه محافظ يجعل من مراكز القوى التي ترسخت في البنية المؤسسية للدولة العثمانية واقعا مقدسا ، وكان يلجأ أهل التنظيمات إلى تبرير الإصلاح بالفتوى ، وكانت القوى المقاومة للتنظيم والإصلاح تكفر هذا الاتجاه وتعتبره بدعة ، كما أن الحركة الاستعمارية الغربية شكلت جانبا من جوانب أزمة الإصلاح في الدولة ، تارة تشجع هذا الإصلاح لتسريع خطوات التوسع الرأسمالي في المجتمع العثماني وتارة تعارض هذا الإصلاح بسبب التزاحم الاستعماري بين الدول على سياسات الاختراق والتفكيك ، هذا الواقع أوقع حركة الإصلاحات بلبس عاشه الوعي الإسلامي .

إن الأصوات الداعية إلى إصلاح مؤسسات الدولة العثمانية كانت تنتمي إلى حالتين ، أولا فهي جزء من الحالة السياسية في جهاز الدولة الحاكم ، وثانيا فتتمثل بالحركة الفكرية والأدبية التي عبر عنها كتاب " العثمانيون الجدد " ، كالشاعر نامق كمال وبالحركة السياسية الليبرالية الدستورية التي نشأت بالتعارض مع سياسة السلطان عبد الحميد الثاني ، يلاحظ كوثراني أن هذه الأصوات الإصلاحية لم تنشأ من داخل المؤسسة الدينية العثمانية وأن أصحابها هم من أصول اجتماعية مدنية ، وكانت ترى أن الحل الإنقاذي للدولة العثمانية يجب أن يتم عبر اعتماد النموذج الغربي في بناء الدولة وليس الالتحاق بالسياسات الغربية وإنما لمواجهتها ، يطرح كوثراني السؤال : أين كان موقع المؤسسة الدينية العثمانية في خضم هذه الحركات الإصلاحية ؟

في أواخر عهد الدولة العثمانية كانت المؤسسة الدينية قد أصبحت مغلقة على علماء المجتمع إلا لذوي القربى وأهل المنافع ، ويتحدث المؤرخون عن فتوى تجيز خلافة ابن العالم أباه في وظائفه ولو كان طفلا رضيعا ، وأصبحت الوظائف الدينية في الدولة تورث ، مما أدى إلى ضعف في طلب العلم ، فتصدى للتدريس والخطابة وإمامة المسلمين الجهال وأنصاف المتعلمين بحكم الوظائف التي ورثوها عن آبائهم ، وبالتالي كان من الطبيعي أن تصدر أصوات الاعتراض على هذا الواقع عن أشخاص نشأوا

خارج هذه الأطر التقليدية ، وقد قدمت الصحوة الإسلامية في مصر نماذج من العلماء المستقلين (الجبرتي ، عمر مكرم ، الطهطاوي ، محمد عبده .....) كانوا مشجعين على نقد المؤسسة الدينية العثمانية وسلطانها ، ولمحمد عبده رأي في طريقة إصلاح المؤسسة الدينية يتمثل في مهادنة السلطان وتحييد القوى المعادية للإصلاح .

هذا الانحطاط كان جزءا من سياسة سلطانية لم تجد بدا لحل مأزقها السلطوي غير الإمعان في سياسة الاستبداد ، كما كان جزءا من آلية مصالح استغلت مواقعها كوسيلة لجمع الثروة ، وكان أيضا جزءا من قواعد اجتماعية استباحت المجال الفقهي في الحلال والحرام عن طريق الالتفاف على الحكم الشرعي ، وابتذلت المجال الروحاني الصوفي عن طريق تحويل الرمز إلى طقس شكلي فاقد لمضمونه العبادي ، حتى كاد الاجتماع الديني أن يصبح اجتماعا وثنيا يتمحور حول السلطان كمعبود يتوسل إليه عبر وسطاء الولاية والتولي من مشايخ الطرق وفقهاء المراتب ، وصف عبد الرحمان الكواكبي أحوال الاستبداد في العالم الاسلامي آنذاك ونتائج هذا الاستبداد على الدين والسلوك والسياسة والأخلاق ، وقدم صورة عن حال الاجتماع السياسي والديني الممتنع عن الاصلاح عبر المحاولات الفردية ، فنصوص الكواكبي (المبثوثة في طبائع الاستبداد و أم القرى) تنم عن تجربة حية لمسلم عربي كتمها في حلب خلال ثلاثين عاما عندما كان موظفا في الادارة العثمانية ، ثم عبر عنها في مصر تعبيرا توخى منه تصور حل لمشكلات فعلية تمخضت عنها أوضاع المجتمع والدولة في اواخر القرن 19م ، ويشير الكواكبي إلى " حادثة المجتهدين "(1895م) حيث أن جماعة من علماء دمشق اتفقوا في ما بينهم على اجتماعات أسبوعية ، وانكشف أمرهم ، وأحيل العلماء إلى مجلس محكمة شرعية وكانت التهمة الموجهة إلى جماعة العلماء هي تهمة " الاجتهاد " ، وكان أحد أبرز المعتقلين جمال الدين القاسمي إضافة إلى إقفال باب الاجتهاد تم اتخاذ اجراءات استبدادية طالت مجال القراءة لكتب كانت في الأمس من الكتب الحديثية المعتمدة في الثقافة السنية التقليدية ، كما حصل مع عبد الوهاب الشعراني الذي حاول التوفيق في دفاعه عن ابن عربي بين الشريعة والحقيقة الصوفية ، ويأتي حظر قراءته على لسان مفتي ولاية سورية تعبيرا عن حذر سلطاني من أصولية فقهية قد تدفع القارئ المتمعن إلى استخلاص نتائج قد لا تدرج في الأحكام الجاهزة في الفقه المطبق ، وتعبيرا أيضا عن حذر من صوفية منفتحة على تأملات قد تخرج النص والممارسة الذاتية من قفس الطقس الشعبي المنضبط في قوالب تقديس الولي الوسيط والسلطان إلى رحاب التأمل والتفكر بإله عادل ورحيم .

وكان لتجربة رشيد رضا مع المؤسسة الدينية العثمانية أثر بالغ في توجيه فكره نحو الإصلاح الإسلامي ، فقد تأثر بأفكار الصوفية خاصة كتاب احياء علوم الدين للغزالي ، وبعد مشاهدته لإحدى

الحلقات المولوية في طرابلس جعلته ينفر من أهل الطرق ويعتبر بعض أعمالهم في الرقص واللحن منكرا ، واعتبر أن هذا منكر لا يجوز النظر إليه ولا السكوت عليه ، هذا الموقف سيثير لغطا وسيتطور ليطرح على رشيد رضا مهمات أوسع في عملية التصدي لأسباب انحطاط المسلمين ، وقد تصدى أيضا للطريقة الرفاعية والقادرية وطرق أخرى ، وقد ألف رشيد رضا كتاب " الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية " للرد على كتب محمد أبو الهدى الصيادي ، التي رأى فيها كثيرا من الأباطيل في الدين والتصوف والتاريخ .

ويقدم كوثراني ثلاثة مراحل في وعي رشيد رضا ومواقفه حول الأوضاع التي عاصرها ، المرحلة الأولى (1905-1914م) دعا رضا إلى الدستور العثماني في سياق الانتظام في الحركة الدستورية العثمانية التي شملت جميع المعارضين للاستبداد السلطاني ، وحيث يمكن للحياة الدستورية في الدولة العثمانية أن تضمن حقوق العرب في اللغة والمشاركة في الدولة ، المرحلة الثانية (1915-1919م) انفصل رضا عن السياسة التركية وانضمامه للثورة العربية التي قادها الشريف حسين وأبناؤه ، أما المرحلة الثالثة (1920-1926م) فقد عاد للرهان على المركز العثماني أو أي مركز إسلامي قوي يمكن أن ينشئ دولة قوية للمسلمين من ضمن المفهوم السني لسلطنة التغلب . لكن في نهاية الحرب العالمية الأولى صدم رشيد رضا خاصة بعد انكشاف المعاهدات السرية ووعد بلفور وتبين له عجز الحركة العربية ، فانتبه بعد عام 1920 إلى مركزان مستقلان يمكن أن يتشكل في كل منهما مشروع لدولة قوية ، الأول بروز مشروع مصطفى كمال أتاتورك كمشروع تحريري يحمل آمالا (تركية) ، أما الثاني فيتمثل في مشروع عبد العزيز بن سعود مرتكزا على دعوة وعصبية (الحجاز) ، بعد كل هذا صدر عن رشيد رضا خلال سنتي 1922-1923 سلسلة من المقالات والمواقف التي تدور حول صيغة الدولة التي يمكن أن تكون بديلا من السلطنة العثمانية المنتهية ، حيث يقارن رضا بين إسقاط الملك المستبد في الغرب وإسقاط السلطان العثماني في تركيا ، ويجتهد في مسألة إسقاط السلطان الجائر فيعتبر ما فعله الأتراك بالسلطان جوازا بل وجوبا شرعيا ، ويعتبر أنه يستحيل أن تتكون طبقة من أهل الحل والعقد في البلدان الخاضعة للأجنبي كمصر والعراق والهند والشام ، ويرى الأمل في نواة لأهل الحل والربط من خلال الجمعية الوطنية التي اجتمعت في أنقرة ، أما هيئات العلماء في العالم الإسلامي فيسميها رشيد رضا بالجماعات القديمة وهؤلاء في رأيه مبعدون عن مركز القرار وليس لهم أي وزن في الحكومات الجديدة ، وقد أضاعوا بسبب انكماشهم في زوايا المساجد وبعدهم عن مجابهة مشكلات العصر (حقهم في الحل والعقد) في زعامة الأمة ، وفي يناير عام 1923 بعث رشيد رضا رسالة إلى شكيب أرسلان يرى فيها أنه في حال فشل مؤتمر لوزان المرتقب يصبح من الضروري ومن أجل

مصلحة الأتراك توثيق روابط الإخاء الديني بينهم وبين العرب ، ثم عقد مؤتمر لوزان (1923) الذي اعترف بالدولة القومية التركية وتخلى أتاتورك عن العثمانية والإسلامية معا ليطلق مشروع دولة لا تبحث عن شرعيتها ومشروعيتها في مبررات الفقه الإسلامي بل في أمر واقع سادت فيه الحضارة الغربية الحديثة ، هنا تساءل الفقهاء المسلمون المعاصرون عن مصير الخلافة ؟ فعقدت مؤتمرات من طرف فقهاء وسياسيين في شأن المسألة ، ثم عقد مؤتمر القاهرة بناء على دعوة من هيئة كبار العلماء في مصر (1926) ويخرج المؤتمر بموقف خلاصته تأجيل بث مسألة الخلافة ، ويعتبر المؤتمر أن الخلافة الكاملة الشروط من الصعب تحققها في تلك الفترة ، حيث أن العالم الإسلامي أصبحت ممالكه متفرقة في حكومات وقوميات ، وتقترح لجنة المؤتمر أن الحل الوحيد هو تضافر الشعوب الإسلامية على تنظيم وعقد مؤتمرات متتالية في البلاد الإسلامية ، وتتوالى المؤتمرات الإسلامية ويصبح التأجيل أمرا واقعا ، أما رشيد رضا فقد عاد إلى صيغة حزب الإصلاح الإسلامي الذي اقترحه على المؤتمرين ، واقترح إنشاء نظام يضم من يجمع بين فهم فقه الدين وحكم الشرع الإسلامي وعوالم الحضارة الأوروبية ، واقترح أن تنشأ في هذا النظام مدرسة للمجتهدين من كل أنحاء العالم الإسلامي تكون ممهدة لبروز خريجين قد ينتخب أحدهم انتخابا حرا من قبل أهل الاختيار ثم يبايع من أهل الحل والعقد ، وهكذا فرشيد رضا اضطر أن يعيش ازدواجية الاختيار بين السياسة من ناحية ونظرية النص والاجتهاد به من ناحية أخرى ، فهو يتصور مثالا نظريا لحل معضلة الخلافة (حزب الإصلاح ونظام مدرسة المجتهدين) لكن السياسة تأخذ به نحو صراعات قوى الأمر الواقع ، وأخيرا يبقى تأجيل موضوع الخلافة هو السائد عمليا فيعود التاريخ الإسلامي ليكرر الصورة نفسها عن إمارة الاستيلاء وعصبية التغلب ولكن بأسماء جديدة مستنبطة من قاموس الحزبية المعاصرة وهيكليتها التنظيمية .

الفصل الرابع : المؤسسة الدينية والعلماء في العهدين الصفوي والقاجاري

إن العلاقات بين الدين والسياسة متجذرة في تاريخ إيران القديم والحديث ، فالدين كان حاميا للسلطة أو معارض لها أحيانا وكان إما دعامة للنظام القائم أو أداة للانقلاب عليه ، في العهد الساساني كانت الزرادشتية هي الديانة التاريخية القديمة لبلاد فارس ، وقد أصبحت الإطار المؤسسي الحافظ للنظام الملكي الاستبدادي وتراتبية المجتمع الطبقي القائم على التمايزات الاجتماعية الحادة ، كما انقسمت المؤسسة الدينية وفقا لوظائف الكهنة إلى مراتب وأدوار ، وكان النظام الملكي استبداديا مرتكزا على الحق الإلهي ، وكان الساسانيون يعتبرون أنفسهم من عنصر سماوي وأنهم مظاهر الله في الأرض ، وقد أدى النظام الديني والسياسي والاجتماعي التراتبي إلى عزلة طبقاته الحاكمة عن الشعب ، وكانت هذه العزلة عاملا مهما في تحول عامة الناس إلى الإسلام تدريجيا ، فمع الفتح العربي الإسلامي

الذي تمكن من تدمير الإمبراطورية الساسانية فقد رجال المؤسسة الدينية الزرادشتية دعم الدولة لهم فزاد انعزالها عن الشعب وفقدت سلطتها أمام الفاتحين العرب المسلمين ، وقد استغرقت عملية الدخول في الإسلام قرونا وتم بشكل أساسي في القرن 11م بفضل دعاة الصوفية .

ويقسم كوثراني تاريخ إيران منذ الفتح الإسلامي وإلى بروز الصفويين في ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى تتزامن مع فترة الخلافة الأموية وبداية الخلافة العباسية ، وتتميز هذه المرحلة بالهيمنة العربية في مركز السلطة وظهور بعض الأفكار والاتجاهات الشيعية ، وقد كان العباسيون قد اعتمدوا في مقاتلتهم الأمويين على موالي إيران ، و أيضا كان للفرس تأثير في تكوين جهاز الدولة العباسية ودور كبير في بناء تراث الحضارة الإسلامية ، أما المرحلة الثانية فتمتد من منتصف القرن التاسع ميلادي إلى منتصف القرن الثالث عشر (م) ، وتميزت بتقهقر سلطة الخلفاء وبولادة للغة والأدب الفارسيين وبتعددية مذهبية بين الشيعة الذين بقوا أقلية والسنة الذين استمروا أغلبية ، وهذه التعددية لوحظت أيضا على مستوى الأسر الحاكمة " فالبويهيون " كانوا شيعة وكانوا يسيطرون على خلافة بغداد ، غير أنهم بدلا من أن ينقلبوا على العباسيين فضلوا ألا يصطدموا بمشاعر الأكثرية السنية فاكتفوا بسلطنة الولايات ومراقبة الخلافة ، وانتقل " الباونديون " في مازندان عام 825م من الزرادشتية إلى الشيعية ، بينما قام " السامانيون " عام 942م بانقلاب معاد للشيعة واستلموا حكم بخارى ، كما قام " الغزنويون " بنشاط معاد للاتجاهات الشيعية في البلاد ، وكذا فعل سلاجقة خراسان وسلاجقة كرمان وأتابكة أذربيجان و أتابكة فارس ، وكان الاسماعيليون قد تمكنوا من تأسيس حكومة في قلعة ألموت بالديلم شمال مدينة قزوين ومنها امتد نفوذهم باتجاه إيران وحلب ، وقد استمرت هذه الحكومة منذ عام 1090م حتى سقوطها على يد هولاكو عام 1256م ، أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع غزو المغول وسيطرتهم على إيران وإسقاطهم خلافة بغداد عام 1258م ، وفي أواخر القرن الثالث عشر (م) اعتنق الحكام المغول الإسلام وشجع بعضهم المذهب الشيعي مؤسسين " الدولة الإيلخانية " ، وفي عهد هذه الدولة تابع نصير الدين الطوسي بلورة المعالم الأصولية والفلسفية للمذهب الشيعي وبرزت في عهدها مدرسة الحلة في العراق (المحقق الحلي والعلامة الحلي) .

بعد انقراض الإيلخانيون (مغول إيران) برزت أسر عديدة تقاسمت الولايات وتقاتلت في ما بينها ، واستمر الصراع على السلطة بين العصبيات في أنحاء إيران طوال القرنين 14 و 15 حتى ظهور" إسماعيل الصفوي " ، ومن هذه الدول الأسرية " الجلائريون ، المظفريون ، بنو اينجو ، السربداريون ، ملوك كرت ، الأقيونيون " .

ثم يشير الكاتب إلى الخريطة الدينية – المذهبية لإيران في نهاية القرن 15م ، ويعتبر أن هناك ثمة عناصر مشتركة تجمع بين التسنن والتشيع على مستوى اعتناق العامة للإسلام في إيران ، هي عناصر الصوفية المتحررة نسبيا من قيود النظرة الفقهية والكلامية إلى الأمور ، فالانتشار الواسع للصوفية في إيران هو أحد أهم مميزات الحياة الروحية خلال ثلاثة قرون فصلت بين الغزو المغولي والصعود الصفوي ، وأن المعاني الأكثر بروزا في الممارسة الدينية لدى الناس تبدو في ذلك الورع والاحترام حيال شيوخ الطرق الذين يقدمون نماذج بشرية مختلفة في نظام المعايير الاجتماعية كما تبدوا أيضا في نمو الأخويات الصوفية العديدة ، وقد قدمت إحدى الطرق (الكبراوية) عددا من الفلاسفة الصوفيين منهم علاء الدولة السمناني وسيد علي الهمذاني ، حيث التقت في نصوص هذين الأخيرين خطوط من الفكر الصوفي السني ومن الإمامية الشيعية ، أيضا ف" ابن عربي " باعتباره مفكرا صوفيا كان له تأثير كبير في الحياة الروحية في إيران ، وطال تأثيره المحيط السني والشيعي معا ، والأمر نفسه يقال بالنسبة لصاحب فلسفة الإشراق " شهاب الدين السهروردي " الذي أثر في مجال العرفانية الشيعية كما في مجال الصوفية السنية ، هذا الاختلاط الفكري الذي ميز الحياة الروحية في إيران قبل انتصار الشاه إسماعيل يجعلنا نفهم اللبس الذي حصل للمؤرخين في تحديد مذهبية الشيخ " صفي الدين " صاحب الطريقة الصفوية (هل هو شيعي أم سني ؟) ، يعتقد كوثراني أن ما يفسر هذا اللبس هو سيادة نمط من ثقافة إسلامية عامة في إيران متعددة المصادر والتعبيرات ، ولعل أبرز هذه التعبيرات قبل انتقال الطريقة الصفوية إلى سلطان صفوي هي جمعها بين التصوف والإمامية .

في الاتجاه الذي تحولت فيه الطريقة الصفوية إلى مشروع سياسي ، بدأت التمايزات المذهبية على مستوى الفقه والكلام ومرجعية الأحاديث تأخذ بعدا صراعيا في السجال بين الفرق ، وفي عهد جنيد الذي تسلم مرشدية الطريقة تحولت الطريقة على يديه إلى حركة يكسوها الطابع السياسي ، فقد كان يميل إلى الملوك وليس للقوم ، واستطاع إسماعيل أن يحول هذه الحركة السياسية الدينية التي جمعت في صفوفها قوة عسكرية واسعة من قبائل التركمان إلى قوة غالبة داخل إيران وقضت على بقايا الدول القديمة كالتيمورية وغيرها ، وقد أعلن إسماعيل نفسه شاها عام 1501م موحدا إيران ومتطلعا إلى نفوذ في الجوار عبر الأناضول والعراق ، الأمر الذي صدمه بقوة إسلامية كبرى هي قوة السلطنة العثمانية ، هذه القوة كانت قد صدرت شأنها شأن الصفوية عن طريقة صوفية رافقت نشأتها وتنظيمها العسكري ، وكان الانتماء الفقهي العثماني للحنفية على مستوى الأسرة الحاكمة لا يمنع اختلاطا فكريا في الممارسة الدينية يجمع بين التصوف والتشيع الذي يبرز في النزعة نحو تقديس

أئمة أهل البيت وشيوع فكرة المهدية ، ولما قامت ثورة الأناضول " ثورة شاه قولو عام 1511م " وقمعت الثورة قمعا شديدا بدأ الفرز المذهبي/الأيديولوجي يأخذ مداه على مستوى السلطنتين ، فبالنسبة للدولة العثمانية بدأ الفقه السياسي السني المنتج في ظل سلطنتي السلاجقة والمماليك يأخذ مكانه في وسط علماء الدولة ، وكان لابد تحت تأثير الفقه أن ينفصل التشيع عن التصوف تدريجيا على مستوى الدولة في إيران ، ويقول المؤرخ كامل الشيبي في هذا الخصوص أن التصوف المتشيع متى وقع تحت تأثير فقهاء الشيعة فقد عناصره الصوفية ومال إلى التشيع الفقهي المعتاد ، أما علة ذلك فهي أن كلا من التصوف والتشيع يتعلق بالجانب الروحي المتسامي من العقيدة الدينية ، غير أن التصوف يرتفع بالإنسان العادي والتشيع يسمو بالصفوة المختارة من أهل البيت ، وهكذا كان الأمر بالنسبة للصفويين والمتشيعين من بعدهم ، فقد بدأوا حركتهم صوفية متشيعين فآل بهم الحال إلى ذوبان تصوفهم في التشيع وبالتالي إلى زوال التصوف وثبوت التشيع .

يذكر الكاتب أن شاهات الأسرة الصفوية كانت تضع أمامها هدفا أساسيا يتمثل في إقامة دولة مركزية قادرة على توحيد الداخل ومقاومة الخارج ، وكان لابد من اعتماد النظام الملكي المطلق ومن مأسسة دين للدولة ومذهبها ، ويرجع اختيار الصفويين المذهب الشيعي كمذهب رسمي للدولة لعدة أسباب ، فالاختيار له علاقة بأصول الأسرة الصفوية من حيث نسبتها إلى الإمام موسى الكاظم ومن حيث نزعتها الإمامية كطريقة صوفية متشيعة ، أما السبب الثاني فيتجلى في البحث عن هوية ذاتية إيرانية تتأكد عبر التمايز بواسطة المذهب الشيعي عن المذهبية السنية السائدة في الدولة العثمانية ، وهكذا فإن السياسة الصفوية أدت إلى تسريع عملية التشيع في إيران (مثلا) عن طريق مظاهر التقديس لمقامات الأئمة ، والمظاهر الطقسية للشعائر الحسينية في عاشوراء كربلاء ، إضافة إلى الاجراءات القسرية التي كانت تتخذ حيال السنة لإجبارهم على اعتناق التشيع ، ويبقى دور الفقهاء الذين استعانت بهم الدولة الصفوية أساسيا في نشر المذهب الشيعي في إيران ، وكان معظم هؤلاء الفقهاء في المرحلة الأولى التأسيسية من العلماء العرب الذين استقدموا من العراق والبحرين وبلاد الشام ومن جبل عامل خاصة ، هذا الاستقطاب للعلماء العرب يبرز وضعيتين في الحالة الفكرية والثقافية التي سادت إيران في بداية العهد الصفوي ، أولا النقص الكبير في الثقافة الفقهية وفي أعداد الفقهاء الإيرانيين الذين يحتاج إليهم جهاز الدعوة في الدولة الصفوية ، ثم عجز الطريقة الصفوية عن أن تتحول إلى دولة من دون الاستعانة بالفقهاء ، يهدف المضمون الفكري للطريقة إلى توحيد إيران وتحقيق مجتمع ديني متجانس وهنا يبرز دور فقهاء الامامية الذين زودتهم تجربة الإنتاج الفكري في

العهدين البويهي والإيلخاني بمعرفة واسعة في العلوم الإسلامية من فقه وأصول وحديث وتفسير ، وقد وضع بعض الفقهاء هذه المعرفة في خدمة المشروع الصفوي .

ويقدم كوثراني نماذج لفقهاء المشروع الصفوي ، حيث أشار إلى " نور الدين علي بن الحسين " والملقب بالعاملي الكركي الذي يعتبر أول فقيه عمل في خدمة الدولة الصفوية ، وقد أقام الكركي في عهد طهماسب في بلاط الصفويين حيث شغل منصب " صدر الصدور " ولقبه الشاه بخاتم المجتهدين كما أنه نظر إليه كنائب للإمام ، فقد أعطى الشاه الشيخ الكركي صلاحيات مطلقة في إدارة العمل الحكومي في المجال الديني (صلاحية عزل وتعيين مفتيي المدن وأئمة المساجد والوعاظ .....) ، وقد استخدم هذه الصلاحيات فعزل علماء السنة وعين علماء من الشيعة ، وأصبحت شروحاته لكتاب شرائع الإسلام للمحقق الحلي كتبا شعبية للتعليم والتثقيف في إيران ، ويعتبره كوثراني استمرارا للمدرسة السجالية الشيعية المسيسة التي برزت في ظل الملوك الإيلخانيين في العراق وإيران ، كما يمكن اعتباره مؤسسا للمدرسة الصفوية الشيعية التي نقلت حالة التشيع في إيران من بعدها الصوفي الذي يتلاءم مع مرحلة الدعوة ونشر الطريقة إلى بعدها الفقهي المتوافق مع تحول الدعوة إلى دولة والطريقة إلى سلطان .

ثم أشار إلى الفقيه " محمد الباقر المجلسي " والذي يعتبر من كبار فقهاء الإمامية الذين برزوا أواخر العهد الصفوي ، وبه تكتمل المدرسة الصفوية الشيعية التي أعطت للدولة الصفوية أيديولوجيتها المذهبية الواضحة ، وكتابه " بحار الأنوار " يحمل العديد من آثار الفكر الشيعي ويحمل نزعة فارسية متقاطعة مع هذا الفكر ، ومن ذلك ما يورده " علي شريعتي " في تمييزه بين التشيع الصفوي والتشيع العلوي من تحليل لروايات أوردها المجلسي تنم عن قمة الدمج بين التعصب المذهبي الصفوي والنزعة القومية الإيرانية ، ومثال على هذا رواية زواج الحسين بن علي من ابنة يزدكرد ، حيث أن دلالات هذه الراوية في مغزاها السياسي تجعل أصل الأئمة مشتركا مع الفرس وتصور عمر عدوا لهم بينما علي مدافعا عن ملوكهم إضافة للتماثل الاستبدالي للغات حيث تكلم علي بالفارسية ونطقت ابنة يزدكرد بالعربية ، فالمجلسي يكمل المدرسة الفقهية التي بدأها الكركي في تصديها للصوفية الإيرانية ، وهكذا نشأت منذ الكركي وحتى المجلسي طبقة واسعة من علماء الإمامية في إيران انتشرت في وظائف الجهاز الديني للدولة وقامت بمناصب التعليم والقضاء ، وقد سبق للفكر الشيعي أن بلور في مرحلة الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي مفاهيم عن المرجعية والرئاسة والزعامة للجماعة الشيعية ، حيث مارس هؤلاء دور المرجع أو الزعيم في طائفتهم وكان هذا منطلقا لبلورة موضوع الاجتهاد والتقليد ومن ثم وضع شروط للمجتهد المقلد ، فهؤلاء الثلاثة كانوا

مقلدين ، وقد ابتدأ التقليد للمجتهدين عند الشيعة في بداية القرن 5 هجري في زمن الشيخ المفيد ، وفي زمن ابن إدريس أصبح التقليد حقيقة واقعة حيث حدث هذا الأخير في كتابه السرائر عن شروط المجتهد المقلد ، ويحدث الشهيد الثاني الذي بقي في بلاد الشام تحت الحكم العثماني عن شروط المفتي التي هي شروط المجتهد المقلد ، يطرح كوثراني السؤال التالي : كيف فهمت هذه الصيغة التي اعتمدت في الممارسة الشيعية في زمن الغيبة وفي زمن أعلنت فيها الدولة الصفوية أن مذهبها هو مذهب الشيعة الإمامية ؟ فقد أثار الواقع الصفوي جدلا بحيث هل يكون تمثيل إرادة الإمام الغائب لأحد أبناء ذرية الإمام علي (هنا إشارة ضمنية لحق الشاه الصفوي) أم أن ذلك يبقى جزءا من دور الفقيه/المرجع المجتهد القادر على استنباط الأحكام والحائز على ثقة المقلدين وفي ظل التعايش مع السلطان ؟ إن الحل الذي ساد في المرحلة الصفوية هو احتضان الدولة بأجهزتها ومؤسساتها لطبقة واسعة من علماء الإمامية ، فتشكل نوع من مؤسسة دينية رسمية على رأسها صدر الصدور الذي كان مشرفا على الشؤون والمؤسسات الدينية ، وكان يمثله في المدن الكبرى شيوخ الإسلام الذين كانوا مشرفين مباشرة على القضاء ، أما صيغة " مرجع التقليد " وهي الصيغة التي تبلورت على يد فقهاء العهد البويهي استمرت تشكل الصيغة الموازية لصيغة الفقيه المنخرط في المؤسسة الدينية الرسمية (كانت مرجعية التقليد مستقلة عن الدولة) ، وفي معظم الأحيان كان محور مرجعية التقليد هو الغالب وإليه تنجذب القطاعات الشعبية المتدينة وأغلب طبقات العلماء في المؤسسة والمدارس والحوزات العلمية .

إن المدارس الإمامية وإن خضع بعضها لمحاولات الاحتواء من الشاهات إلا أن ذلك لم يربط المدارس بالشاه ربطا كليا على مستوى السياسة والمنهج الديني معا ، فجل ما كان يطمح إليه الشاه هو كسب رضى المراجع وغالبا ما يبقى المرجع مستقلا من الناحية المالية ، ومستقلا في إدارة حوزته ونمط تفكيره ومنهجه واجتهاده ، باستثناء المركز الديني في أصفهان (حيث كان الشاه يمارس تأثيرا مباشرا في الحوزة فيه لكون أصفهان المركز السياسي للشاه) ، وكان هناك مركزين آخرين بعيدين عن مركز القرار كانا ينموان على موازاة أصفهان " قم والنجف / كربلاء " ، كانت فكرة المرجعية قد اكتسبت منذ القرن 5 هجري طابع المؤسسة المستقلة عن الدولة وأصبحت النجف وكربلاء وقم تهيئ لولادة مراجع جديدة نافذة ، هناك عوامل أخرى ضمنت للمرجعية استقلاليتها وللفقهاء حرية تفكيرهم الفلسفي والأصولي تتجسد في أسباب ثقافية وقومية ، حيث أن البيئة الثقافية المحلية للنجف وجبل عامل هي بيئة ثقافية عربية بقي تشيعها بعيدا عن التأثيرات الفارسية القديمة كما بقيت بعيدة عن الصراع الصفوي العثماني هذا كله أدى إلى بروز اتجاه فقهي محلي عربي في إطار الفقه الإمامي يلاحظ

في ثقافة الشهيد الثاني " زين الدين بن علي " وفي سلوكه ومواقفه ، وفي المدرسة التي تركت آثارها في جبل عامل والنجف معا ، كما أن هناك أسباب معتقدية تتعلق بمعتقد عصمة الإمام وغيبة الإمام الثاني عشر وانتظاره " الاخباريين " أو بمنهجية فلسفية تتواصل مع المعرفة الصوفية والعرفانية والتجريبية " بهاء الدين العاملي والملاصدرا " ، فالشيخ الكركي الذي ترك كرك نوح في البقاع إلى النجف ثم إلى أصفهان فضل العمل لمصلحة الشاه إسماعيل ثم طهماسب ، بينما فضل زين الدين بن علي أن يبقى في الشام وجبل عامل يعلم في مدرسته ويفتي في مجلسه المفتوح وينكب على مؤلفاته حتى استشهاده ، عند هذه المقارنة في هذه السيرة إرساء لخط في الفقه السياسي والممارسة الفقهية مختلف عن خط الكركي / المجلسي في أصفهان الصفوية ، هو خط مستقل عن الشاه وفقهائه وإن تذرع هذا الأخير بالمذهبية الشيعية كمذهب رسمي للدولة ، هناك مثل آخر في تمثيل هذا الخط الثقافي الفقهي المستقل في فقه الإمامية وعلمائها يصدر عن معاناة " بهاء الدين العاملي " في تجربته القاسية بين الإدارة العثمانية ومرارة الاحتواء الصفوي في أصفهان ، فالعاملي عاش صباه في بعلبك وبعد مقتل زين الدين بن علي استعجل والده الشيخ حسين بن عبد الصمد السفر إلى إيران مع ولده بهاء الدين ، فكانت هجرتهما في سياق الهجرة العلمائية العاملية التي ولدتها ظروف ضغط المؤسسة العثمانية على فقهاء الإمامية في بلاد الشام من ناحية وجاذبية الدولة الصفوية في استقبال هؤلاء العلماء من ناحية أخرى ، وقد عين الشاه طهماسب الشيخ حسين شيخا للإسلام في مدينة هراة ، وتابع بهاء الدين تعليمه في إيران ثم تقلد منصب مشيخة الإسلام لمدينة أصفهان ، ولم تشغله وظيفة مشيخة الإسلام عن الإنتاج العلمي فقد ترك مئة وثلاثة وعشرين أثرا من التآليف ، وبعض هذه التآليف يندرج في نطاق الفلسفة والبعض الآخر في نطاق الفقه ، والآخر في نطاق الأدب ، كما أنه رياضي وهندسي ، فهو فيلسوف وفقيه وشاعر ورياضي فكيف يفهم عالم كهذا علاقته بالسلطان ؟ يشير الكاتب أنه في عهد الشاه عباس الكبير كان فقهاء البلاط ألعوبة بيد هذا الأخير ، وبرزت معاناة بهاء الدين العاملي في عجزه أن يفعل شيئا أمام هذا الواقع فكان هروبه في التعويض العلمي والانصراف للسياحة والزهد ، أما في مسألة شرعية الدولة القائمة فإن قصيدته في مديح المهدي (الامام الغائب) تعكس بلغة وجدانية وشفافية انسحابه من السياسة في زمن الغيبة ، وإدانته لكل دولة جائرة سواء كانت صفوية شيعية أم عثمانية سنية ، إذا كان بهاء الدين قد امتنع تقية عن الافصاح المباشر عن تجربته في مشيخة الإسلام بالقرب من الشاه عباس ، فإنه عبر كتابه " الكشكول " يعبر عن حاله عبر إيراد مأثورات قيلت في العالم والسلطان فيقول : " ..... إذا رأيت العالم ملازم

السلطان فاعلم أنه لص وإياك أن تخدع بما يقال ....." ، وأيضا كان يردد " من شارك السلطان في عز الدنيا شاركه في ذل الآخرة " .

في عهد الشاه عباس الصفوي يشير الكاتب إلى بعض الفقهاء الذين كانوا رمزا للإستقلالية عن الشاه وكعنصر فاعل في استمرارية تقاليد النجف كمركز علمي مستقل عن الدولة ، ومن هؤلاء الفقهاء " الشيخ أحمد بن محمد الأردبيلي " الذي ذاع صيته كنموذج للزهد والتقوى وانصرف كليا إلى دروسه وعبادته في النجف وقد رفض زيارة أصفهان ، وقد ربط الشيخ مرتضى المطهري بين موقف الأردبيلي وموقف زين الدين بن علي في خط واحد يرسم معالمه في استقلالية جبل عامل / الشام / النجف عن أصفهان ، فامتناع الشهيد الثاني وابنه الشيخ حسن وسبطه محمد عن الذهاب من الشام وجبل عامل إلى أصفهان كان السبب في دوام تلك الحوزة هناك .

ثم يقدم كوثراني فقيها آخر مستقل عن خط الشاه ، وهو " صدر الدين الشيرازي " (الملاصدرا) الذي ولد في شيراز ، ثم درس في أصفهان على يد ثلاثة أساتذة فروعا مختلفة من المعرفة ، حيث درس على الشيخ بهاء الدين العاملي التفسير والحديث والفقه والأصول ، وعلى يد " المير داماد " (صديق بهاء الدين) وكان من أنصار السهروردي ، فكان داماد مرشدا للملاصدرا في تعريفه وتعليمه الفلسفة الاشراقية ، ثم " المير عبد القاسم فندرسكي " الذي عن طريقه اطلع على الحكمة الهندية حيث كان عبد القاسم على علاقة آنذاك بمشروع ترجمة لنصوص سنسكريتية إلى الفارسية وعن طريق هذا المشروع الثقافي حملت الصوفية الإيرانية تأثيرات من الهندوسية ، وقد اصطدمت ثقافته المحصلة بعدوانية معاصريه فاضطر أن يمارس " التقية " ، واختار الملاصدرا الانسحاب من أصفهان ليعتزل في ناحية قرب قم فيتأمل ويكتب خلال مدة أحد عشر عاما ، ثم دعاه حاكم فارس ليدرس في شيراز وخلال فترة وجيزة أصبحت مدرسة شيراز كأصفهان من حيث الأهمية وذلك بفضل نشاط الملاصدرا وتفانيه في التعليم وحماسه في بث المعرفة ، ومن أهم مؤلفات الملاصدرا " الأسفار الأربعة " حيث يقدم فيه منهجا عرفانيا في المعرفة يصالح فيه بين الحقيقة والشريعة ، يشير الكاتب أن ما قدمه الملاصدرا للشيعية يوازي في المنهج ما قدمه الغزالي للسنية ، فالامامية في فكر الملاصدرا لم تكن مناسبة للسجال السياسي بل هي نموذج عرفاني لعلم يتجاوز الفلسفة والفقه والعلم التجريبي ، فالامامية ليست حركة سياسية تطمح للوصول إلى العرش بل هي نموذج لحياة روحية .

عرف الفكر الفقهي الشيعي الإمامي انقساما منهجيا من خلال بروز تيارين في الفقه أطلق عليهما الاتجاه الأصولي الذي يدعو ويعتمد منهج الاجتهاد ، والاتجاه الاخباري الذي ظهر عند الشيعة الامامية

حتى مطلع القرن 17م وقد ظهر وتبلور عبر الفقيه الميرزا محمد أمين الأسترابادي ، هذا الأخير ألف كتاب " الفوائد المدنية " يدعو فيه أن يكون الفقيه مجرد مخبر لأحاديث الرسول والأئمة المعصومين ، هو ردة فعل لما آل إليه المذهب الأصولي على يد فقهاء الدولة الصفوية في أواخر عهدها حيث كان أغلب هؤلاء قد حول منهج الاجتهاد في علم الاصول إلى أحكام تبريرية للسياسة السلطانية ، هذا ما دفع أهل التقوى من العلماء إلى الانسحاب من السياسة فكما كانت العرفانية إحدى المسالك التي سار عليها البعض كما فعل الملاصدرا ، وكانت الإخبارية طريقا آخر لتخليص الفقه من شوائب بعض الاجتهاد العقلي الملتحق بالسياسة ، وكان الأسترابادي أشد الاخباريين شناعة على الأصوليين فقد أشار في كتابه (الفوائد المدنية) إلى الانتصار للمذهب الإخباري والتشنيع على المذهب الأصولي ، وقد برز من هذا الاتجاه أعلام انصرفوا إلى مجال التعليم والتأليف وحافظوا على مسافة تبعدهم عن السلطان دون الاصطدام به ، فدورهم يبقى في زمن الغيبة نقل أخبار الأئمة المعصومين ، والسلطان بدوره يرتضي بهذه المسافة التي تسمح بها التقية بالنسبة إلى الفقيه وتتحملها السياسة بالنسبة إلى السلطان ، ومن بين الفقهاء الذين نسبوا إلى هذا الاتجاه " الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي " (ولدفي قرية مشغرة / البقاع الغربي / لبنان) ، له مؤلفات في الحديث والفقه والتراجم والشعر وأهمها كتاباه " تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة " ، وكتاب " أمل الآمل في علماء جبل عامل " ، ويبرز الاتجاه الاخباري عند الحر العاملي في تقديمه كتاب وسائل الشيعة حيث يركز على أهمية الحديث المأخوذ عن الأئمة في العصمة عن الخطأ والخلل ، وفي تأمين خط من السعي والجهاد في الحياة بعيدا عن بلاط القصر ونظام الأمر الواقع ، فعلم الحديث وفقا للمنهج الإخباري الذي يعبر عنه الحر العاملي هو الطريق الموصلة إلى الاسترشاد بالأئمة ، وهو البديل لأي عمل سياسي في زمن الغيبة غير أن هذا لا يمنع من التعامل مع السلطان القائم مع الاعتداد بالموقع العملي في مواجهته إذا تعرض هذا الموقع لأي انتقاص ، ورغم استقرار الحر العاملي في البيئة الإيرانية وتقلده المناصب فيها إلا أن لديه نزعة عربية تشده إلى وطنه وقومه .

يخلص كوثراني أن العلاقة بين العلماء والشاه في العهد الصفوي لم تكن محكومة بوتيرة الاستتباع له أو الاستقلال عنه بصورة مستمرة ، فهناك عوامل تدخلت في هذه المسألة أهمها معتقد عصمة الإمام وغيبة الإمام الثاني عشر ففي حيز هذا المعتقد تتساوى مستويات شرعية الدولة السلطانية ، وتعتبر جميع أشكال الدول في زمن غيبة الإمام هي غير شرعية بالمعنى الإسلامي النموذجي ، ومبدأ التقية الذي يمكن أن يرى من زاوية مبدأ الضرورة لسلطان حتى لو كان جائرا كما هو الحال عند كثيرين من فقهاء السنة كان يسمح بالتعايش أو القبول مع أو بالسلطان في زمن الغيبة ، لكن هذا

العامل كان يتقلص أحيانا ويتمثل في المدى الذي يتيحه السلطان (الذي يضفي التشيع عنوانا لحكمه) للفقيه الإمامي في ممارسة صلاحياته أو في الاجتماع السياسي القائم ومراتب الدولة كما هو الحال مع الشيخ الكركي والشيخ المجلسي ، ثم تقاليد التعليم الديني وأعرافه المستقلة عن السلطان خاصة في المناطق البعيدة عن المركز السلطاني الأمر الذي أدى إلى نشوء حوزات علمية برزت فيها مراجع تولت الزعامة في الطائفة الشيعية كمراجع تقليد ، وأيضا أنماط ومناهج في المعرفة كالإخبارية التي تعتبر اللجوء إلى الحديث المعصوم من دون استخدام حجية العقل في الأصول هو المنهاج السليم الذي يعصم عن الخطأ (مثل الأسترابادي والخراساني والحر العاملي) ، أو كالعرفانية التي تتجاوز الفقه والفلسفة لتبحث عن المعرفة عبر طرق تتعدى المعقول (مثل بهاء الدين نسبيا والملاصدرا كليا) ، وأيضا عامل خصوصية اللغة والقوم والوطن فالتجربة الصفوية حملت إلى جانب التشيع الذي حمله إليها علماء العرب (جبل عامل خاصة) الكثير من الآثار الفارسية القديمة (نظرية الحكم وطبيعة جهازه) .

مع بداية الحكم القاجاري تأكدت أكثر استقلالية المراكز العلمية الدينية البعيدة نسبيا عن أصفهان وطهران كقم والنجف ، غير أن النجف هي التي قامت بدور الاستقطاب العملي الأوسع لطلبة العلم والمجتهدين الباحثين عن مركز استقرار وإمكانات الوصول إلى دور المرجعية في المذهب الشيعي الإمامي ، فقد تحولت النجف بسبب هذا الاستقطاب إلى مركز ثقافي يعج بالأفكار والاتجاهات والأطروحات المختلفة ، وكان القرن 19 ومطلع القرن 20م يعج بالمشكلات الثقافية والسياسية والتحديات الكبرى التي ولدتها عملية الاحتكاك بالغرب فكرا وثقافة واقتصادا.. ، عدة عوامل كالتشبع بالفكر الفلسفي الذي امتاز به التدريس في النجف وشيوع الأطروحات الإصلاحية والدستورية التي نمت في إيران والدولة العثمانية مهدت للنجف والمرجعية فيها أن يؤديا دورا مهما في قيادة العمل السياسي في إيران القاجارية ، وهناك عوامل أخرى أبرزت هذا الدور وأعطته طابعا معارضا لسياسة الأسرة القاجارية ويبرز في حقل تقاطع هذه العوامل عاملان أساسيان ، الأول يتمثل في السيطرة الغربية والأجنبية في القرن 19م ، والتي شكلت خطرا على استقلال إيران واقتصادها الداخلي حيث كانت روسيا تطمح بالاستيلاء على أقسام من الهضبة الإيرانية وكانت بريطانيا ودول أوروبية أخرى تسعى لاستثمار ثروات إيران ، ولم يكن شاهات القاجار قادرين أن يصدوا هجوما روسيا أو يقاوموا تغلغلا اقتصاديا داخل إيران بسبب تراكم الديون الخارجية وضعف جهاز الدولة وجيشها ، وهذا ما أتاح للقادة الدينيين المستقلين في قم والنجف أن يقوموا بالدور البديل في هذا المجال ، أما العامل الثاني فيتمثل في محاولة الأسرة القاجارية احتواء العلماء في إطار علاقة مؤسسية تابعة ولكن ذلك لم

ينجح في استتباع العلماء كليا ، إذ استطاع الاتجاه الأصولي في الفقه أن ينتصر على الاتجاه الإخباري ، ومنذ مطلع القرن 19م وبفضل الفقيه " محمد باقر البهبهاني " وآخرين فرضت المدرسة الأصولية الاجتهادية نفسها على توجهات الحوزات العلمية لدى الشيعة الإمامية.

ولم يكن الموقف الأصولي متصالحا مع الشاه أو تابعا له كما كان الحال في حالتي الكركي والمجلسي أيام الصفويين ، بل ندا منافسا له من خلال تأكيد وتكريس دور المجتهد كمرجع يتزعم حوزته العلمية المستقلة وله مقلدوه في أوساط الشعب ، في ظل هذين العاملين " عجز الدولة أمام الغرب و تعاظم دور المرجع المجتهد في الحوزة والمجتمع " كانت العلاقة بين الفقيه والسلطان تتشكل كجزء من علاقات المجتمع بالدولة ، فمواجهة السيطرة الأجنبية والاحتلال واستيعاب مشكلات تجار البازار والحرفيين الذين تضرروا بسبب الغزو الاقتصادي الغربي وإصلاح مؤسسات الدولة كلها شكلت أوجه الصراع الاجتماعي السياسي وواقعاته ، وأدى المجتهدون المراجع في قم والنجف دورا في واقعات هذه المرحلة التاريخية كالموقف من مسألة امتياز التنباك عام 1891م والثورة الدستورية 1905-1911م .

في هذا الخصوص يشير كوثراني إلى " الميرزا محمد حسن الشيرازي " (من أهم المراجع المرشحين للمرجعية العليا في الطائفة الشيعية بعد وفاة المرجع الأعلى الشيخ مرتضى الأنصاري) ، ومن مواقف الشيرازي رفضه استقبال شاه إيران ناصر الدين شاه عند مدخل النجف ورفض كذلك هديته المالية عام 1870م ، هذا الموقف رفع من مكانة الشيرازي في أوساط العامة وزاد في عدد مقلديه وكان لهذا الموقف دلالات في توكيد دور للمرجعية وللفقيه المقلد مستقل عن السلطان.

ويرى الشيخ محمد جواد مغنية أن هذا الموقف أرسى نهجا في سلوك المراجع اللاحقين من ناحية طريقة تعاملهم مع الملوك والزعماء السياسيين في ما بعد ، وأيضا موقفه من تدخلات القنصل البريطاني عندما استغل هذا الاخير حادثة تعرض الشيرازي لرمية حجر في أحد أزقة سامراء عام 1900م ، فحاول القنصل البريطاني أن يثير هذه المسألة على المستوى السياسي لإحراج السلطان عبد الحميد الثاني وبحجة الاقتصاص من الفاعلين ، فكان جوابه للقنصل أنه لا يعتقد بوجود عداء بينه وبين أهل سامراء وأن ما حدث كان صدفة ولا داعي لدس أنف بريطانيا في هذا الأمر.

وأيضا الدور الذي أداه في إسقاط مشروع امتياز شركة التنباك الإنجليزية عام 1980-1981م ، فكانت فتواه الشهيرة ".....استعمال التنباك والتتن حرام بأي نحو كان ، ومن استعمله كمن حارب الإمام عجل الله فرجه ... " ، وكان الالتزام بالفتوى عاما وشاملا وأدت الانتفاضة الشعبية التي توجت

بمقاطعة التدخين مقاطعة شاملة إلى رضوخ الشاه للإرادة الشعبية ، فألغى (الشاه) معاهدة الامتياز مع الشركة البريطانية ، هذا الموقف الشعبي والالتزام بفتوى السيد الشيرازي يختصر أبعادا اجتماعية وثقافية وسياسية في مواجهة مجتمع إسلامي للتغلغل الغربي آنذاك ولجور السلطان ناصر الدين شاه ، لقد اندمج الارتهان السياسي والاقتصادي بالغرب مع الجور السلطاني الذي طال على السواء المطالبين بالإصلاح والمعارضين من العلماء والفقهاء ، وهذا ما عبر عنه جمال الدين الأفغاني الذي غادر إيران إلى البصرة ومن هناك كتب رسالتيه الشهيرتين الأولى للمرجع الأعلى السيد محمد حسن الشيرازي والثانية للمراجع الشيعية المقيمة في النجف.

وفي الرسالتين يقدم الأفغاني صورة تحريضية عما يحدث في إيران ومن تغلغل النفوذ الأجنبي في اقتصاد البلاد ومن تهاون الشاه في بيع ثروات الأمة وطغيانه في ظلم الناس ، ومن هاتين الرسالتين يشير جمال الدين في سياسة الشاه الاقتصادية أنه باع القسم الأكبر من البلاد الإيرانية ومنافعها لأعداء الدين فالشاه عرض إقطاع إيران على الدول ببيع المزاد ، ثم يعرض أوضاع العلماء في إيران والتي تتسم بالتفكك فهم يواجهون الشاه فرادى ويتعرضون للقمع ، فكان لجمال الدين أن يتوجه إلى المرجع الأعلى الشيرازي لتوحيد الكلمة في وجه الشاه ، أما في رسالته التي يوجهها إلى مراجع النجف فإنه يصف حال العلماء مع الشاه ناصر الدين ويطالبهم بخلع الشاه ، أما أسلوب خلعه فلا يحتاج للعمل العسكري فهو يرى في إجماع العلماء على ذلك جزءا من عقيدة إيمانية فإن أعلنوا حكم الله في هذا الغاصب وقع الخلع بلا جدال ولا قتال .

وهكذا فإن الأزمة الاقتصادية والتدخل الأجنبي وسياسة القاجار التعسفية أدت إلى حركة واسعة من الاحتجاج ، وقد حاولت قوى اجتماعية أن تقود هذا التحرك الشعبي فهناك النخب المثقفة ذات النزعة الليبرالية الغربية والتي كانت تطمح أن تبني لإيران مؤسسات دولة حديثة تقوم على مبادئ الحرية والقانون وسيادة الشعب والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهناك قوة تجار البازار الذين شكلوا قوة سياسية أساسية بفضل موقفهم في شبكة التوزيع وحركة التجارة في البلاد وكان سلاحهم الفاعل هو إضراب السوق الذي يمكن أن يشل الحياة الاقتصادية في البلاد وكانت لهم صلة وثيقة بالعلماء.

ثم يطرح الكاتب تساؤلا بخصوص موقف قوة المراجع الدينية ؟ فقد قامت فئة من صغار علماء الدين بالتهيئة للثورة الدستورية وجمعت هذه الفئة بين الثقافة الدينية وبعض من الثقافة الحديثة وأسست منذ عام 1902م مجلسا للثورة ، وبرز من هذه الفئة الميرزا نصر الله وجمال الدين

الواعظ وكان هؤلاء وإن عملوا خارج الحوزات الدينية فقد كانوا على علاقة بكبار العلماء فيها أما بالنسبة لكبار العلماء فإنه ينبغي التمييز بين علماء المؤسسة الدينية الرسمية (الذين يعينهم السلطان) وعلماء الحوزات العلمية في قم وغيرها من المراكز ، فالمؤسسة التي ضمت شيوخ الإسلام وأئمة الجمعة وقفت ضد الحركة الدستورية وأيدت الشاه في كل شيء ، أما الفئة الثانية فقد برز فيها فقهاء كالسيد عبد الله البهباني والسيد محمد الطباطبائي وقفوا بحزم مع الثورة الدستورية ، وكانت الوقفة التي كان لها تأثيرها الكبير في اتساع نطاق الثورة جاءت من مراجع النجف ولا سيما من الشيخين الملا كاظم الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني ومن مجموعة من العلماء أبرزهم الشيخ حسين النائيني .

إن الثورة الشعبية في إيران استطاعت عام 1906م أن تفرض على مظفر الدين شاه دستورا يفترض أن ينبثق عن مجلس منتخب لإقراره ، وأقيمت الانتخابات ثم توفي مظفر الدين شاه وأعقبه ابنه محمد علي شاه الذي ماطل في جمع المجلس فثار عليه الشعب وأرغمه على جمعه غير أنه عطله بعد الجلسة الأولى ، فازداد الشغب ضد الشاه عند ذلك أرسل الشاه وفدا إلى علماء النجف يطلب منهم تأييد دستوره وأرسل الأحرار وفودهم فخذل العلماء الشاه ، وفي هذا السياق يشير الكاتب إلى الكتابين المنسوبين لآية الله الملا كاظم الخراساني ، حيث أن الكتاب الأول يفتي في الوفود الإيرانية بأن قوانين المجلس هي قوانين مقدسة ومحترمة وواجب إطاعتها على كل من في إيران ، والإقدام على مقاومة المجلس التشريعي فهو بمثابة الإقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف.

أما الكتاب الثاني فيوجهه إلى محمد علي شاه ناعتا هذا الأخير بالضال ومنكر الدين ومطالبا إياه بالعودة إلى الدستور والمجلس التشريعي ، وفي عام 1909م خُلع محمد علي شاه ونُصب ابنه أحمد شاه (يبلغ 11 عاما) الأمر الذي مهد لغزو روسي جديد لإيران وإلى إقفال المجلس بالقوة في 24 دجنبر1911م ، مع الحرب العالمية الأولى أصبحت إيران ساحة للصراعات الدولية والمعارك التركية والبريطانية والروسية ومجالا لمشروعات التقسيم وتأسيس مناطق النفوذ ، حيث اقترح اللورد كيرزون أن يجعل من إيران دولة مستقلة تحت الوصاية البريطانية.

وبعد الثورة البلشفية قامت جمهورية اشتراكية سوفياتية في جيلان مالبثت أن زالت ، وأثناء هذه الأحداث قام رضا خان بانقلاب عسكري وعزل أحمد شاه آخر شاه قاجاري في عام 1923 ثم أعلن نفسه شاها عام 1925م كأول ملك لحكم الأسرة البهلوية في إيران ، ويشير كوثراني هنا أن مسار التجربة الدستورية في إيران وتركيا كان متزامنا والنتيجة ما بعد الحرب العالمية في البلدين كانت متشابهة " دكتاتورية عسكرية قومية " ، تلبس في إيران لباس الملكية السلطانية وتلبس في تركيا لباس

الجمهورية القومية وبين التجربتين تغرق البلاد العربية في مشروعات الحماية والوصاية والانتداب والتجزئة ليتقلص مشروع النخب إلى تقليد النموذج البهلوي أو النموذج الأتاتوركي من دون نجاح ، غير أن التجربتين الدستوريتين خلفتا سجالا فقهيا سياسيا غنيا وكان النجف مسرحا مشتركا لحوادث التجربتين الدستوريتين (الدستور العثماني المعلن عام 1908 والدستور الإيراني الذي فرضته الحركة الشعبية على الشاه عام 1906) ، وإذا كان الفقه السني قد جهد في إيجاد السند الشرعي للحياة السياسية الدستورية في مبدأ الشورى في مواجهة الحزب الحميدي الذي اعتبر الدستور انتهاكا للشريعة فإن فقه الإمامية قد شهد وفي خط المبادرة التي اتخذها آية الله الخراساني في دعم الثورة الدستورية في إيران ، من حاول أن يوجد السند الشرعي للأطروحة الدستورية في مبدأ البحث عن السياسة العادلة في زمن غيبة الإمام ، هذا من دون أن يعني أن الاتجاه الآخر المعادي للدستور قد رمى بسلاحه.

وقد انقسم الفقهاء الشيعة آنذاك بين أهل الدستور وأهل الملكية المطلقة ويعكس السجال من جانب أهل الدستور غنى فكريا تمثل في الكتاب الذي وضعه السيد حسين النائيني بعنوان " تنبيه الأمة وتنزيه الملة " ، حيث يقدم النائيني دفاعا إسلاميا عن مبدأ الدستور الذي هو في الإسلام مشاركة لأفراد الأمة في القرار والولاية ، ويرى في تحرر الملل الأجنبية من الملكية المطلقة اتباعا للمبادئ الطبيعية وإحاطة بالقوانين الإسلامية ، ويبحث عن أصل الحرية المناقضة للعبودية والجور والتحكم في النص القرآني والسنة النبوية والتنبهات الصادرة عن الأئمة المعصومين ، وحسب النائيني فالاستبداد يقوم على شعبتين من العبودية ، معبودية السلطان (انقياد الأمة لإرادته التحكمية) ، والانقياد والخضوع لرؤساء المذاهب والملل ، فالاستعباد في الحالة الاولى يستند إلى القهر والغلبة أما في الحالة الثانية فهو مبني على الخدعة والتدليس ، وهما حالتان متكاملتان حيث يعتبر أنه لولا ما نراه من ائتلاف هاتين الشعبتين الاستبداديتين السياسية والدينية واتفاقهما وتقوم إحداهما بالأخرى ، لما أصبح استعبادنا (يقصد الإيرانيين) واضحا ، ويتصدى النائيني لحجج من يسميهم بالمتعممين ويتهمهم بتجهيل الأمة الإيرانية واستغفالها ، وبعد أن شدد على ضرورة تحديد السلطات والصلاحيات في نظام الاستيلاء والسلطنة في جميع الشرائع والأديان انتقل إلى التبرير الفقهي للحياة الدستورية من خلال صيغة الشورى ويرى هنا بإمكانية كبرى لإتفاق سني شيعي في شأن هذه الصيغة ، ويعتبر أن النظام الديمقراطي أصله في الإسلام نظام الشورى ، ويعتبر أن وجود هذه الهيئة في السلطنة ضروري كي لا يتحول الاستيلاء إلى جور ، إنها نوع من قوة ضابطة ورادعة وهذه الهيئة تتوافق مع وجهة النظر السنية القائلة بشروط علمية الخليفة وعدالته ومع وجهة نظر الإمامية القائلة بعصمة الإمام .

الهيئة الدستورية هي إذا كما يقول النائيني قدر مقدور من القوة العاصمة الإلهية بناءً على أصول مذهب طائفة الإمامية ، وبناءً على مذهب أهل السنة هي في مقام القوة العلمية وملكة التقوى والعدالة ، هذا الحل الدستوري الديمقراطي الذي يدافع عنه النائيني في معركة تخوضها القوة المطالبة بالدستور في إيران والدولة العثمانية آنذاك ضد الاستبداد الفردي السلطاني ، وضد تيار واسع من الفقهاء الذين يمثلون على حد قوله شعبة الاستبداد الديني ، هو حل إسلامي للمسألة الداخلية ولمسألة دفع الخطر الخارجي ، فمشاركة الأمة في السياسة تستنفر قواها للجهاد ضد الاعتداءات التي تتربص بها آنذاك من طرف روسيا وبريطانيا ، ولذا فإنه يرى أن تحويل السلطنة الغاصبة من نحوها الظالم إلى نحوها العادل موجب لحفظ وحدة الإسلام وصيانة حوزة المسلمين من استلاء الكفرة الجائرين ، ومن جانب الشاه البهلوي تقتصر العلاقة على الحرص على البروتوكولات الودية وتحجيم دور الفقهاء من خلال سلسلة من التدابير والقوانين العلمانية ، ويستمر هذا الوضع حتى انقلاب مصدق عام 1953م حيث يستعيد بعض الفقهاء دورهم في العمل السياسي الداخلي ، لتستعاد من جديد أطروحات فقهاء المرحلة الدستورية .

فالنائيني يترجم حالة إسلامية إصلاحية عرفها العالم الإسلامي آنذاك ، وقد تأثر بالكواكبي من خلال اعتماد أطروحاته المتعلقة بالاستبداد ليلتقي من جهة أخرى مع فقيه سني معاصر (رشيد رضا) فيما يتعلق بتحديات العمل الدستوري على الفقه الإسلامي ، فكلاهما يستحضران منهجية فقهية واحدة تتمثل في مواجهة الاستبداد السلطاني الفردي ومحاربة الخطر الأجنبي والتصدي لسياسة إفقار الأمة ، يبرز مفهوم الشورى أصلا من أصول العمل الإسلامي الذي ضمن للدولة الإسلامية في بداياتها ازدهارا ومنعة لكيانها السياسي ومشاركة للأمة في قرار حاكمها.

أما الضرورة التي توجب سلطانا أو حاكما فهي تحتاج إلى تقييد كي لا يستغل السلطان واقع ضرورته فيتمادى في جوره ، هكذا يصبح أهل الحل والعقد في البيعة الاختيارية عند رشيد رضا مجلسا تمثيليا للأمة وتصبح الصيغة التمثيلية عند النائيني قوة بشرية عاصمة ، ووفقا لهذين الاجتهادين يتراجع مفهوم الخليفة الواحد للعالم الإسلامي الذي تستر به سلطان الضرورة ويتقلص دور نائب الإمام في الدولة السلطانية . قامت الدولة بعد تجربتي الدستور في إيران والدولة العثمانية على أسس نتائج الحرب العالمية الاولى ، وكان بعض هذه الدول قطع علاقته مع الإسلام من خلال تدابير علمانية ، وأعلن البعض الآخر التزاما شكليا بعناوين الشريعة كما حاول البعض التوفيق بين الجانبين ، وفي كل الأحوال أهملت المسألة الديمقراطية في بناء مؤسسات الدولة الحديثة وعوضت بأساليب الضبط والقمع ، وتراجع مطلب التعبير عن حرية الأمة وحق مشاركتها ، واعتقد الفقهاء الدستوريون

بإمكانية الحد من الشطط من خلال الدعوة إلى صيغة الأمة الوسط ونقل فكرة الشورى إلى مستوى المؤسسات الحديثة .